# إريـتـــريا

## من حلم التحرر
## إلى كابوس الديكتاتور

بقلم/ فتحي عثمان

الملتقى العربي
الأوروبي للإبداع

فرنسا - 2014

# إهداء

لشرفاء بلادي وراء القضبان.
لكل غيمة سوداء حافَّتُها الفضيةُ.

# المحتوى


مدخل ..... 7
فتش عن بريطانيا ..... 10
بريطانيا والوأد في المهد ..... 18
الثورة الإرترية: الشعور الجمعي والفعل السياسي ..... 23
التشظي وتآكل قاعدة الشعور الجمعي ..... 30
قوات التحرير الشعبية والتوجه الجديد ..... 34
أزمة القيادة بين استراتيجية الداخل ومتطلبات الخارج ..... 38
نحن وأهدافنا والمسكوت عنه ..... 43
الجبهة الشعبية: القطب الآخر والأخير أيضا ..... 51
الحس الطائفي الدفين ..... 63
الوصمة القاتلة ..... 68
أسوار الشرعية العالية ..... 70
سيول هادرة في سهول رملية ..... 77
الخطوات المتعثرة ..... 81
الصيرورة التاريخية لتطلعات الشعب الإرتري ..... 89

أركيولوجيا الأزمة ..... 93
مفاصل الأزمة ..... 100
إرث الطغيان وضياع الأمل ..... 105
جدلية الثنائية المحتومة ..... 109
خيار العلمانية ..... 115
هل من الممكن أن تفقد إرتريا استقلالها؟ ..... 117
عود على بدء: السياق الظالم للتفاعل ..... 120
خاتمة ..... 125

# مدخل

كيف انتهت تضحيات ودماء الشعب الإرتري الطاهرة إلى نفق الطغيان الفردي المظلم؟

كيف تحولت إرتريا الحلم الجميل ومن ورائه وفاء الشهداء ودموع اليتامى وآلام الثكلى إلى ملك عضوض؟

هذا النوع من الأسئلة "الوجودية"، إن جاز التعبير، هي ما يؤرق مضجع كل إرتري شريف. وبالقدر نفسه الذي تكمن فيه الإجابة على هذه الأسئلة في آفاق المستقبل، فإنها تخلقت كذلك في رحم الماضي ودروسه وعبره، كيف لا ونبتة طغيان حكم الفردي الجائر الشريرة مدت بجذورها بالأمس في عمق التراب الغائر لتصبح اليوم شجرة كريهة عصية على الإزالة، لا ثمر يرجى منها ولا ظل ظليل؟

هل توفرت "مؤشرات" من الماضي يستدل بها على ما يمكن أن تؤول إليه الأوضاع - أو حقيقة - ما آلت إليه الأوضاع في البلاد اليوم ؟

الإجابة هي نعم. تتوخى هذه المقالات ومن هذا المنطلق فهما مؤداه أن ما انتهت إليه البلاد من بؤس وشقاء، يجب أولا أن يسمو على اجترار ذكريات الماضي التي واكبت مسيرة الكفاح المسلح، إلى مجهود تحليلي بنيوي يستقصي جذور الظاهرة السياسية في إرتريا، ماضيا وحاضرا، بغرض فهم ما يحدث، وتخطيه بفهمٍ وإدراكٍ يسبران ما هو

حادث اليوم، وبغرض أيضا، وضع خطة تنقذ البلاد والعباد وتضمن للبلاد المستقبل المشرق الذي دفع من أجله شهداؤنا الشرفاء أرواحهم ثمنا له.

ظهرت في الفترة الماضية كتب لأخوة مناضلين ركزوا فيها على "سرد" تجاربهم الشخصية خلال مسيرتهم النضالية مع الثورة الإرترية، وكانت سنة هذه الكتابات أنها ذكرياتٌ يكتنفها الطابع الشخصي وتناولٌ للأحداث دون غور في مسبباتها ومآلاتها. هذا النوع من الكتابة تطلب من القارئ فهمَ هذه الأحداث مع الكاتب وكأنه عاشها وعاصرها، وباعتبار أن كثيرا من القراء، وإن عاش فترة هذه الأحداث، إلاّ أنه يفقد الأرضية المشتركة التي يفترضها هؤلاء الكتّاب. من هنا تولد الفتور وضعف الحماس لدى القراء من أجل الاستمرار في القراءة لا سيّما وأن الأحداث التي يتناولها الكتاب يصعب التأكد من صدقها وأمانة الكاتب في سردها، خاصة ضمن واقع تميز ببروز مستويات الصراع سواء كان ضد العدو الإثيوبي أو بين التنظيمات الإرترية أو حتى بين مجموعات بعينها داخل التنظيم الواحد.

لا أدعي بأن هذا المجهود سيقدم إجابة حاسمة على نوع الأسئلة المطروحة أعلاه، ولكنني آمل في أن يكون مغايرا لما سبقه من جهود بهذا الشأن. وقد ينتهي هذا المجهود بتكثيف للأسئلة دون الإجابة عنها مطلقا، والباعث الحقيقي عليه هو تقديم أسلوب بنيوي يفكك مكونات الظاهرة السياسية في إرتريا بغية الوصول إلى فهم أبعادها الثاوية بعيدا عن متناول الحديث السياسي اليومي المكرّر، وهو بذلك يفتح الباب وبجرأة لنقاش جاد وحاسم يرسم آفاق المستقبل.

يركز هذا الكتاب، وفي مقالات متفرقة، على تحليل بنية الظاهرة السياسية في إرتريا وشروطها الموضوعية اعتمادا على مفاهيم الجغرافية السياسية وعلم الاجتماع السياسي، مفترضا أن التفاعل السياسي، وكأي تفاعل سياسي في أي بلد، يخضع

للشروط والمحددات البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وأنَّ فهما واسعا للظاهرة السياسية يجب أن يوظف مناهجَ موضوعية للبحث والتقصي.

نحن نعيش في إرتريا اليوم في وضع أقل ما يمكن وصفه بأنه "مقدمات طبيعية تفضي إلى نتائج غير طبيعية"، وهو ما نقصده بأن تاريخ التضحيات المديد والمجيد أفضى إلى غير ما كان يتطلع إليه الشعب الإرتري، وأفرز واحدا من أسوإ أنظمة الطغيان في العالم أجمع. عبر هذا الفهم وهذه الأدوات ينأى هذا المجهود عن "شخصنة" التجربة الوطنية أو السرد الممجوج لأحداث الماضي، بل يحاول جاهدا تجاوز السطح للوصول إلى الدلالات الغائرة للظاهرة السياسية في إرتريا.

بناء على غرض هذه المقالات، ينبغي أن نشير هنا إلى أن كثيرا من الحقائق التي سوف نحللها وإن بدَتْ مدلولاتها جديدة للبعض إلا أنها ستكون كذلك وبمقدار كبير باعثة على الصدمة والألم لدى البعض الآخر. ومهما كانت قوة الصدمة والألم فإنها وفي كل الأحوال سوف لن تكون أكثر إيلاما وإيذاء من الواقع الأسود الذي تعيشه إرتريا اليوم.

غني عن القول إن هذا المجهود لا يمتلك الحقيقة، وإن كان يتوخى تحريها بكل موضوعية. وإن اعتور هذا المجهود نقص فهو ديدن الإنسان غير الكامل أبدا، ولكن سعيه الدائم نحو المعرفة يمثل درجات من شوق سامق نحو الكمال. بهذا الفهم أقدم هذه المقالات راجيا أن توفر أرضية مشتركة/متباينة لفهم مغاير لوضع إرتريا السياسي في الماضي والحاضر. هذه هي "طلقتي" التي أسهم بها في محاربة الطغيان راجيا أن تصيب في مقتل الظلم وأسسه الواهية.

# فتش عن بريطانيا

نسج النَّوْل الأوروبي مصير القارة الأفريقية بعد مؤتمر برلين 1815 وأثناء فترة التكالب على أفريقيا. وكانت بريطانيا وفرنسا وإسبانيا ودول أخرى هي التي قادت الحملة الاستعمارية في مشارق الأرض ومغاربها. فيما يخص إرتريا في تلك الفترة، كان الصراع بين بريطانيا وفرنسا على أشده لنيل أكبر نصيب ممكن من الكعكة الاستعمارية. أحكمت بريطانيا قبضتها على الهند "درة التاج البريطاني" وفي سعيها لتأمين خطوط الملاحة من وإلى درتها الغالية أصاب إرتريا وابل ذلك السعي الاستعماري المحموم.

هدف بريطانيا كان منع فرنسا من التوسع بعد استيلاء الأخيرة على خليج تاجوراء وزاد من حدة القلق البريطاني الصدام مع فرنسا حول فشودة. ليس ذلك فحسب بل كذلك الضربة القاضية التي وجهها لها الإمام المهدي في السودان إلى الغرب من إرتريا. ولم تسلم المنطقة من أوار الصراع الاستعماري الفرنسي البريطاني الخفي تارة والمكشوف تارة أخرى.

ضمن هذا السياق الاصطراعي المحموم ستكون إيطاليا هي القوة الأجنبية الثانية التي ستضع يدها على إرتريا ما بين 1890- 1945.

في ستينيّات القرن التاسع عشر، توحدت إيطاليا وبدأت ترمي بأنظارها إلى ما وراء البحار سعيا إلى اكتساب أراض تستعمرها أسوة بالدول الأوروبية الأخرى. وهي، باعتبارها دولة موحدة حديثة التكوين، لم تكن لها أساطيل قوية تساعدها على دخول سباق التنافس الاستعماري. وبلغت إيطاليا من الضعف درجة أن سكانها، جراء المعاناة الاقتصادية، اضطروا إلى الهجرة بأعداد كبيرة إلى كل من الولايات المتحدة والأرجنتين. شجعت بريطانيا إيطاليا على التوسع الاستعماري وذلك بغرض الحد من التوسع الفرنسي، وساعدتها على إيجاد موطئ قدم لها على السواحل الجنوبية لإرتريا.

البحر الأحمر الّذي كان يعدُّ ميزةَ إرتريا الاستراتيجيةَ أصبح إذاً النافذةَ التي أطل منها شبح استعمارٍ جثم على صدر البلاد ما يزيد على خمسة عقود. وسيصبح هذا البحر المحسوب نعمةً، نقمةً على مستقبل إرتريا القريب والبعيد. وهذا أول الدّروس المهمة في جغرافية إرتريا السياسية. لا شك أن ظاهرة الاستعمار بجوانبها المتعددة هي ظاهرة بغيضة من بين ظواهر علاقة أفريقيا بالمركز الأوروبي، وقد تم دراسة هذه الظاهرة وبكل اللغات الحية من قبل أبناء المستعمرات وكثير من الدارسين الآخرين، لكن ما يعنينا هنا هو الإجابة على السؤال الآتي: ما الذي استفادته إرتريا من الاستعمار الإيطالي؟

لا يختلف اثنان على أن المستفيد الأول من ظاهرة الاستعمار هو إيطاليا. وقد أعلنت إرتريا مستعمرة لها في يناير 1890 بمرسوم إمبراطوري، وكانت قبل ذلك قد أحكمت سيطرتها على ميناء مُصَوَّعَ ونشرت وجودها حتى الحدود مع السودان. هنا ظهر إلى الوجود "الكيان السياسي" المعروف بإرتريا بحدوده الدولية مع دول الجوار وبحدوده الداخلية المعروفة بالأقاليم الإدارية. فإرتريا السياسية هي إذاً صنيعة استعمارية لبَّتْ

مصالح القوى المنشأة لها، وهي هنا لا تختلف عن سائر الدول الأفريقية الأخرى والتي خَطَّ المستعمرون حدودها الداخلية والخارجية طبقا لمصالحهم الخاصة.

من ضمن الاعتبارات التي ميّزت الاستعمار الإيطالي عما عداه هو كونه ذا طابع استيطاني يطمح إلى حل المشكلة السكانية التي كانت تواجهها إيطاليا حينئذ. ويشير الباحث تحستي نقاش في كتابه المهم عن الإدارة الاستعمارية الإيطالية في إرتريا بأن هذا لم يكن الهدفَ الأساسيّ من السعي الاستعماري إلى احتلال إرتريا. أيّاً كان الغرض فإن إيطاليا بدأت فعلا في توطين جاليتها في البلاد وميزتها تماما عن السكان الأصليين بل وانتزعت منهم أراضيَ لتخصصها لنشاط مواطنيها الزراعي.

تحقيقا لأهدافها الاستعمارية الاقتصادية بشكل عام والعسكرية بشكل خاص، مدت إيطاليا خط السكة الحديدية من مُصَوَّعَ بدءاً من سنة 1887 وأوصلته إلى أسمرا سنة 1911 وإلى كرن سنة 1922 وغربا حتى أغوردات في 1928. واشتملت السكة من البداية حتى النهاية على 31 محطة توقف. كان الهدف من هذا المشروع الاستراتيجي هو ربط السوق المحلية بالسوق المركزية الإيطالية وتسهيل التوسع العسكري الإيطالي في المنطقة. ما كان يتيسَّرُ للمخطط الاستعماري الإيطالي أن يحقق أهدافه إلا عن طريق إنشاء المدن وخطوط المواصلات وإقامة نظام إداري حديث يكون المستعمر على رأسه وفي أدنى سلمه الوظيفي بعض المستخدمين من السكان الأصليين ليكونوا صلة وصل بين الإدارة الاستعمارية والأهالي المحليّين. وقامت الإدارة في مرحلة ما بانتزاع أراض زراعية خصبة في الهضبة والمنخفضات وخصصتها لأفراد من الجالية الإيطالية لإقامة مشاريع زراعية بدلا من زراعة الكفاف التي كان يمارسها السكان الأصليون.

المقاومة التي تصدت لهذا التصرف الاستعماري لم تكن "مقاومة وطنية" تنطبق عليها شروط المقاومة الوطنية، ولكنها كانت مقاومة للسكان الأصليين بهدف منع

الإدارة الإيطالية من انتزاع الأراضي دون وجه حق. وهي بذلك كانت مقاومة أصيلة ضد غاصبين أجانب. ولكن محاولة إلباسها ثوب "الوطنية" هو استباق لوصف حالتها لأن المقاومة الوطنية هي التي تجمع أبناء "الوطن" وتوحد مشاعرهم وتهدف لتحقيق مقاصد وطنية ذات طابع عمومي، وهذه لم تكن بأي حال من الأحوال صفات تلك المقاومة. وحتى على مستوى الوطن الواحد، ينبغي الإشارة إلى أن يد الإدارة الاستعمارية لم تكن تضغط على كل السكان بالثّقل نفسه وبشكل متساو وهذا ما يفسر تحالف بعض فئات المجتمع الإرتري مع القوى الاستعمارية الإيطالية.

أنشأ الإيطاليون المدن بشكلها الحديث وقسموها إلى أحياء لهم وأخرى للسكان الأصليين وحالوا بين القسمين بجدار من التفرقة العنصرية حتى ضمن النظام القضائي الحديث الذي قاموا بوضعه. على الصعيد الاقتصادي أقاموا الصناعات في مختلف المدن وأنشأوا المشاريع الزراعية وبدأوا في نهب خيرات البلاد المعدنية والزراعية والحيوانية بشكل منظم. على صعيد التعليم أقاموا نظاما تعليميا محدود السُّلَّمِ لأبناء البلاد من أجل تدريبهم كوسطاء بين الإدارة الاستعمارية والسكان المحليين. وبدأ بعض سكان الريف في الهجرة إلى المدن بغرض العمل في الصناعات والمشاريع الحديثة وشبكات مد الطرق. ومع اتضاح نوايا الإيطاليين التوسُّعيّة عسكريّا، تم إنشاء خط التلفريك المعلق بين مُصَوَّع وأسمرا سنة 1938 وبطول 75 كيلومترا.

من أهم التّغييرات التي أحدثها المستعمرون الإيطاليون في إرتريا هو تجنيدهم للشباب القادر على حمل السلاح في ما يعرف بـ "الفيلق الاستعماري الإمبراطوري" وهو فيلق هدفه تحقيق أهداف التوسع الإيطالي العسكري في القارة الأفريقية على سواعد السكان الأصليين. ضم هذا الفيلق الألوف من الشباب الذين كانوا هم عماد الجيش في معركة عَدْوَةَ التاريخية، كما كانوا هم نواة الجيش الذي توسع في كل من

الصومال وليبيا. كان هؤلاء الجنود يتقاضون مرتباتهم من الإدارة الاستعمارية وتميزوا عن الآخرين بالرتب العسكرية والامتيازات المحدودة التي تصاحبها مما حدا بآخرين إلى الانضمام لهذا الفيلق من أجل الفوائد الاقتصادية والهيبة العسكرية.

ولقد قدر تخستي نقاش عدد الذين تم ضمهم لهذا الفيلق في فترة من الفترات ب 160 ألف شاب. وأشار أيضا إلى أن ما يزيد على 15 ٪ من القادرين على حمل السلاح من سكان إقليم سراي كانوا ضمن هذا الفيلق. هذا التحول الاجتماعي الذي رافقته تحولات اقتصادية وثقافية أدى إلى بروز تغيرات بنيوية في كيان سياسي كانت تكويناته الحضرية قد بدأت في الظهور وملامحه الإدارية بالتشكل التام حيث تجاوزت أهداف المستعمر رقعة إرتريا الجغرافية إلى أراض أخرى بغرض الاستحواذ على القارة بصورة عامة.

حصرا يمكن القول بأن الاستفادة التي تسنت لإرتريا من هذا الاستعمار تمثلت أولا في بروز ملامح كيان إرتريا السياسي بحدودها الدولية مع كيانات الجوار إضافة لحدود أقاليمها الإدارية الداخلية. ثانيا: ظهور التجمعات الحضرية ما رافقها من بنية تحتية متعددة الأغراض. ثالثا: العسكرة المهولة لقطاع كبير من القادرين على حمل السلاح وزجهم في معارك استعمارية أكسبتهم رغم المرارة حس التفرد، خاصة أمام خصوم إيطاليا من الإثيوبيين والليبيين والصوماليين. وأخيرا كان المكسب الجوهري للسكان الأصليين لإرتريا هو بروز ما يمكن تسميته بنواة "الشعور الجمعي". وأبرز مظاهر هذا الشعور تفرد الإرتريين أمام الايطاليين خاصة وأمام الذين خاضوا الحروب الاستعمارية ضدهم. نواة هذا الشعور سوف تكون بعد جلاء المستعمر الإيطالي أكثر صلابة ويبنى عليها مرتكزات الهوية الوطنية الإرترية. وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية وهزيمة إيطاليا وبروز مفهوم حق تقرير المصير، أصبح هذا الشعور

الجمعي من عوامل الوحدة والتفرق، ومن معالم جغرافية إرتريا السياسية وسوف نتناوله بتوسع في الفصول القادمة.

قبل ختم هذا المقال تجب الإشارة إلى نقطة مهمة وهي علاقة الاستعمار الإيطالي بكل من سكان الهضبة والمنخفضات الإرترية.

ولْنُولِ الطبوغرافيةَ الأولويةَ قبل ذلك إذ هناك تباين بيئي بين المنخفضات والمرتفعات الإرترية. هذا التباين البيئي أدى إلى ظهور سمات اقتصادية واجتماعية وثقافية مختلفة وأفرز كذلك قيما متأثرة بالعنصر الثقافي الأبرز وهو الدين. وأصبحت هذه القيم المتباينة متبادلة التأثير.

فبينما سكان المرتفعات مزارعون مستقرون لهم أعراف وقوانين تحدد ملكية الأرض وعلاقات الإنتاج، نجد أن سكان المنخفضات في أغلبهم من الرعاة الذين يجوبون الأرض من أجل الماء والكلإ. وسمت الطبيعة بقسوتها كلاّ من السكان بسمات خاصة تبعا للنشاط الاقتصادي والمناخ، وتبعا لذلك أيضا، سادت في أوساط سكان المنخفضات ثقافة التناصر وحرية الحركة وعدم التقيد بقيود المكان، أو ما يمكن تسميته بغيبوبة المكان، ما أكسبهم تمردا وكراهية لقيود السلطة المرتبطة إلى درجة كبيرة بالمكان والتجمعات الحضرية خاصة. مقابل ذلك، تميز سكان المرتفعات بممارسة النشاط الزراعي الذي يفترض استقرارا وارتباطا أكبر وتحديد علاقات إنتاج. وأسهم دخول الإدارة الاستعمارية واستقرارها في مناطق المرتفعات بتحديد علاقة سكان المرتفعات بالسلطة إذ إنّ إدراكهم لها ولما يترتب عنها أصبح أكثر عمقا من رصفائهم من أبناء المنخفضات. بل لقد استفادوا، بحكم القرب من السلطة والتجنيد والخدمة المدنية، من هوامش الربح الفائضة من مدخولات الخدمة العسكرية والمدنية والتعليم والاستقرار الحضري. ويرجع إلى هذا التّميّزِ الفضلُ في بروز المراكز الحضرية وممارسة النشاط التجاري في كل من صنعفي وكرن ومصوّع

وتسني وأغردات. اشترك سكان المدن الحضريون مع سكان الهضبة المزارعين في القرب من السلطة الاستعمارية وأصبحوا أكثر وعيا بما يترتب عليها من شرور وخيرات، وأكثر فهما لآليات عملها مقارنة بسكان المنخفضات الذين ابتعدوا عنها ولم تنشغل هي الأخرى بهم كثيرا.

إذاً، نحن أمام تباين أساسي في المكونات الجغرافية للشعب الإرتري، وتترتب على هذا التباين تباينات أخرى هي سمة الجغرافية السياسية للبلاد. وحتى لا يساء فهم طرحنا، نقول بأن التباين المقصود لا يخل بمفهوم الوحدة الوطنية لأن ذلك تعددا وتنوعا لا سبيل للقفز عليه، كما أنّ الوحدة الوطنية تتأتى بالتقارب والتجافي وليس باتحاد مكونات البلد الجغرافية. بناء على تباينات المجتمع الزراعي وقيمه مقابل المجتمع الرعوي وقيمه وعلاقة كل طرف بالقوى الاستعمارية بعدا وقربا، تحددت ملامح التجربة السياسية لإرتريا خلال الخمسين عاما الماضية، وامتدت خلال فترة الكفاح المسلح وفترة ما بعد التحرير.

افتراضنا الأساسي هو أن المدخل لفهم الظاهرة السياسية في إرتريا يجب أن يعتمد على الحقائق الجغرافية السياسية التي أشرنا إليها أعلاه من أجل أن ينجح في تقديم تحليل بنيوي لمكونات الظاهرة والمصير الذي آلت اليه الأمور في البلاد.

سوف نقوم بمتابعة منهجنا في البحث بالتدرج وننتقل خطوة إثر خطوة في التحليل، مركزين بالأساس على المفاصل البارزة للظاهرة دون أن نسرد الأحداث تاريخيا. فما يعنينا هو "بواعث ودلالات الأحداث" وليس تسلسلها التاريخي. وسوف نركز على تجربة الجبهة الشعبية السياسية لأنها، وحسب افتراضنا، هي تجربة المرتفعات مقابل تجربة المنخفضات والتي تمثلت في جبهة التحرير الإرترية.

عارض البعض توجهي هذا، خاصة داخل الجبهة الشعبية، لأن منهجي في الجغرافية السياسية سوف "يجرد" الجبهة الشعبية من سمة "الوطنية" ويحيلها إلى إحالات دون

الوطنية. وأرى أن الأمر يجب أن ينطبق كذلك على جبهة التحرير. أيّا كان الأمر، المرتكز الأساسي لهذه المقالات هو أنه لا يمكن فهم التفاعل السياسي في إرتريا بمعزل عن محددات الجغرافية والاقتصاد والاجتماع، وكل من تجربة جبهة التحرير والجبهة الشعبية وليدتا واقعهما الاجتماعي والاقتصادي لا تنفكّان عنه بحال. أما الوطنية في السياسة فليست كالجنسية تكتسب بالميلاد بل هي ممارسة تخضع للمحاكمة. وسيكون كافيا تولّد نوع من الإجماع الوطني الإرتري القائل بأن ممارسة الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة في إرتريا اليوم لا تمت إلى الوطنية بصلة، فالوطنية، بعيدا عن التقديس الأعمى، هي ممارسة تحكمها معايير الزيادة والنقصان.

أما لماذا تناول تجربة الجبهة الشعبية؟ فالاعتبارات كثيرة أولها هو أنني وليد التجربة ولا أملك القدر الكافي من المعلومات للخوض في تفاصيل جبهة التحرير الإرترية. ولكن أختلف مع بعض "أساطين" الجبهة الذين يعتبرونها ملكا خاصا لأعضائها وكوادرها ولا يجوز للآخرين تناولها بأي حال من الأحوال، وهم بذلك يحولونها إلى بقرة مقدسة، ويمنعون أي باحث موضوعي من الاقتراب من حماها بغرض الدراسة والاستفادة. وتحقيقا لروح البحث وإيمانا بأن تجربة جبهة التحرير جزء أصيل من كفاح الشعب الإرتري، فهي على هذا الأساس جديرة بالدراسة وإن كنت حتى هذا الوقت غيرَ متفرغٍ بعد لدراستها.

ثانيا: هل هي الجبهة الشعبية التي صاغت الوجه الحديث لإرتريا بشكل منفرد ومنذ مطلع الثمانينيات من القرن الماضي، أي ابتداء بأيّام التصدي الأسطوري للحملات المتعاقبة للدرق وانتهاء باستقلال البلاد؟ أخيرا تظل التجارب السياسية لكل التنظيمات في الساحة الإرترية ملكا حرا للشعب وللباحثين من كل العالم من أجل استخلاص الدروس والعبر.

بناء على هذا الفهم يأتي هذا الجهد التحليلي.

# بريطانيا والوأد في المهد

دخلت بريطانيا إرتريا من السودان وهي تمتطي صهوة جواد تحرير البلاد من ربقة الحكم الإيطالي الفاشي. وكان دخول بريطانيا وتحولات عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية هي المدخل لتدويل قضية إرتريا واكتواءها بنار الحرب الباردة التي استعر لهيبها بعد الحرب العالمية.

الحقيقة المؤكدة من أضابير التاريخ هي أن بريطانيا أرادت وأد الكيان السياسي الإرتري الذي ولد مع الاستعمار الإيطالي. كيف لا وهي تعتبر الاستعمار الإيطالي في الأصل صنيعة لها ناهيك عن الكيان السياسي الذي نشأ نتيجة لهذا الاستعمار. الحقيقة الثانية هي أن بريطانيا وفي سائر مستعمراتها استخدمت سياسة "فرق تسد" ولم تكن إرتريا استثناء من هذه القاعدة.

قامت بريطانيا بعد دخولها إرتريا بدراسة التكوين العرقي والثقافي للشعب الإرتري ووضعت خطتها الراسخة من أجل تقسيم البلاد بين السودان وإثيوبيا. ولم تتراجع عن هذه الفكرة حتى ولادة فكرة الاتحاد الفيدرالي المشؤوم. فالتقسيم كان في الأخير يصب في مصلحة بريطانيا الاستعمارية. فإرتريا سوف يتم تقسيمها بين السودان الذي تحكمه هي وإثيوبيا التي أعادت إمبراطورها العجوز إلى سدة الحكم في أديس أبابا بعد هزيمة إيطاليا الفاشية. وفي حال نجاح التقسيم، فإن بريطانيا سوف لن تخسر

شيئا، هذا إذا لم تزدد مكاسبها. اعتمدت بريطانيا سياسة تفتيت نواة الشعور الجمعي الإرتري الذي بدأ يشب عن الطوق. فقامت بتدمير البنية التحتية التي خلفها الاستعمار الإيطالي عبر تفكيك المصانع ونقل خط التلفريك إلى مستعمراتها في شرق أفريقيا، وكانت هذه السياسة مدخلا لتحقيق مبدإ أن إرتريا ليست مؤهلة اقتصاديا وسياسيا لتصبح كيانا مستقلا يمكنه الوقوف على قدميه منفردا، حتى لو أتيحت لهذا الكيان فرصة تكوين أحزاب سياسية أو توفير حرية الصحافة لسكانه.

يمكن وبسهولة استيعاب الظروف الاجتماعية والثقافية للفترة التي سمحت فيها الإدارة البريطانية بتكوين أحزاب سياسية في إرتريا. فالاستقطاب السياسي في تلك الفترة اعتمد على الو لاءات دون الوطنية بالأساس، خاصة وقد تم زرع بذور الريبة والشكوك بين مكونات المجتمع الإرتري لا سيّما الدينية منها. ضمن هذا السياق، تأتي فكرة الاتحاد مع إثيوبيا كونها امتدادا طبيعيا للهضبة الحبشية ولارتباط المرتفعات الإرترية بعضها ببعض. ويزيد من رسوخ فكرة الوحدة عاملان أساسيّان الأول هو عامل الدين المتمثل في المسيحية الأرثوذكسية وتأثر النشاط السياسي في المرتفعات الإرترية دوما بالمؤثرات القادمة من إثيوبيا خاصة إقليم تِيقْراي المجاور.

وكانت فكرة الاستقلال أو حتى فكرة الانضمام إلى السودان فكرتين نقيضين لمفهوم الوحدة أو الاتحاد مع إثيوبيا. ولأن التباين يجلي النقائض فلقد اتضحت سمات كل طرف وساد الاستقطاب حسب المرجعيات المتضادة خاصة الدين. إذاً العاملان اللذان بدأا ينهشان في جسد الشعور الجمعي الوليد كانا هما فكرة الاتحاد مع إثيوبيا والاستقطاب على أساس الدين. بدأت بريطانيا باستثمار الأجواء الناتجة عن هذا الضعف، وإن لم يكن هذا يعني موت الشعور الجمعي بشكل قاطع، لأن النفس الاستقلالي اعتمد بشكل واع أو غير واع على مكون الهوية الوطنية والذي يعتبر الشعور الجمعي أساسه الراسخ. بالنسبة لبريطانيا فإن تحقق الشق الأول من المعادلة

المتمثل في ضم المرتفعات إلى إثيوبيا. كان يعنى بصورة تلقائية تحققَّ الشرط الثاني من المعادلة القاضي بضم المنخفضات إلى السودان.

تعتبر هذه المرحلة من تاريخ الكيان السياسي الإرتري مهمة، وتتسم بقدر عال من الحساسية الّتي تحتاج إلى تأريخ موضوعي وجاد، لأن هذه الفترة شهدت تكون الأحزاب السياسية كمُعبِّر عن هموم ثقافية وسياسية في آن واحد. فالموارد المادية والمعنوية التي أتيحت لحزب "الوحدة" والإرهاب السياسي ضد الخصوم، كل ذلك مجتمعا ومتفرقا، أدى إلى نشوء سياسة مناوئة تعتمد على رد الفعل وولّدت لدى كل الإرتريين الذين لا ينحدرون من المرتفعات ما يمكن تسميته ب "حالة التخندق السياسي". لا يجب نسيان، عند هذه النقطة، الدور السلبي الذي لعبته الكنيسة الأرثوذكسية في تلك الفترة والذي زاد من حالة التخندق السياسي، والتاريخ لا يكتب والرؤوس مدفونة تحت الرمال. حالة الاستقطاب الحاد أو المزمن تعتبر مظهرا من مظاهر العمل السياسي العام في الدول النامية خاصة لسيادة عوامل الجهل وسيطرة الو لاءات العشائرية والدينية والإقليمية، وإرتريا لم تسلم من أمراض وأعراض ذاك الاستقطاب السياسي الذي ساد في تلك الفترة. إذن هذه هي الأجواء التي استثمرت فيها بريطانيا قدراتها لوأد الشعور الجمعي الإرتري في المهد.

لم تكن الأرضية التي تم فيها الصراع السياسي في تلك الفترة مكشوفة لجميع اللاعبين السياسيين خاصة من دعاة الاستقلال. وكانت المنطقة المظلمة والتي لا تغطيها مرآة السيارة هي ساحة الصراع الدولي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وبروز المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي. ضمن هذا الواقع الجديد، خرجت أوروبا من الحرب العالمية الثانية وهي كسيحة القدمين لا تقوى على المشي ناهيك عن الركض وراء متغيرات عالم ما بعد الحرب العالمية. ففرنسا تم احتلالها وإذلالها من قبل النازي. وتراجعت بريطانيا بعد عقد آخر إلى دولة من الصف الثاني. وبرزت الولايات

المتحدة الأمريكية، التي لم تتأثر أراضيها ومواردها بالحرب، كقوة عظمى، يقابلها على الطرف الآخر من المعادلة الاتحاد السوفيتي العملاق بمساحته وموارده المهولة. لم تعد فكرة التقسيم الاستعمارية البريطانية القديمة تتناسب مع عالم الحرب الباردة، فتم تفصيل فكرة الاتحاد الفيدرالي كبديل ووضعت موارد الولايات المتحدة الدبلوماسية وراءها. كان لمتغيرات الحرب الباردة القدح المعلى في إفشال فكرة التقسيم البريطانية، لبروز فكرة الاستقلال والدعاية لها، وظهور قوى أخرى لها أجندا وتصور آخر لمستقبل البلاد. لم تهدد فكرة الاتحاد الفيدرالي الشعور الجمعي الإرتري بالمقدار نفسه الذي هددته به فكرة التقسيم البريطانية، باعتبار أن فكرة الاتحاد الفيدرالي كانت تضمن اتحادا متكافئا وتحت حماية دولية تضمن حماية الاتحاد الوليد (حقيقة الأمر أن إرتريا كانت أكثر تقدما من الناحية السياسية من إثيوبيا لوجود جمعية وطنية ودستور وهيئة تنفيذية تخضع للمساءلة). هذه كانت فعلا الأرضية غير المكشوفة التي تم فيها لعب مباراة الاتحاد الفيدرالي. فبينما كانت فكرة التقسيم تنسف فكرة الشعور الجمعي من الأساس، كانت فكرة الاتحاد بكل أنواعها تخلق حالة من الاستقطاب ولكن دون نسف للشعور الجمعي من أساسه.

تحتاج المشاعر السامية لأزمات وجودية لتتجلى في سموها. أتاح إلغاء هيلي سيلاسي للاتحاد الفيدرالي من طرف واحد وللمرة الأولى الشعورَ الجمعيَّ الإرتريَّ فرصةَ التحقق التام. وتبدى هذا التحقق في رفض الشعب الإرتري الضم القسريٍ لإرتريا وإلغاء الاتحاد الفيدرالي. وكان هذا بداية الطريق لتضحيات مهدت لظهور الثورة الإرترية والتي هي التعبير الأسمى للشعور الجمعي الإرتري.

تحتاج فترة العمل السياسي، حتّى تنطلق شرارة الكفاح المسلح، إلى دراسة سوسيو سياسية تدرس الظاهرة السياسية ضمن سياقها الاجتماعي دون تحرج من تناول مؤثرات الدين والإقليم والعشيرة. أي جهد لا يضع هذه العوامل في الحسبان سوف لن

يخلص إلى نتائج موضوعية ويصبح من قبيل ذر الرماد في العيون. لا بدّ من دراسة تلك الفترة لاستخلاص دروس التقارب والتجافي في إرتريا حتى لا تكون الوحدة الوطنية شعارات جوفاء لا تسمن ولا تغني من جوع.

# الثورة الإرترية: الشعور الجمعي والفعل السياسي

في فترة العمل السياسي التي سبقت انطلاقة الثورة الإرترية، تبدى الشعور الجمعي في تأسيس جمعية حب الوطن، وانتقل إلى مراحل أعلى بتكوين الكتلة الاستقلالية، وأخيرا ظهور حركة تحرير إرتريا في سنة 1958. تدرج هذا الشعور إلى مراحل أعلى بانطلاق شرارة الكفاح المسلح وتَبَلْوَرَ الفعلُ السياسي والعسكري إلى سبيلٍ أوسع وهو سبيل المصير المشترك فتقرير المصير. إن النقلة التي أحدثتها طلقة الشهيد حامد إدريس عواتي ستدوي ويسمع صداها حتى فجر الرابع والعشرين من مايو 1991، أي بعد ثلاثين عاما من انطلاقتها الأولى. كانت فترة الاتحاد الفيدرالي حتى إلغاءه من طرف واحد في 14 نوفمبر 1962 فترة قاتمة تراكمت فيها المظالم على الشعب الإرتري وعلى الذين قاوموا بشرف سياسة الضم وهضم الحقوق. اكتسب العمل السياسي زخما غير مسبوق بنشوء حركة تحرير إرتريا على يد مؤسسها الراحل محمد سعيد ناود، وهو مثقف إرتري كان وثيق الصلة بالحزب الشيوعي السوداني وتبنى خطط الحزب في العمل السري، خاصة ضمن بيئة ساد فيها القمع الاستعماري الإثيوبي، فكان أن أنشئت الخلايا السباعية في المدن وتم في اجتماعات هذه الخلايا تدارس سبل المقاومة الوطنية والتمسك بتحرير ووحدة إرتريا.

وبقدر ما كانت الآمال عريضة كانت الحركة بقدر آخر تعاني نخبويةَ القيادة وبُعْدَها عن محيط العمل خاصة وأن الخيار العسكري للحركة كان ما يزال في طفولته. فالحركة كانت ترى في العسكر الإرتريين المجندين في قوات البوليس الاستعمارية نواة لتنظيم عسكري يفجر الوضع ويكتسب تأييد الخارج ومن ثم يحقق الاستقلال. ويعود هذا التصور البسيط في الأساس للطابع المدني لمؤسس الحركة والناشطين فيها من سكان المدن. سارت الحركة وفقا لهذا الفهم وعندما بدأت باكورة قواتها في العمل، اصطدمت بقوات جبهة التحرير الإرترية في منطقة عيلا صعدا وكان بين الجانبين ما صنع الحداد. تعتبر هذه المواجهة ذات الطابع التصفوي بداية لمفهوم الحرب الأهلية، لأن الحرب الأهلية هي فكرة تعتمد على إقصاء الآخر تحت حجة أن الساحة لا تحتمل تنظيمين اثنين، والمشاريع تبدأ بأفكار وتتحقق بأفعال. وسوف نتناول هذه الفكرة بتوسع أكبر في الفصول المقبلة. نشأت الحركة بحلم كبير يمشي على قدمين ضعيفتين ويتعثر بوعثاء الطريق. وكانت قيادتها النخبوية بعيدة عن قلب الحدث، وتضع في حساباتها فرقعة مدوية تؤدي إلى تحقيق الاستقلال كتحصيل حاصل.

بداية الحركة وانطلاقة الشرارة الأولى في جبل أدال دفعت نخبة أخرى من الطلاب الإرتريين في القاهرة، ومن قادة العمل السياسي في الأربعينيّات، إلى تكوين جبهة التحرير الإرترية، لتعاني الجبهة مأزق الحركة نفسه ولكن بدرجة أكبر. سحبت النخبة المؤسسة لجبهة التحرير الإرترية من رصيد المقاومة العربية للمستعمر ومن رصيد نجمها الأكثر سطوعا: الثورة الجزائرية.

للحق وللتاريخ، تعتبر تجربة مقاومة الشعب الجزائري للمستعمر الفرنسي أمثولة لكل الشعوب التي تتطلع للانعتاق من نير الاستعمار وأغلاله، وهي بذلك مثل يحتذى. وكما كانت قاهرة المعز، أو قاهرة ناصر، في ذلك الزمان قبلة للإرتريين، فإنها كانت بالمثل قبلة لثوار الجزائر الذين سددوا وقاربوا وأصبحوا قاب قوسين أو أدنى من

الانتصار التام. واستأنست قيادة الجبهة الشابة بنصائح الإخوة الجزائريين. وكما كانت جبهة التحرير الوطني الجزائرية أصبحت جبهة التحرير الإرترية. نشأت جبهة التحرير الإرترية وهي مسلمة الوجدان، عربية الهوى، تتوخى في الأمة العربية نصيرا وظهيرا. ووجدت في الإرث النضالي للشعب الجزائري وتجربته مرشدا وهاديا. ولكن الجبهة عانت، كما عانت الحركة من البعد عن مركز الحدث. وكانت معالجتها لهذه الأزمة أن أنشأت قيادة مزدوجة سياسية في الخارج، وعسكرية في الداخل، وتباعدت الشقة بين القيادتين، وأثر ذلك في مجريات الأحداث اللاحقة.

تحتاج تجربة جبهة التحرير الإرترية إلى تناول هادف وموضوعي، بعيدا عن الكتابة التي تنشد تصفية الحسابات، خاصة وأن تجربة الجبهة السياسية والعسكرية، لا تتم دراستُها ولا وصفُها، بمنأى عن السياق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي برزت فيه. وهذه العوامل ذات الأهمية البالغة لا تشغل للأسف أي حيز من تناول الذين كتبوا عن تجربة الجبهة. بل ركزت الكتابة على تناول الأحداث والأشخاص دون تحليل يتجاوز الظاهر ليستكشف العوامل الغائرة لقوة وضعف تجربة الجبهة، والتي تمثل مرحلة مهمة من مراحل الثورة الإرترية. نرى من جانبنا أن التناول الهادف لتجربة جبهة التحرير لا يمكن أن يتم دون التعمق في دراسة ثنائيةِ المكون الاجتماعي الإرتري: الرعوي والزراعي. فجبهة التحرير الإرترية وليدة المجتمع الرعوي بِبُنَاهُ الاقتصادية وقيمه الثقافية وثقافته الشفهية وولاءاته التناصرية وتمرده الطبيعي على قيود السلطة واشتراطاتها المطلبية.

حملت الجبهة منذ نشأتها عنفوان مجتمعها فكانت صفات مؤسسيها الشجاعة التي تقارب حد التهور، والحلم في التحرر دون المرور بدهاليز السلطة التي تعتمد المكر والدهاء، لأن البيئة الرعوية تمجد الشجاعة والكرم على الدهاء والسياسة. ومنذ القدم كانت أدوات ابن البيئة الارتكان إلى سيفه وشجاعته وإلى النصرة في إزالة

الظلم. لا تحتمل حياة البداوة تعقيدا معرفيا ومداورة فهي وليدة ثنائية البيئة: الماء والكلإ، الأنا والآخر، السماء الواسعة والأرض الرحبة، الصحراء والجدب، وثنائية الموت والحياة، وأخيرا العدو والقريب.

هذه الثنائيات ليست مخترعات من لَدُنَّا بقدر ما هي محددات البيئة، تلك البيئة التي تدمغ مخرجاتها بطابعها فلا تجد فكاكا من إسارها.

ضمن هذه الثنائيات الكونية نشأت الجبهة. فالعدو معروف ومن يقف مع العدو هو الآخر عدو معروف. السند ضمن ثقافة التناصر هو العرب والإسلام، وإجتثاث شجرة الظلم يتقد بنار الشجاعة التي هي من مكتسبات البيئة الرعوية ومن مآثرها. وسنرى كيف انعكست هذه الثنائيات الأزلية في بنية التنظيم اللا شعورية ووسمت مسيرته حتى نهاياته في مطلع الثمانينيّات الميلادية.

أرادت الجبهة أن تكون إرتريا دولة مستقلة لا تحرم من استقلالها أسوة بالدول الأخرى، خاصة في ظل تنامي الزخم التحرري في القارة الأفريقية وظهور رموز لاهوت التحرر الوطني: ناصر، سيكو توريه، نكروما، مانديلا وبورقيبة وآخرون. إذاً، مثل المسرح الدولي مكانا مواتيا لبروز مفهوم حق تقرير المصير للشعب الإرتري أسوة بدول الجوار السودان والصومال والجزائر والتي اعتبرت تجربتها السياسية والعسكرية الهادي والمرشد لجبهة التحرير الإرترية. لم تختلف رؤية الجبهة العسكرية للاستقلال في البداية عن تجربة حركة تحرير إرتريا. فهي كانت ترى أن عملا عسكريا حاسما يقصم ظهر قوات العدو ودعما عربيا في المحافل الدولية سوف يؤديان إلى استقلال إرتريا لا محالة. هنا تتبدى قيم المجتمع الرعوي في التبسيط واستسهال المنال والاعتماد على قيم التناصر. وجبهة التحرير إذ تعكس لا شعوريا قيم بيئتها الاجتماعية هذه، تثبت أنها لا تستطيع التنكر لواقعها الذي ولدت فيه. وليست كل القيم التي حملتها الجبهة قيما سالبة، ولكن نريد أن نتحرى في بحثنا هذا الجذورَ

العميقة للأزمة التي شهدتها وأصابتها في مقتل، ولا نرى أن الأسباب يمكن أن تخرج عن الواقع الذي ولدت من رحمه.

من أجل تحقيق هدفها العسكري استرشدت الجبهة، على مستوى التخطيط، بتجربة الجيش الجزائري، وقامت بتقسيم الجيش إلى مناطق عسكرية من أجل عمل عسكري أكثر فاعلية. وهي بذلك كانت تتوخى فاعلية عسكرية تعتمد مبدأ التناصر العشائري. ووجدت قوات التحرير الشعبية في هذا التقسيم حجة على أن قيادة الجبهة كانت تريد تحقيق مآرب خاصة، وغاب عنها ما يعكسه ذاك التصرف من التزام بمحددات البيئة واشتراطاتها المسبقة.

في مرحلة لاحقة وعندما بدأ أبناء المرتفعات، سليلو المجتمع الزراعي وقيمه المختلفة، بالالتحاق بركب الثورة، لم تجد الجبهة مناصا من تخصيص منطقة عسكرية خاصة بهم. وهي بهذا الفعل حاولت قولبتهم في قوالب بيئتها الخاصة، ولكنهم كانوا عصيين على الاندماج فيها. ضمن هذا الواقع، ظل الشعور الجمعي خافيا وراء غيمة الأحداث، لا يعبر عن نفسه سوى بالرغبة الجامحة في الاستقلال والتحرر. أما عن الكيفية التي يتحقق بها ذلك الهدف، فإنّها كانت معضلة لم تستطع الجبهة التعامل معها بمهارة سياسية.

ضاعفت أزمة القيادة داخل الجبهة من حجم المشكلة. من المفارقات أن الأسباب التي كانت من المفترض أن تكون نقاط قوة الجبهة، أصبحت هي الأدوات التي قصمت ظهرها لاحقا. فتحت الجبهة أبوابها لكل الشباب الإرتري، وإن كانت تحمل ضغينة على من تشك في ولائه الوطني. وأكسبها ذلك الانفتاح قدرا من التنوع لم تستفد منه في مسيرتها حيث أصبح لاحقا من أسباب ضعفها. وفتحت الجبهة أنشطتها للمشاركةَ السياسية إلا في اتخاذ القرار. وبدلا من أن يصبح التنوع والمشاركة سببين للقوة، أصبحا لاحقا سببين للفرقة والتشرذم. يضاف إلى هذا طبعا عامل ازدواجية القيادة

السياسية والعسكرية. اعتمدت جبهة التحرير الإرترية اللغتين العربية والتقرينية بشكل متساو، الأمر الذي أكسب أغلب كوادرها ملكة اللّغتين بشكل متقارب. ومن الناحية السياسية، ونتيجة الانفتاح السياسي، أصبح كادرها مؤهلا نظريا لممارسة المهام الثورية. ولكن تلك المهارات تبددت في غير موضعها مما جعلها عامل إضعاف. وللتمثيل والإيضاح، نجد على الجانب الآخر، داخل الجبهة الشعبية، قلة التنوع. ويتميز كادر الجبهة الشعبية بهامش محدود في الممارسة السياسية بالمقارنة بكادر جبهة التحرير. وبحكم أحادية التنظيم ومركزيته المفرطة، إضافة إلى استخدام اللغة الواحدة، أصبح كادر الجبهة الشعبية أكثر ميلا إلى الممارسة العملية من التنظير السياسي الذي لا يوجد هامش من الحرية لممارسته، الأمر الذي يفسر غلبة كادر الجبهة في المناظرات الحوارية وغيابه عن ساحة العمل مقابل ذلك. وهذا يعزى بقدر ما إلى سيادة ثقافة الشفاهة التي يمكن في واقع من الحرية السياسية أن تفرز أنساقا معرفية ذات خصوصية تلبي خصائص المجتمع الذي جبلت فيه.

ألقت فترة العمل السياسي، وتوجه أغلب سكان المرتفعات نحو الوحدة مع إثيوبيا، بظلالها على تعامل الجبهة مع أبناء المرتفعات، عند التحاقهم بصفوف قوات جبهة التحرير. وكانت الشكوك وسوء المعاملة والتجريم أسبابا لتشكل قوة مناوئة. يحمل أبناء المرتفعات قيما مخالفة للوجدان الإسلامي والهَوَى العربي. فالقادمون منهم من أديس أبابا بشكل خاص، تأثروا بالدعاية الإمبراطورية الإثيوبية والتي فحواها أن جبهة التحرير تريد بيع إرتريا للعرب، وهذا ما عبر عنه أسياس أفورقي بشكل آخر في بيان "نحن وأهدافنا".

شكّل أبناءُ المرتفعات القادمون إلى الجبهة من أديس أبابا خاصة وإثيوبيا إجمالا، نخبة موازية لنخبة القاهرة التي تولت زمام الأمر داخل جبهة التحرير الإرترية. فبينما كانت نخبة القاهرة مشبعة بروح الزخم الثوري الناصري والمد التحرري الأفريقي

العارم، كانت النخبة القادمة من أديس أبابا أكثر توجسا وريبة وخوفا من مآلات الأمور مستقبلا. وكانت الغربة التي يحسون بها داخل الجبهة واحدا من أسباب التوجس. حملت نخبة أديس أبابا قيم مجتمعها الأصلية المتمثلة في التقشف الذي يصل إلى حد الزهد، وانضباط المجتمع الزراعي، واحترام السلطة وهيبتها. وهم لم يقلوا تعليما عن نخبة القاهرة، وتميزوا عنها بالعودة إلى صفوف القوات والانخراط التام فيها بدلا من الاكتفاء بالقيادة من الخارج.

لا يحاول هذا الجهد التفسيري حصر تفاعلات الظاهرة السياسية الإرترية في ثنائية بليدة قائمة على دور أبناء المرتفعات ضد دور أبناء المنخفضات. بل لا يلغي الإسهام البارز لأبناء المراكز الحضرية أو برجوازية المدن أو إسهام الأقاليم الأخرى في الظاهرة السياسية. لكن، عند دراسة أبرز تنظيمين شهدتهما الساحة الإرترية، وهما تنظيما جبهة التحرير الإرترية والجبهة الشعبية لتحرير إرتريا، نجد أنهما، وبدرجة كبيرة، يحملان الخصائص الدامغة للبيئة التي تكوَّنا فيها. وسوف نحاول سبر كل مكونات الظاهرة السياسية الإرترية ودور الفاعلين فيها عبر تناول مسيرة الثورة الإرترية وتحديات بناء الدولة بعد الاستقلال.

# التشظي وتآكل قاعدة الشعور الجمعي

بدأت بوادر التشظي في البروز داخل جبهة التحرير الإرترية. وكانت بواعث الانقسام الخلافات حول تقسيم المناطق العسكرية ودور كل منها وعلاقة جيش التحرير بالمدنيين. ولكن تبدت الخلافات في نقاط جوهرية تتعلق بغياب البرنامج السياسي وسيادة روح القبلية والعشائرية إضافة إلى المشاكل ذات العلاقة بالقيادة. كانت فكرة تقسيم الجيش إلى خمس مناطق عسكرية كارثية الأبعاد. كان الهدف هو تحقيق قدرة عسكرية أعلى في مواجهة قوات العدو وبكفاءة أكبر لكل منطقة تحت قيادة أبنائها. ولكن انقلب الأمر، تحت التناحر القبلي والتعامل السيئ مع أفراد الشعب وانعدام التفاهم بين قيادات المناطق، إلى أزمة مستحكمة بين المناطق. وبنهاية الستينيّات الميلادية ودخول العقد السابع بدأت تبرز التصدعات في جدار الجبهة.

ومع بداية الانقسامات، تعاملت الجبهة بعنف وبطش مع كل انشقاق في صفوفها . فكان أن اتهمت القيادة العامة بارتكاب فظاعات بحق أبناء المرتفعات الذين التحقوا بصفوف الجبهة. وكانت الإجراءات ذات الطابع العنيف ضد أبناء سمهر والساحل وبعض أبناء قبائل بركة وسنحيت لا تخرج عن نطاق النزاعات المناطقية والقبلية التي تم تغليفها بغلاف سياسي. ولكن الأمر مع أبناء المرتفعات، خاصة من إقليم حماسين، كان مختلفا. هؤلاء رأوا في عنف الجبهة الموجه ضدهم تحقيقا لسياسة الجبهة

العروبيّة والإسلامية، وأن جبهة التحرير تتهم أبناء المرتفعات بالعمالة لإثيوبيا، وتحملهم أسباب ضم إرتريا قسرا إلى إثيوبيا، وتعتبرهم ارتكبوا فظاعات بحق الشعب بالانتماء إلى قوات الكوماندو الإثيوبية.

تحت تأثير هذه الأجواء، بدأ الانقسام الأول الذي فتح الباب على مصراعيه للحرب الأهلية الدامية في بداية السبعينيّات. وقامت مجموعة من أبناء المرتفعات وسمهر والساحل بشق عصا الطاعة ضد القيادة العامة وكونت قوات التحرير الشعبية الإرترية كنواة لتنظيم مغاير لجبهة التحرير الإرترية. وسمت الجبهة التنظيم الوليد بأنه "ثورة مضادة" وشرّعت مبررات تصفيته ولاحقته حتى أصقاع دنكاليا.

عند هذه النقطة المفصلية من التاريخ الإرتري، يجب الإشارة إلى بروز قوى أخرى لا تنتمي إلى الثنائية التقليدية المتمثلة في ثنائية المجتمع الرعوي والمجتمع الزراعي. وهذه القوى المقصودة هي سكان المدن المنحدرين خاصة من مدن سمهر وسنحيت. فأبناء المناطق الحضرية من إقليم سمهر هم في الأساس من مصوع وحرقيقو والمناطق المتاخمة لها. ويتميز هؤلاء بالتقائهم مع سكان المرتفعات الإرترية بأنهم مستقرون، وتلقوا تعليمهم في مناطق حضرية تشهد تجمعا لما يمكن تسميتهم بأبناء التجار والحرفيين والقضاة وموظفي الخدمة المدنية. ويتشاطر سكان المدن الكبيرة منهم خاصة قيم الطبقة الوسطى التجارية ذات الطابع المديني. وتتميز قيم حياتهم بالمرونة والبراغماتية وتغليب المصالح على الولاءات ذات الطابع القبلي أو العشائري. ويشتركون مع سكان المرتفعات في انتفاء روح القبلية والاندماج في الحياة المدنية واعتبار المدن هي المرجعية النهائية لهم، على عكس سكان مدن سنحيت وبركة ودنكاليا والساحل الذين يتقاسمون ملامح سكان مدن سمهر نفسها، ولكنهم يتميزون بالركون إلى مرجعياتهم القبلية رغم استقرارهم في المدن واكتساب قيمها.

فسكان المدن المطلة على البحر الأحمر تتسم حياتهم بالانفتاح والتصاهر والمرونة والتعامل مع الجديد الذي يحمله البحر سواء كان خيرا أم شرا.

عند تبيان العناصر الفاعلة في الظاهرة السياسية في إرتريا، ينبغي أن نشدد على أن مناقشة تأثير البيئة والقيم المحددة لسلوك الفاعلين، سواء كان هؤلاء الفاعلون ينحدرون من مجتمع رعوي أو زراعي أو برجوازية المدن، الهدفُ منها بالأساس استحداثَ منهج يدرس قيم الفاعلين دون اعتبار على الإطلاق أن هذه القيمَ خافضةٌ أو رافعةٌ لمجموعة إزاء مجموعة أخرى. فنحن هنا لسنا بصدد استصدار أحكام قيمة على المحددات البيئية لمجموعة ما، بقدر ما نسعى إلى دراسة المؤثرات الجيوسياسية التي وسمت إسهامات كل مجموعة خاصة خلال فترة الكفاح المسلح، ما انعكس بالسلب والإيجاب على التفاعل السياسي في إرتريا.

وكما سنرى لاحقا بأن المحددات الجيوسياسية مثّلت دورا أساسيا في مسيرة كل من جبهة التحرير الإرترية والجبهة الشعبية ووسمت كل تنظيم منهما بسماتها الدامغة التي لم يستطع أي منهما الفكاك منها. وربما يساعد هذا الفهم المرتكز على التحليل السلوكي الاجتماعي للتفاعل السياسي على الإجابة على السؤال الذي يطرح كثيرا وهو: لماذا أخفقت تجربة جبهة التحرير الإرترية، ولماذا بالمقابل نجحت تجربة الجبهة الشعبية؟

بالعودة إلى المواجهة بين الجبهة والتنظيم الوليد، لم تستطع الجبهة القضاء عسكريا على التنظيم رغم تحذيرها للشعب من التعامل معه. تنبغي الإشارة هنا إلى أنه، في لحظات الاصطراع الأهلي، تتآكل قاعدة الشعور الجمعي، ويسعى كل طرف إلى هدم البنيان الذي يقف عليه الطرف الآخر. ومن الطبيعي أن يحمل ذلك تباينا غير مصرح عنه حول مفهوم المصير المشترك، أي أن الوحدة الوطنية، في معناها الواسع وليس في وحدة البندقية فحسب، تصبح في خطر محدق. هذا هو الرصيد الذي بدأت الحروب

الأهلية الدامية تسحب منه مهددة عري الوحدة الوطنية كلها بالانفصام. تظل هذه المرحلة من مراحل التاريخ الإرتري، حسب هذا الفهم، من أكثر المراحل حساسية. وتميزت الكتابة عنها بالثأر تارة وبالخجل تارة أخرى. ولكن، رغم كل ما شابها، هي لحظات حاسمة من لحظات التفاعل السياسي في إرتريا وتحتاج جهدا موضوعيا مخلصا في دراستها، بعيد عن خصومات الماضي وتشويه الآخر. ولأن المجال لا يتسع لتناول هذه الفترة بتوسع، سوف نكتفي بتناول العنصرين المهمين اللذين يعنيان دراستنا هنا وهما الشعور الجمعي والمصير المشترك وتمظهر كل منهما عند اللحظات المفصلية من التاريخ السياسي لإرتريا.

# قوات التحرير الشعبية والتوجه الجديد

تطايرت المجموعات التي خرجت عن عباءة الجبهة إلى مجموعات حسب حالة المواجهة العسكرية وعادت لتتوحد تحت مسمى قوات التحرير الشعبية. وكانت قوات التحرير الشعبية الإرترية تنقسم إلى مقاتلين في الداخل وبعثة تمثيلية في الخارج. عزت قوات التحرير الشعبية أسباب خروجها على الجبهة في أن جبهة التحرير لم يكن لديها برنامج واضح لمرحلة التحرر الوطني. وهذه النقيصة، برأي القوات، تأتت من عدم قيام جبهة التحرير بدراسة الواقع الاجتماعي الإرتري بتداخلاته الدينية والقبلية السالبة، فكان أن أصبحت أسيرة لهذا الواقع بدل أن تعمل على تغييره، بل وعملت على تكريسه في أوساط المقاتلين. بناء على ذلك واسترشادا بمبادئ الفكر الثوري- حسب القوات- انشقت هذه المجموعة لتكون تنظيما يتلافى الأخطاء المحورية للجبهة.

ركزت قوات التحرير الشعبية دعايتها الاستقطابية الأولية بأنه لا يمكن تأسيس حركة ثورية بدون الاسترشاد بنظرية ثورية. والنظرية المقصودة هنا هي أداة التحليل الاقتصادي والاجتماعي للواقع المعيش بغرض تحديد مقاصد وأهداف وآليات العمل الثوري. وعابت قوات التحرير الشعبية على الجبهة غياب النظرية الاسترشادية. فالمقاتل لم يعد يعرف أنه يقاتل إلا بغرض تحرير إرتريا من الاستعمار. أي لم يعد

يعرف سوى الهدف، أما كيفية الوصول إليه وماذا يمكن أن يكون بعد تحققه؟ كل ذلك لم يعرفه المقاتل داخل الجبهة.

في اتجاه مغاير نادت قوات التحرير بأن تكون الوحدة الوطنية هي أساس اللقاء والعمل المشترك وليس أرضية القبيلة أو الدين، وأن يكون المقاتل واعيا بتركيبة مجتمعه وقوى الاستغلال التي تستهدفه من أجل أن يحمل البندقية بوعي طبقي ووطني في آن واحد.

يظل هذا الشعار محل الدراسة والبحث المتأني وسوف نتناول طبيعته بتوسع أكبر داخل تنظيم الجبهة الشعبية حيث بدأ يتبلور مع تأسيس مدرسة الكادر وأجهزة الإعلام والتعبئة. يمثل تكون قوات التحرير الشعبية في مطلع السبعينيّات مدخلا جيدا لتناول مسألة القيادة داخل الثورة الإرترية، خاصة وأن قوات التحرير هالت اللوم على ممارسات القيادة وأنحت باللائمة عليها في المسار المتعرج الذي سارت عليه الثورة وصولا إلى لحظة الانقسام التاريخي. هذا المبحث الذي يتناول مسألة القيادة يمكن أن يمتد لمرحلة ما بعد الاستقلال ليستشف أبعاد أزمة القيادة ماضيا وحاضرا، وذلك باعتبار أن مظهري المؤسساتية والقيادة هما أبرز قسمات التفاعل السياسي.

أشرنا بدءا إلى أن الطلاب الذين كانوا يدرسون في القاهرة، إضافة إلى أقطاب العمل السياسي الذين هجروا البلد بسبب التعسف الإثيوبي بعد فض الاتحاد الفيدرالي، تأثروا بمد الاستقلال العارم الذي اجتاح القارة الإفريقية وتَبَلْوُرِ مفهوم حق تقرير المصير للشعوب ونشوء حركة عدم الانحياز سنة 1955 ومساندة الاتحاد السوفيتي السابق لتطلعات الشعوب في التحرر في كل من آسيا وأفريقيا.

كانت الخلفية الثقافية لهذه النخبة القيادية المؤسسة لجبهة التحرير الإرترية هي الثقافة العربية بحكم الديانة أولا والتعليم ثانيا. ارتبطت هذه النخبة بما كان يعتمل في العالم العربي من مد تحرري تمثل في القطبين الكبيرين الثورة الجزائرية التي أشرنا

إلى تأثيرها سابقا وثورة 23 يوليو في مصر. الحماس الثوري لقادة ثورة يوليو في مصر وضعهم في مواجهة عدائية مع إمبراطور إثيوبيا العجوز هيلي سيلاسي الذي كانت علاقاته بالولايات المتّحدة وإسرائيل تثير حنقهم، خاصة بعد حرب القناة في سنة 1956. وجدت هذه النخبة القيادية المكونة لجبهة التحرير الإرترية في القاهرة سندا طبيعيا لتطلعات الشعب الإرتري، خاصة عند وسم هذه التطلعات بأنها تطلعات إخوة في الدم والدين أصبحوا مستضعفين من قبل حاكم كهنوتي لا يخفي عداءه للعروبة أو الإسلام وله ارتباطاته الجريئة بالامبريالية والصهيونية. كانت القاهرة هي الحضن الأول وفتحت مصر المداخل إلى كل من العراق وسوريا.

واستطاعت النخبة القيادية أن تكسب موطئ قدم في دول الخليج العربي كالسعودية والكويت. ونظرا للطبيعة المحافظة لأنظمة هذه البلدان والتباين الكبير بين توجهات الملك فيصل والرئيس ناصر، والذي انعكس على حرب اليمن، رأت قيادة الجبهة أن مخاطبة قادة هذه البلدان بالخطاب الثوري المتأجج سوف يأتي بنتائج معاكسة. لذلك تم إثارة واقع المسلمين والعرب تحت حكم مسيحي جائر ألغى تدريس اللغة العربية ليحل محلها اللغة الأمهرية، وقام باستخدام سياسة الأرض المحروقة مما أدى بجموع الشعب الإرتري إلى النزوح واللجوء إلى دول الجوار، خاصة السودان. واستفادت قيادة الجبهة من وجود جالية كبيرة من الإرتريين في كل من السودان والسعودية.

نجح القادة الجدد في تأمين موطئ قدم في الدول العربية وكسب تعاطف شعبي ورسمي مع القضية الإرترية، وكان الدعم العربي المالي والمعنوي جوهريا في السنوات الأولى للثورة وامتد ليشمل توفير منح دراسية للطلاب الإرتريين في مصر والعراق وسوريا، حتى الكليات العسكرية فتحت أبوابها لتدريب قادة الثورة العسكريين الجدد. وكان الدعم العربي يحكمه مبدأ التناصر، فالثورة الإرترية هي ثورة أشقاء عرب ضد دولة مسيحية مرتبطة بالامبريالية والصهيونية. بناء على ذلك، تدفقت الأموال إلى أيدي

القادة الجدد وذهب جزء منها لتحقيق مكاسب ومنافع شخصية. وبدأ البعض يستخدم أموال الدعم العربي لتحسين موقفه السياسي إزاء خصومه بحيث يعطي المقربين ويحرم الأبعدين.

ولأن القيادة لم تكن في الميدان فإنها عاشت في الخارج حياة كبار الشخصيات، حيث كانت تستقبل في القاهرة ودمشق وبغداد والعواصم الأخرى من طرف قادة الدول وكبار الوزراء. وكانت تخصص لها أفخم المساكن ومعاملة كبار الشخصيات بكل ما تحتويه من مراسم وخدمات. واستمرأ بعض من هؤلاء القادة هذه الحياة لدرجة أنه لم يعد يطيق إمضاء وقت أطول مع المقاتلين في الميدان. وحظي كثير من هؤلاء القادة بمعاملة ترقى إلى معاملة الدبلوماسيين المعتمدين في هذه الدول.

في هذه الأثناء كانت القيادة العسكرية في الميدان تعاني ما تعاني من شظف العيش ونقص الإمداد ووقوعها بين مطرقة الحاجة وسندان آلة العدو العسكرية الغاشمة. كان هؤلاء في بدايات الثورة من الذين استجابوا بكل إيثار وتجرد لنداء الوطن من قرى ومدن إرتريا، ومن الرعيل الأول الذي هجر الخدمة في الجيش السوداني ليرفد جيش التحرير بخبراته ودمائه. وسوف تظل أسماء هؤلاء الأبطال كواكب في سماء إرتريا على الدوام. عانى هؤلاء الأبطال ورفاقهم مرارات لا حصر لها، فكانوا تارة يواجهون العدو بأسلحة بالية، ويموت جرحاهم لحاجتهم إلى العلاج، وتنقطع خطوط إمدادهم واتصالهم. كانوا يحسون بالألم يعتصر أفئدتهم وهم يرون ممارسات القيادات في الخارج. رغم ذلك لم يتوانوا في أداء واجبهم الوطني النبيل. وهذا الرعيل أقل ما يحتاجه اليوم هو تسطير بطولاته ومآثره وإيصالها للأجيال.

# أزمة القيادة بين
# استراتيجية الداخل ومتطلبات الخارج

واقع الداخل الإرتري في نهاية الستينيّات وبداية السبعينيّات من القرن الماضي، أقل ما يوصف به أنه كان منقسما ومؤلما. فإثيوبيا قامت باستخدام سياسة الأرض المحروقة وارتكبت المجازر في حق المدنيين الأبرياء عقابا لهم على دعمهم للثورة. وكانت نتيجة هذه السياسة أن أحرقت قرى وأبيدت أخرى وبدأ السكان في النزوح بالألوف إلى دول المهجر والشتات. في هذه الأثناء، عانت الثورة الانقسامَ وتبدت أعلى درجاته في الحرب الأهلية الأولى وكان اليأس والإحباط يلبدان سماء البلاد المكفهرة.
خارجيا وفي دول الجوار، كانت التقلبات السياسية الناتجة عن هبوب رياح الحرب الباردة تعصف بالمنطقة، وكان أن انقسمت أنظمة الحكم فيها بين محافظ وثوري. فكانت المملكة العربية السعودية وإيران تمثلان قطبي الأنظمة المحافظة، بينما قادت الأنظمةَ الثورية كلٌّ من مصر والعراق وسوريا والسودان والصومال واليمن الجنوبي وليبيا. وبينما كانت الولايات المتحدة تشد من أزر الدول المحافظة، وجد الاتحاد السوفيتي السابق حلفاء ذوي حماس جارف في الأنظمة الثورية. ضمن هذه التباينات التي تشبه حقل الألغام، كان على قيادة جبهة التحرير رسم استراتيجية العمل الخارجي. ولم تنجح القيادة في رسم استراتيجية تحركها الخارجي على متطلبات الواقع

الإرتري، بقدر ما رسمتها بناء على متطلبات الواقع الخارجي الذي كانت تتحرك فيه. وقامت بإجراء التعديلات على خططها وفقا لما كان يجري في القاهرة وبغداد ودمشق، تمثيلا لا حصرا. قيد هذا المسلك حرية قيادة الثورة وأرغمها على التلون بحسب معطيات الواقع الدولي ووفقا لمستجداته، خاصة وأنها كانت تتلقى الدعم من دول لها مصالح قومية تملي عليها السياسة الخارجية، وما كان أي نظام يعطي دعما ما لم يتأكد بأن الثوار الجدد سوف يلتزمون بشكل أو بآخر بالمصالح القومية للدول المانحة. أكسب هذا الوضع قادة الثورة مهارة دبلوماسية لا نظير لها، ولكنها كانت مهارة دبلوماسية تستجيب لمتطلبات الواقع الدولي دون محاولة فرض رؤيتها النابعة من المصلحة الوطنية. للتدليل على ذلك نقول إن ما كان يردده قادة الثورة في الرياض أو الكويت اختلف جوهرا وشكلا عما كانت تردده القيادة نفسها في دمشق وبغداد. ففي الأولى الشعب الإرتري شعب مسلم يتعرض لحملة صليبية وإبادة دينية، أما في العواصم الثانية ذات النفس الثوري، فإنه شعب ثائر يطمح إلى محاربة فلول الإمبريالية والصهيونية. إلى هذه النقطة، أصبحت لدينا رؤية للقضية الإرترية لا تحدد شروطَها متطلباتُ الداخل، بل تتحدد شروطها وفقا لتقلبات المسرح الدولي.

عند هذا المنعطف، يجب عدم تجاهل أهم متغيرات المنطقة العربية في تلك الفترة ألا وهو القضية الفلسطينية. ففي الستينيّات، قامت الفصائل الفلسطينية بتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية. وفي السبعينيّات والثمانينيّات أصبحت المنظمة، باعتراف دولي، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وبرز نجم "الختيار" ياسر عرفات. وضمن معطيات الواقع الدولي المذكور، وجدت المنظمة نفسها في مأزق جبهة التحرير الإرترية نفسه. فمن ناحية، هي قيادة محكوم عليها البقاء في الخارج والتّعامل مع معطيات هذا الخارج وفقا لما يستجد فيه، ومن ناحية دبلوماسية أخرى، وجدت نفسها تتحرك في محيط منقسم بين أنظمة محافظة وأخرى ثورية. وباعتبار أن

القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للأمة العربية، رأى كل نظام عربي، سواء كان راديكاليا أو محافظا، أن له الحق في أن يفرض رؤيته على المنظمة خاصة إذا كانت تتلقى الدعم المادي والمعنوي من هذا الطرف أو ذاك. كانت هذه أكبر معضلات السياسة الخارجية للمنظمة. لكنها اختلفت عن جبهة التحرير الإرترية في أنها كانت تفرض نفسها على الأنظمة العربية فرضا، سواء كانت هذه الأنظمة محافظة أو راديكالية، اعتمادا على مركزية القضية الفلسطينية من ناحية، وعلى قدرتها على "تخوين" النظام الذي يتقاعس عن دعمها بتهمة العمالة أو خيانة قضايا الأمة.

كان هذا سلاحا ذا حدين في فتح، فهي بحكم حاجتها وحاجة فصائلها لدعم الأنظمة العربية من هذا الاتجاه أو ذاك، لم تسلم من الإملاءات التي يفرضها النظام الذي يمد يد العون، خاصة حين يكون للنظام المانح رؤية لما يجب أن يكون عليه الشأن الفلسطيني. تضررت المنظمة تضررا كبيرا من هذا الموقع، فكانت رياح الأنظمة العربية تعصف بها تارة نحو اليمين وتارة أخرى نحو اليسار. رغم ذلك العائق، تمتعت قيادة الثورة الفلسطينية بهالة إعلامية وأصبح ياسر عرفات شخصية كاريزمية من الطراز الدولي وكان يحظى في الدول التي يزورها بمعاملة رؤساء الدول.

وكما في إرتريا، أصبح الفلسطينيون الذين يتمتعون بالامتيازات ذات الخمس نجوم يعرفون بلفسطيني الخارج مقابل فلسطيني الداخل المكتوين بنار الاحتلال. راكمت المنظمة أموالا طائلة وأصبح لها استثمارات وميزانية تفوق ميزانية بعض الدول الصغيرة. وهذا أمر لم يتأتَّ لقادة الثورة الإرترية بكليتها، وإن كانت لا تمانع مطلقا في الحصول على ما يماثله.

نموذج القيادي الفلسطيني المتمثل في شخصية ياسر عرفات الكاريزمية كان مبهرا لقادة الثورة الإرترية الجدد، وبصفة خاصة الشهيد عثمان صالح سبي. فسبي القائد كان من المثقفين الإرتريين البارزين. وكان يجيد اللغة العربية تحدثا وكتابة. وله

إسهاماته الفكرية الواضحة في تاريخ الثورة الإرترية. وامتلك ناصية اللغة الانجليزية والإيطالية. كما تمتع بقدرات قيادية متميزة ودهاء سياسي استخدمه في التعامل مع مستجدات الداخل والخارج بقدر كبير من البراغماتية. كان الشهيد سبي هو الدبلوماسي الأبرز في تاريخ الثورة الإرترية. وكانت قدرته الدبلوماسية هي التي قربت صورة الواقع الإرتري للعالم العربي. ولكن الاستراتيجية الدبلوماسية التي تحرك بها في الخارج كانت تمليها متطلبات الخارج أكثر من متطلبات الداخل. فسبي أدرك طبيعة التناقضات السياسية التي سادت في العالم العربي وركز في خطابه الخارجي على عروبة إرتريا بينما أرجأ استخدام إسلاميتها أمام الأنظمة المحافظة. وهو بقدر ما أجاد التحرك في حقل الألغام هذا أصبح ضحية لشروطه.

لم يتوان الشهيد سبي في استخدام الموارد التي أتاحها له تحركه الدبلوماسي الخارجي في تحسين وضعه السياسي في الداخل، ولم يكن يعي بأنه كان يضرب بهذا إسفينا بينه وبين رفاق السلاح في الداخل. فعندما كان رئيسا للبعثة الخارجية لقوات التحرير الشعبية، استخدم الموارد التي أتيحت له للموالين له وحرم منها الذين يقاومون توجه السياسي. تبعا لذلك قامت اللجنة الإدارية في الميدان بسحب الثقة منه كممثل لقوات التحرير في الخارج، وشكل ذا انقساما آخر في جسد الثورة الضعيف.

هناك قدر كبير من التشابه في سيرة كل من عرفات وسبي. فبينما كان عرفات مهندسا، كان سبي معلما؛ ونال الرجلان قسطا من التعليم؛ وأكسبهما الخوضُ في غمار العمل السياسي مهاراتٍ سياسيةً وقيادية لا تضارع. فكان الشهيد سبي كعرفات يتمتع بشخصية كاريزمية باهرة. ووظف هذه الملكة لترسيخ أقدام الثورة الإرترية في العالم العربي، حتى إن بعض المواطنين في بعض الدول العربية كانوا يحسبونه "رئيس إرتريا" وكذلك يعرفونه. لم يجافِ تصورهم الواقع فالرجل كان على رأس الدبلوماسية الإرترية، وبينما كان يكسب الجولات في الخارج، كان رصيده السياسي في الداخل

يتآكل. فمن ناحية وظف الموارد المتاحة له في اللعب على حبال التناقضات الداخلية للثورة، وبصورة قاتلة، ومن ناحية أخرى كانت المستجدات العسكرية والسياسية في الداخل تسير بوتيرة أكثر تسارعا، متجاوزة قدرته وبعض الأحيان موارده. ومثل في شخصه جزءاً من أزمة القيادة في الثورة وهي أزمة الانفصال بين السياسي والعسكري وثنائية الداخل والخارج. في الأخير يظل الشهيد سبي شخصية مثيرة للجدل في تاريخ التفاعل السياسي الإرتري، وتستحق شخصيته وتاريخه السياسي وإنجازاته الثقافية دراسة موسعة. وفوق كل شيء، يستحق الشهيد نقل رفاته إلى مسقط رأسه فهذا حق له لا يحرمه نتيجة التجافي السياسي.

# نحن وأهدافنا والمسكوت عنه

يعتبر بيان "نحن وأهدافنا" والصادر باسم قوات التحرير الشعبية الإرترية في نوفمبر 1971 البيان رقم واحد لإسياس أفورقي، لأن البيان رغم صدوره باسم القوات، إلا أنه حمل أفكار إسياس أفورقي من حيث المحتوى والشكل. قبل الدخول في تفاصيل البيان، علينا أن نتذكر أن أفورقي، والذي التحق بصفوف الثورة قاطعا السنة الدراسية الثانية في كلية الهندسة بجامعة أديس أبابا، جاء محملا بالإرث السياسي الذي ساد في البلاد منذ نهاية الأربعينيّات وحتى انطلاق شرارة الثورة الإرترية. يتمثل هذا الإرث السياسي في الانقسام الرأسي للمجتمع الإرتري بين مسلمين ومسيحيين. وزاد من حدة الانقسام السياسيات الاستعمارية، خاصة البريطانية، وولاءُ الزعاماتِ التقرينيةِ السياسيةِ والدينيةِ التقليديُّ لإثيوبيا، خاصة في فترة الاستعمار الإيطالي والارتباط الاجتماعي والثقافي الذي يمتد حتى تيقراي. وكانت مرحلة تكون الأحزاب والصحافة في إرتريا مرحلة فارقة في تاريخ التفاعل السياسي الإرتري. فحزب الوحدة أو إندنت تمتع بنشاط واسع في المرتفعات مستفيدا من الموارد غير المحدودة ألتي أتاحتها له إثيوبيا والدعم المؤثر للكنيسة الأرثوذكسية.

مارس هذا الحزب إرهابا سياسيا ضد خصومه المناوئين لفكرة الاتحاد مع إثيوبيا، وساهمت الكنيسة بتطبيق سياسة "الحرمان الكنسي" لتزيد من وقع وطأة المعارضة

على الخصوم من المسيحيين. وبإلغاء الاتحاد الفيدرالي وضم إرتريا إلى إثيوبيا لتصبح المحافظة الرابعة عشر، تحققت أهداف هذا الحزب. وبحل البرلمان، أصبح ظهر الأحزاب المناوئة للوحدة مكشوفا، خاصة حزب الرابطة الإسلامية. وألقى هذا الواقع السياسي بظلاله على بدايات الثورة الإرترية. كانت أهم مظاهر تلك الفترة المهمة من تاريخ إرتريا السياسي هيمنة المناخ المسموم الذي ساد فيه الانقسام الديني. ولا شك أن سيادة الجهل وانعدام فرص التعليم والصحافة الحرة وغياب الهيئات ألتي أدت إلى تكون النخب الوطنية في المستعمرات البريطانية كالهند والسودان، لم تتوفر في إرتريا في ذلك الحين.

وبضم إرتريا، لم تجد العناصر المعارضة للاتحاد بدا من الفرار، بينما استثمر أنصار حزب الوحدة المناخ الجديد لتحقيق مكاسب في واقع سياسي جديد. تأسست جبهة التحرير الإرترية وتحت عينها هذا الواقع المرير، وفي قلبها "شيء من حتى" ضد العناصر التي دعمت الاتحاد القسري والمنطلقات الثقافية التي تحركهم، وهم في الغالب من أبناء المرتفعات المسيحيين. وكان انطلاق الثورة في المنخفضات من أسباب نأي أبناء المرتفعات عنها في البداية نظرا لسيادة مؤثرات الواقع السياسي. هنا يجب التوقف عند الدعاية الإثيوبية التي ركزت على مخاطبة مخاوف المسيحيين الإرتريين وتأليبهم ضد الثورة الوليدة. اعتمدت هذه الدعاية على الرابط الديني القوي للمرتفعات الإرترية مع إثيوبيا ونمط الاقتصاد السياسي المتشابه. وبنيت هذه الدعاية على أن جبهة التحرير الإرترية تنظيم يسعى إلي تفكيك عرى الهوية الوطنية الإثيوبية بانتزاع إرتريا وبيعها للعرب المسلمين.

خلفيّة الأمر أنّ العداء كان مستحكما بين مصرِ ناصرٍ - الذي تكونت في عاصمة بلاده جبهة التحرير الإرترية- وإثيوبيا بسبب القضية المحورية الغائبة/الحاضرة دوما في علاقاتهما وهي مسألة مياه النيل. والعلاقات المثيرة لقلق العرب بين كل من إثيوبيا

وإسرائيل من جهة، والولايات المتحدة من جهة أخرى. هذه العوامل، مجتمعة حينا ومتفرقة حينا آخر، هي التي شابت الدعاية الإثيوبية تجاه جبهة التحرير من ناحية، وأعطت مصر بشكل خاص المبادرة في رمي ثقلها السياسي في دعم التنظيم الوليد. اعتبرت إثيوبيا توجه جبهة التحرير الخارجي في الأوساط العربية مستمسكات دامغة على ثبوت صدق حجتها بالميول العربية والإسلامية لجبهة التحرير ونواياها المبيتة بفصل إرتريا عن "الوطن الأم". هذه الدعاية كانت من القوة أنها أثارت مخاوف أبناء المرتفعات من جبهة التحرير. أما جبهة التحرير وبإتباعها سياسة خارجية أملتها شروط الواقع الخارجي الذي كانت تتحرك فيه، فقد أعطت الحجة الإثيوبية نوعا من المصداقية. أما تعاملها مع أبناء المرتفعات، خاصة أبناء حماسين وأكلي قوزاي في البداية، فقد أيد مخاوف هؤلاء منها بشكل متزايد.

ضمن هذا المناخ السياسي وبشروطه الداخلية المعقدة وشروطه الإقليمية المتشابكة، جاءت نخبة أديس أبابا من أبناء المرتفعات للالتحاق بالثورة، والبعض بنية "تصحيح مسارها" ذي التوجه العربي والإسلامي. هذه النخبة والتي يمثلها إسياس أفورقي خير تمثيل، تأثرت، بوعي أو بدون وعي، بالمؤثرات السابقة الذكر وتقبلت، دون تمحيص، الدعاية الإثيوبية حول عروبة الجبهة وإسلاميتها. وزاد من قناعة هذه النخبة سياسات جبهة التحرير عامة ومعاملتها لأبناء المرتفعات بصفة خاصة. وعند تحليل شروط وبنية التفاعل السياسي الإرتري، لا يغيب عن بالنا أن الثورة، وحتى بداية الثمانينيّات الميلادية، كانت موزعة بين فاعلين أساسيين هما نخبة القاهرة ونخبة أديس أبابا. فبينما كانت نخبة القاهرة تتكون من أبناء المنخفضات المسلمين والذين تلقوا تعليمهم في الدول العربية ومصر بشكل خاص، كانت نخبة أديس أبابا من أبناء المرتفعات المسيحيين. تميزت نخبة أديس أبابا عن نخبة القاهرة بمعرفتها بإثيوبيا وطبيعة التفاعلات الاجتماعية والسياسية فيها، خاصة وأن من هذه النخبة من انتمى

للتنظيمات الإثيوبية السياسية السرية ذات الميول اليسارية والتي نشطت بعد المحاولة الانقلابية للأخوين نواي ضد الإمبراطور هيلي سيلاسي.

تميزت كل واحدة من هاتين النخبتين بتأثرها بشروط واقعها الاقتصادي والاجتماعي وبنيته السياسة والثقافية. وكما لا يستطيع النمر التخلص من بقعه السوداء، لم تتخلص أي من هاتين النخبتين من مؤثرات واقعها. ولأسباب سوف نتناولها بالتفصيل، استطاعت النخبة القادمة من أديس أبابا أن تفرض سيطرتها على مسار الثورة بعد الحرب الأهلية الأولى. ليس ذلك فحسب بل شابت مرحلةَ ما بعد الاستقلال بطابعها السياسي وتوجهها الذي عبر عنه إسياس أفورقي في بيان "نحن وأهدافنا". قد يجادل البعض بأنه ليس هناك ما يسمى بنخبة أديس أبابا، بل هناك أسياس أفورقي فقط. للرد على هذا الجدل، نقول بأن قوات التحرير الشعبية، في بداياتها، كانت الهيمنة فيها، ولو ظاهريا، لأبناء المنخفضات، خاصة سمهر. لكن مسيرتها وحتى انعقاد المؤتمر التنظيمي الأول للجبهة الشعبية لتحرير إرتريا في سنة 1977، تثبت أن القيادة الفعلية كانت لأبناء المرتفعات، وأن بعد سنة 1977، أدت قوات التحرير بقيادتها وأهدافها دورها وأصبحت أثرا من آثار التاريخ، فاتحة بذلك الباب على مصراعيه لدخول الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا ساحة العمل السياسي والعسكري وتغيير شكل علاقات التفاعل السياسي الذي ساد قبل سنة 1977. رفد أبناء المرتفعات من الفلاحين وسكان المدن التنظيم الجديد بالعنصر البشري الذي غلب على تكوينه. في حقيقة الأمر لم تكن النخبة القادمة من أديس أبابا كبيرة الحجم ولكنها حسمت مسألة القيادة داخل الجبهة الشعبية منذ البداية. هذا الأمر لم يتسن لجبهة التحرير مما جعلها تقع ضحية للنزاعات حول القيادة بين أجنحة متصارعة. وبهذا الخصوص يطرأ تساؤل مؤداه أن قيادة الجبهة الشعبية وحتى المؤتمر التنظيمي الثاني كانت في الأساس لأبناء المنخفضات خاصة سمهر، وأن كوادر التنظيم

المؤسسة له والتي لا زالت على قيد الحياة حتى اليوم هي من هؤلاء. الإجابة على هذا التساؤل تكمن في استشفاف طبيعة التفاعل السياسي والذي ينطوي دوما على علاقات القوة والمصالح، الأمر الذي يتطلب حشدا للموارد بغرض تحقيق الأهداف. عند أخذ هذه العناصر بالحسبان، نجد أن القيادة ألتي أتيحت لغير أبناء المرتفعات كانت مجردة من عناصر القوة التي يتطلبها التفاعل السياسي، بالأحرى كانت قيادة "بلا أسنان". فمن ناحية العنصر البشري، وهو المورد التفاعلي الأول، كانت الغلبة داخل الجبهة الشعبية وحتى اليوم لأبناء المرتفعات. ومع مسيرة التنظيم، تقلص هرم القيادة كلما صعدنا نحو الأعلى ليتم اختزاله في شخص واحد. وسنقوم خلال هذه الدراسة بتحليل هذا الملمح الجوهري الذي ميز الجبهة الشعبية، وصاغ سماتها الأساسية حتى في مرحلة ما بعد الاستقلال، مركزين على طبيعة وسمات العنصر البشري الذي رفد الجبهة الشعبية خلال مسيرتها وحدد علاقات القوى داخل التنظيم، مما انعكس على قيادته وتوجهاتها الحاضرة والمستقبلية.

حتى لا ننجرف بعيدا عن بيان إسياس الأول، دعونا نعود لنقرأ "نحن وأهدافنا" وما ترتب عليه من متغيرات سياسية أدت إلى ظهور الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا. يعتبر بيان "نحن وأهدافنا" بيانا تعريفيا بمقاتلي قوات التحرير الشعبية الإرترية وبرؤيتهم للواقع الإرتري السائد آنئذ، ورؤيتهم الحالية والمستقبلية لمسار الثورة الإرترية، وهو مسار مغاير تماما للمسار الذي اتخذته جبهة التحرير الإرترية. تعتبر الخلافات التي سادت داخل جبهة التحرير منذ تقسيم المناطق حتى اندلا ع الحرب الأهلية، وتكون قوات التحرير الشعبية ومن ثم الجبهة الشعبية، مرحلة مهمة لإدراك الخلفية التاريخية التي ظهر فيها البيان، خاصة ونحن بصدد تحليل بنية التفاعل السياسي الإرتري وشروطه أكثر من تجلياته الفوقية. وهذا لا يعنى مطلقا تجاهلنا للنتائج التي ترتبت عن اختلاف بنية وشروط التفاعل السياسي، ولكن ما كتب حول هذه الفترة يلقي

كثيرا من الضوء عليها، ولكننا ننصح بقراءة ما كتب عنها بحذر بالغ لأنه كتب تحت تأثير خصومات ونزاعات ومرارات تلك الفترة لذلك لم يسلم من الشطط وغياب الموضوعية وروح النقد البناء.

بالعودة إلى بيان "نحن وأهدافنا"، يبدأ البيان بالتعريف بإرتريا ومكوناتها الاقتصادية والاجتماعية ويحدد دور القوة الجديدة في خارطة البلاد. وهذا مبدأ محوري ارتكزت عليه الجبهة الشعبية وميزها جذريا عن جبهة التحرير الإرترية، وهو ما عرفه البيان بفهم شروط إرتريا ووضع برنامج سياسي للثورة، حيث لا يكفي أن يحمل المقاتل السلاح دون أن يسترشد بفكر سياسي يدعم كلّا من الفعل السياسي والعسكري. ويمثل هذا الانتقادَ الأساسي لقوة الجبهة الجديدة هذه. بعد ذلك ينتقل البيان ليعزو الانقسام السياسي في فترة الأربعينيّات إلى مخطط القوى الاستعمارية وإلى أنّ الغرض منه هو تقسيم الشعب الإرتري وإضعافه للاستيلاء على خيرات البلاد. وكان نتيجة ذلك انقسام الشعب الإرتري بين مؤيد للانضمام إلى إثيوبيا وآخر مطالب بالانضمام إلى السودان. وكان هذان الخياران من صنع الاستعمار. وينتقل البيان خطوة أخرى في تناول الواقع الاجتماعي حيث يقسم المجموعات المكونة للشعب الإرتري إلى تسع مجموعات ثقافية قبل أن يتم تطوير مسماها لاحقا إلى "قوميات". وهذه نقطة جوهرية بنت عليها الجبهة الشعبية سياساتها اللاحقة وتجلت بشكل أكثر وضوحا في الإقرار بوجود هذه القوميات ولغاتها، بما في ذلك اللغة العربية التي تخص الرشايدة المتحدثين الأصليين بها في إرتريا. بناء على هذا الفهم يرفض البيان ثنائية اللغة العربية التقرينية والتي يعتبرها ثنائية خلقها الاستعمار ولا أصل لها في الجذر التكويني للشعب الإرتري. وأقر البيان بأن الدين هو العامل الثقافي الأبرز الذي يعكس التباين بين المنخفضات والمرتفعات الإرترية، وعاب على جبهة التحرير غياب البرنامج

السياسي القائم على تحليل وفهم أبجديات هذا الواقع الذي لا يمكن القفز على حقائقه حسب روح البيان.

يمضي البيان خطوة أخرى في انتقاد سياسة الجبهة حيث يقول إنها كانت "تخجل" من وصف الوطنية كطابع لنضالها التحرري، واختارت، في الخارج، "الإسلامية" بدلا من الوطنية بينما اعتمد مقاتلوها على فكرة تقسيم إرتريا إلى 80٪ مسلمين "مجاهدين" ضد النظام الكهنوتي الإثيوبي، وأن نسبة 20٪ من السكان هي من المسيحيين. وهذا هو السبب الذي اضطر معد البيان إلى تقديم إحصائية بعدد سكان إرتريا حسب الأقاليم. والهدف من تقديمها هو إثبات أن إحصائية جبهة التحرير على خطأ. والمفارقة أن تلك كانت المرةَ الأولى والأخيرةَ التي تقدم فيها قوات التحرير، ومن بعدها الجبهة الشعبية، إحصائية من هذا النوع، حتى إنها، بعد عشرين سنة من الاستقلال، لم تقم بإجراء إحصاء سكاني لإرتريا تفاديا لهذه الحجة التي استخدمتها ضد خصومها يوما من الأيام، رغم أنها قسمت البلاد إلى ستة أقاليم إدارية وكان من المفترض أن يرافق هذا التقسيم الإداري إجراء إحصاء سكاني. ولكننا سوف نرى الأسباب الكامنة التي دفعت الجبهة الشعبية لاحقا إلى تفادي هذا المأزق. إجمالا، يقول البيان بأن جبهة التحرير عكست نضال الشعب الإرتري في الخارج على أنه نضال مسلمين ضد قوى مسيحية مرتبطة بقوى أجنبية معادية للإسلام والمسلمين. وقامت الجبهة، بحسب نص البيان، "بتكفير" المسيحي الإرتري وقامت بارتكاب أعمال تعسفية ضده بناء على رؤية إسلامية خالصة، وبذلك انحرفت الجبهة بالنضال الوطني إلى جهة الدين في الفترة ما بين 1961-1965. وهي الفترة نفسها التي ساد فيها، حسب نص البيان، الاستقطاب القبلي، وتربعت على سدة قيادة جبهة التحرير مجموعة لها مصالح خاصة، مستفيدة من عوامل التفرقة الدينية والقبلية. ويعزو البيان تقسيم الجيش إلى مناطق، إلى تحقيق مصالح هذه القيادة. وعمدت هذه القيادة إلى "تصفية"

المقاتلين من أبناء المرتفعات باعتبار أنهم مسيحيون ينادون بالوحدة مع إثيوبيا. ولم يسلم من أذى الجبهة، حسب البيان، الفلاحون الأبرياء من أبناء المرتفعات الذين قتلوا ونهبت مواشيهم لتباع في أسواق مدينة كسلا. ويصف البيان حال أبناء المرتفعات حينها بأن الجبهة وضعتهم بين سندانها ومطرقة العدو الإثيوبي. ولم تكتف بذلك، بل قامت بتصفية "100" مقاتل من أبناء المرتفعات، وصفّت كل من المناضلين كيداني كفلي وولداي قدي بصورة همجية في مدينة كسلا.

وأكد البيان بأن مصدريه مناضلون من أجل الحرية وليسوا "رسلا للمسيحية"، وأنهم إرتريون وليسوا عربا، حيث إن الأصول العربية لجزء من مكونات الشعب الإرتري لا يسوغ عروبة إرتريا، كما أنه لا يبرر استخدام اللغة العربية فيها. وينتهي البيان بتأكيد موقفه مصدريه بأنهم كذلك ليسوا عرقيين ولا طائفيين وينتهي بخطوط عريضة تتمثل في:

ـ خلق مجتمع خال من الاستغلال الاقتصادي والاضطهاد السياسي.

ـ تأسيس جبهة وطنية متحدة دون اعتبار للدين أو العرق أو الجنس.

ـ بناء دولة تتمتع بالرخاء وتعمل من أجل التطور في التعليم والزراعة والصناعة.

بعد 42 سنة على صدور بيان "نحن وأهدافنا"، جرت مياه كثيرة تحت الجسور، وأصبح بالإمكان، بعد أن وصل المخطط إلى نهايته، محاكمة هذه الفقرات ضمن سياق تحليل شروط وبنية التفاعل السياسي الإرتري، مرورا بالأسئلة التّالية: ماذا تحقق من هذا البيان وما الذي لم يتحقق؟ ما الذي يكمن بين سطوره؟ وما هي الموارد والاستراتيجيات التي استخدمت لتحقيق بنوده؟

# الجبهة الشعبية: القطب الآخر والأخير أيضا

استطاعت قوات التحرير الشعبية، وعبر بيان "نحن وأهدافنا"، أن تحدد وتعلن رؤيتها للواقع الموجود ولما يجب أن يكون عليه الحال مستقبلا. كما أنها استطاعت النجاة من شرك التصفية الذي أحكمت إعداده الجبهة، وابتلى كادرها المؤسس بكافة الابتلاءات الوطنية الجسيمة، ما بين مرتفعات عالا وسهول دنكاليا وغابات بركة حتى عدن، واستعصمت بجبال الساحل العصية وثبتت أقدامها إلى عشية الاستقلال التام للبلاد. شكل بيان "نحن وأهدافنا" الأجندة السياسية للجبهة الشعبية في مسيرتها وقيادتها للثورة الإرترية وصولا إلى هدف الاستقلال. وبالنظر إلى واقع إرتريا الاجتماعي، قامت الجبهة الشعبية بتطبيق مقولات الماركسية، حيث أقرت بأنّ قوى الاستعمار المتعاقبة قد غيّرت البنية الاجتماعية التي كانت سائدة من قبل وإن ظلت مؤثرات الثقافة الأكثر تجذرا، مثل الدين والقبيلة، باقية، وهي التي استفاد منها المستعمر في شق وحدة الصف الإرتري؛ وأن إرتريا أصبحت ضحية للاستغلال الاقتصادي، خاصة في فترة الاستعمار الإيطالي. وأقرت بأن التكوينات الاجتماعية للشعب الإرتري هي القوميات الإرترية التسع المعروفة بلغاتها وأن ثنائية اللغة التي تبنتها جبهة التحرير وليدة سياسة استعمارية. وأقرت مبدأ "المساواة" التامة بين اللغات الإرترية دون تسمية لغة "رسمية" للتنظيم والبلاد. ومساواة الجبهة الشعبية

للغات الإرترية، هي المساواة نفسها التي اتبعها الاتحاد السوفيتي السابق، والذي أقر بحق القوميات المكونة للاتحاد بتطوير واستخدام لغاتها. ولكن على المستوى الفعلي، كانت اللغة الروسية هي اللغة الرسمية لكل الاتحاد، طامسة لغات أخرى مثل الكازاخية والأرمينية وحتى اللغة الجورجية اللغة الأم للطاغية ستالين، والذي كان يتحدث الروسية بلكنة ظاهرة ظلت معه حتى وفاته. وأصبحت، تبعا لذلك، اللغة التقرينية هي لغة التنظيم في مدرسة التعليم ومدرسة الكادر والإعلام حتى أصبحت في الأخير اللغة الرسمية لإرتريا بعد الاستقلال، وأصبح كل من لا يجيدها يسأل عما إذا كان إرتريا حقا!

على الضفة الأخرى، حددت الجبهة الشعبية موقفها من جبهة التحرير، وهي تنزف من آثار الحرب الأهلية الدامية، فأقرت بأن الجبهة كرست واقع الانقسام الاستعماري في إرتريا، وأن بندقيتها، وإن وُجهت إلى صدر العدو، لم تحمل رؤية سياسية لما يجب أن يكون عليه النضال وما يجب أن تكون عليه إرتريا المستقبل. ولتفادي ما وقعت فيه جبهة التحرير، عمدت الجبهة الشعبية ومنذ البداية إلى كسب معركة "الأدلجة والتنميط السياسي" عبر برامج "التثقيف" السياسي، وكان الهدف منها أساسا تمليك المقاتلين "الوعي" بأسباب النضال الوطني وأهدافه ووسائله وتحديد معسكر الأعداء والأصدقاء وأسس النظرية الثورية التي يمكن أن تبني مجتمع العدالة المنشود. تساوق مع هذا البرنامج إعداد عسكري صارم وتقسيم محكم لهيكلية القيادة بحيث لا ينشأ نزاع عليها كما حدث داخل جبهة التحرير. كان الإعداد العسكري الصارم وبرنامج الأدلجة السياسية من المقومات الركينة التي وطدت أقدام الجبهة الشعبية. عند هذه النقطة، يجب علينا الإشارة إلى أن المحتوى الكمي والنوعي لبرنامج التثقيف السياسي للجبهة الشعبية والإعداد الصارم للمقاتل الثوري يظل محل جدل، وهو أمر سوف نتناوله بتوسع في الأجزاء المقبلة. ولكن قبل ذلك، نود أن نوضح أن المقصود

بالتنميط هنا هو القالب الجاهز الذي ينتج أفرادا متشابهين في الرؤية السياسية والقدرات كذلك. أي ما يمكن تسميتهم "بالأنماط" Stereotypes، وهذا ما أفرزه برنامج الأدلجة السياسي للجبهة الشعبية. ونشير هنا إلى أنّ هذا البرنامج قد أفرز تَبَنِّي أسلوب النقد والنقد الذاتي، ليعالج الممارسات الخاطئة في أوساط أعضاء التنظيم، دون التعرض للمسائل الأساسية فيه وأمور القيادة والأمن. وأسهم هذا الأسلوب في تحديد العلاقات الرفاقية بين المقاتلين بدرجة لا يمكن إنكارها.

انطلاقا من مفهوم علاقة التنظيم الطليعي مع شعبه، قدمت الجبهة الشعبية صيغة عملية دعمتها بالجهد الشاق حتى آتت أكلها. حددت الجبهة الشعبية موجهات هذه العلاقة بشعار: "فلتوعِّ وتسلح وتنظم الجماهير"، وهو شعار تجاوز الحناجر ليصبح واقعا عمليا ميز الجبهة الشعبية وأكسبها واحدا من عناصر تميزها عن التنظيمات الأخرى في الساحة. بموجب هذا الشعار وفيما يخص التوعية، تم إنشاء مدرسة الكادر التي عمل فيها مقاتلون تميزوا بقدرات ثقافية عالية ونقلوا عصارة الفكر الماركسي إلى المقاتلين بأسلوب مبسط وركزوا على دراسة التجارب الثورية للشعوب الأخرى والاسترشاد بها. ويمكن فهم هذا الجهد عند معرفة ما بُذِل لترجمة المصطلحات والمفردات الصعبة إلى اللغة التقرينية وتوسيع إنائها الاستيعابي، وهذا ما ميز في الأخير أيضا اللغة التقرينية المستخدمة في الجبهة الشعبية عن التنظيمات الأخرى. بدأت دروس التثقيف من الأجزاء البسيطة المتعلقة بإرتريا وواقعها، مرورا بتدريس المادية التاريخية والجدلية وأسس الاقتصاد السياسي بالنسبة إلى الكوادر المتقدمة. ولتجاوز مسألة الأمية، قام التنظيم بوضع برامج محو أمية المقاتلين وامتد هذا البرنامج ليشمل، في مرحلة ما، المواطنين المحيطين بالقواعد الخلفية للتنظيم. وصدرت مجلة "الشرارة" الداخلية التوزيع و"الطليعة" وتمت توأمة الإعلام والتوعية حتى تأسيس إذاعة صوت الجماهير الإرترية سنة 1979.

بالنسبة إلى القسم الثاني من الشعار والمتعلق بالتسليح، فقد أفرز تطبيقه تأسيس المليشيات الشعبية الّتي كانت تهدف إلى تطبيق ممارسة التنظيم في أوساط الجماهير وتقديم الحماية وربط المناطق المحررة وشبه المحررة به. وأدى تطبيق الشعارين إلى الانتقال إلى الجزء الثالث وهو المتعلق بالتنظيم أو الـتأطير. والهدف منه خلق منظمات فئوية تستطيع استقطاب الجماهير في منظمات فرعية تابعة، تؤمن له من ناحية عضوية واسعة في الداخل والخارج وتنشر المبادئ والأفكار التي ينادي بها. بناء على ذلك، تأسَّس الاتحاد الوطني للفلاحين الإرتريين والاتحاد الوطني للمرأة والاتحاد الوطني للعمال والاتحاد الوطني للطلاب وألحقت متابعة هذه الاتحادات في الداخل والخارج بجهاز الإدارة الشعبية. وأصبح لهذه الاتحادات دور مهم، خاصة في دول المهجر، حيث أوجدت للتنظيم عضوية جديدة وموارد مالية متجددة كما أصبحت جسرا انتقل عبره كثير من شباب الخارج للالتحاق بالميدان.

على الصعيد العسكري، والذي تفوق فيه التنظيم بشكل لا يضارع، اتسم العمل بالانضباط الفائق ووضوح القيادة والهدف والتضحيات الجسيمة. وأعطيت الاستخبارات أهمية فائقة وتم تأسيس جهاز أمن الثورة ووحدات الاستخبارات العسكرية. وفي هذا الخصوص، تفوقت الجبهة على نفسها قبل أن تتفوق على الآخرين حيث لم تعانِ الاختراقَ، سواء من العدو الإثيوبي أو دول الجوار أو حتى التنظيمات المنافسة في الساحة، على عكس جبهة التحرير التي عانت هذه المشاكلَ كلها. وأشار تقرير لوكالة المخابرات الأمريكية في الثمانينيّات إلى أنّ تنظيم الجبهة الشعبية هو أقوى تنظيم مسلح في العالم الثالث. من ناحية أخرى، حسمت الجبهة أمر قيادتها منذ فترة مبكرة وحافظت، بين المؤتمر الأول والثاني، على قيادتين ظاهرة وأخرى في الظل. وبما أن أمر القيادة كان محسوما لقيادة الظل، فلم يكن الأمر يشكل أي ازدواجية لأنه لم يكن هناك صراع بين القيادتين. ولم تسمح الجبهة الشعبية، ومنذ

بداياتها، للرأي الآخر بالتشكل بل قبضت على ظواهر الرأي الآخر بيد من حديد ووأدته في المهد. وأكدت لجماهيرها بأن النضال شاق والانتصار حتمي، مما أعان على تجاوز الكبوات التي أدت إلى تراجع قوى الثورة خلال المسيرة دون شيوع روح الانهزام، مقتدية بمقولة هو شي منه التاريخية "من الخطإ أن نستعجل الانتصار ولكن من الخطر أن نترك الانهزاميين يصورونه مستحيلا." ضمن هذا الفهم، حددت الجبهة الشعبية أصدقاءها وأعداءها. ولكن لم يكن التوجه الخارجي للجبهة الشعبية رُكنا أساسيا في سياستها لأسباب سوف نتناولها لاحقا.

وتميز المجهود العسكري للجبهة الشعبية بالاعتماد على الذات بشكل شبه كلي. وساعد هذا على استغلال قرارها، خاصة من القوى الإقليمية، وبهذا نجحت في تفادي مأزق التحرك الخارجي الذي تمليه شروط الواقع الإقليمي وشروط المانحين وتدخلاتهم. وهذا المبدأ يقوم على سياسة التقشف التي أصبحت سمة للجبهة الشعبية حتى التحرير. وهو مبدأ أيضا يعكس الطبيعة المتقشفة لسكان المرتفعات. فكما هو معروف، المساحات الزراعية في المرتفعات الإرترية محدودة وثمينة في آن واحد ويؤدي ذلك، مع تقلب الأحوال الجوية، إلى سيادة نمط زراعة الكفاف. وهذا النمط من الزراعة، وفي هذه الأحوال، يفترض نمط سلوك احترازي عال يؤدي بدوره إلى أن يصبح التقشف والاكتفاء بالقليل واحدا من السمات السلوكية للسكان.

على مستوى التحليل البنيوي، نجد أن الجبهة الشعبية قامت في عنصرها الغالب على أبناء المرتفعات، وهم في الغالب من سكان الريف الذين يمارسون زراعة الكفاف. وفي هذا الريف، تحددت، ومنذ فترات بعيدة، أنماط ملكية الأرض وعلاقات الإنتاج وقيم المجتمع الزراعي المستقر والذي يحدد علاقاته البينية على أساس الملكية الأساسية وهي الأرض. وأكسبت المناطق الوعرة للمرتفعات السكان صفات جيو بيولوجية تتمثل في الحذر وشظف العيش والميل إلى الدهاء في التعاطي مع مشاكل

الحياة. فضمن هذا السياق المتباين عن سياق المنخفضات، تمثل الأرض وسيلة الإنتاج الأساسية. ويشكل خراج الأرض وتوزيعه شكل العلاقات شبه الإقطاعية حيث تتمّ قسمته بين المزارع والزعماء المحليين. ويصل الكنيسة أيضا جزء من ذلك الخراج في علاقات عرفية محددة مسبقا. ويقتضي الاستقرار والإنتاج وتوزيع خراج الأرض شكلا من أشكال السلطة والأعراف التحاكمية. وبناء على ذلك تتحدد الأدوار الاقتصادية والاجتماعية لكل من الفلاحين والزعماء المحليين ورجال الدين. من هنا تكون معالم السلطة وقيمتها أكثر وضوحا لدى المجتمع الزراعي منها لدى المجتمع الرعوي الذي يتسم، هو أيضا، بوجود شكل من العلاقات السلطوية يقل في التعقيد عن نمط السلطة السائد في المجتمعات الزراعية.

أجبرت بيئة المرتفعات ذات الموارد الفقيرة السكانَ على الاعتماد على نمط زراعة الكفاف. ويعجز هذا النمط من الزراعة عن إفراز علاقات إنتاج معقدة تؤدي في المحصلة النهائية إلى بروز أنماط تبادل رأسمالي واسعة ونشوء أسواق مرتبطة بالمراكز الحضرية في البلاد بدرجة أولى، وبالمراكز الاستعمارية بدرجة ثانية، كما هو الحال مثلا في المشاريع إنتاج القطن الضخمة والسكر والمطاط والتي ارتبطت بالمراكز الاستعمارية، مما أدى إلى تغيير أنماط التركيب الاجتماعي وعلاقات الإنتاج بصورة درامية. لذلك اتسمت الحياة في المرتفعات الزراعية بسمات مراحل الإنتاج قبل الرأسمالي والعلاقات الناتجة عنه، من اقتصاد التبادل المحدود وغياب التعليم والتأكيد على قيم الإنتاج والكد وشظف العيش من أجل التغلب على صعوبات الحياة. وتفرض البيئة الجبلية، إضافة إلى ذلك، ضيقا في قنوات التواصل مع الآخر. فإما أن ينعدم التواصل تماما، أو يصب في اتجاه القرب الجغرافي، وهو ما يفسر تأثر التفاعل السياسي دوما بالمتغيرات القادمة من الامتداد الجنوبي للهضبة الحبشية. ولا تخرج ظاهرة حزب الوحدة ومشروعه عن هذا السياق الجغرافي الاتصالي. وهو سياق

اتصالي أفقي يمتد بامتداد الهضبة. ويمكن اعتبار اتصال سكان الهضبة بسكان المنخفضات تواصلا رأسيا متميزا عن الاتصال الأفقي. وأبرزُ محطاتِ هذا الاتصال في التاريخ أولا: حملة قبائل البِجا والتي أدت إلى انهيار حضارة أَكْسوم، وثانيا: حملة الإمام أحمد جِران القادمة من المنخفضات الإثيوبية الشرقية، وكِلا الاتصالين الرأسيَيْن يعتبران اتصالا إشكاليا بين المنخفضات والمرتفعات وتركا آثارا غائرة في الذاكرة الجمعية مما دفع السكان، إلى الاكتفاء بالاتصال الأفقي ضمن امتدادات الهضبة.

وعندما قام أبناء المرتفعات بالتدفق على الجبهة الشعبية، وسموها بسماتهم البيئية من انضباط إسبارطي وتحمل المشاق والصبر وإيمان الفلاح بأن البذرة مهما طال زمنها تحت الأرض فهي يوما ستثمر. نمط الحياة المتقشف هذا هو الذي يفسر تخندق قيادة الجبهة الشعبية مع قواعدها في جبال الساحل النائية. فالقيادة، وكأنها تمارس نمط حياة الأجداد القديم، لم تألف السفر إلى الخارج والتمتع بمعاملات زعماء الدول. بل إن سفر القيادة إلى الخارج كان عند الضرورة القصوى فقط، على عكس قيادة تنظيمات كانت تعيش في الخارج وقلما تزور الداخل. وهذا النمط المتقشف استمر مع هذه القيادة حتى بعد الاستقلال. أما سمات الحذر فقد صبغت التنظيم بصبغة المركزية القوية والخضوع والسرية المطلقة، وهذا يفسر نجاح العمل العسكري الذي يتطلب السرية والجلد والصبر والحذر والمباغتة. ومن أجل ذلك قدست الجبهة الشعبية مبدأ "المعلومة قدر الحاجة". وكان من الطبيعي أن تتميز المجموعة أو الشخص الذي يملك المعلومة عمن لا يملكها. وولّد هذا سطوة وهيبة. وهذا يفسر أن الهيبة والسطوة التي تمتعت بها قيادة الجبهة الشعبية لم تكن ذات أساس مادي، بل ذات أساس معنوي، ما أدّى إلى خلق هالة حولها وأكسبها تميزا وتفردا عن الآخرين، وهذا

سبب تقديس كلمتي (مسطير) و(كلكول) داخل الجبهة منذ أيام الميدان وحتى بعد الاستقلال.

كانت الجبهة الشعبية تنظيما براغماتيا متى لم يَرَ مكسبا في شيء تجاوزه إلى ما عداه. ضمن هذا السياق، كانت برامج الوعي السياسي لا تخرّج كادرا مؤهلا يجادل ويحاجج بقدر ما هدفت إلى خلق مناضل "منمط" يلتزم بسقف العمل السياسي والعسكري ولا يتجاوزه. وكان الفلاح بسمة الكد الّتي فيه والتزامه الذي لا يتزعزع هو العمودَ الفقري للتنظيم. إجمالا، لا يمكن فصل التنظيمات السياسية ورؤاها وتفاعلها السياسي عن واقعها الاقتصادي والاجتماعي وبنيته الثقافية الفوقية. ضمن هذا الفهم، فإن الجبهة الشعبية هي تمثيل حقيقي وانعكاس لهذه البنى التحتية. ولذلك لم يكن البعد الطائفي غائبا أبدا عن التنظيم بحكم التركيب، ولكن كل من كان يجرؤ على التحدث عن هذه السمة "الأحادية" للتنظيم، كان يتم التنكيل به بحجة إثارة "الفتنة الطائفية".

عند هذا المستوى من مناقشة البنية التي يقف عليها التنظيم، علينا عدم تجاوز ما تسميه الجبهة الشعبية في أدبياتها "بمجموعة المنكع" أو الخفافيش. وهذه المجموعة من الشباب، كانت في أغلبها من خريجي جامعة أديس أبابا، ومن أبناء إقليم أكلي قوزاي في غالبها، كما كان للبعض منها ارتباط بالحركات الإثيوبية السياسية اليسارية المتطرفة. سعت هذه المجموعة اليسارية المستنيرة إلى نشر أفكارها المتشددة نسبيا في أوساط المقاتلين، وكانت تنادي بإحداث تغييرات جوهرية على مستوى التوجه والقيادة في التنظيم في تحد واضح للسطوة الظاهرة التي بدأ يفرضها إسياس أفورقي على التنظيم. أخفى إسياس الأهداف الحقيقية لهذه الحركة واتهم أعضاءها بالتخريب والسعي إلى إثارة الفتنة والبلبلة واستطاع القضاء على هذه المجموعة المعارضة المبكرة قضاء مبرما.

مثّل القضاء على هذه المجموعة إنذارا شديد للبرجوازية الصغيرة والمثقفين داخل التنظيم. وإزاء التنكيل غير المسبوق بهذه المجموعة المناوئة، سكتت البرجوازية الصغيرة من أبناء المدن والمثقفين محدودي العدد، والْعُدَّةُ داخل التنظيم. واستسلم التنظيم منذ تلك الفترة لنمط قياديّ ستاليني حديدي، حيث لم تظهر داخله مجموعة مناوئة أخرى حتى استقلال البلاد وقيام حركة مايو 1993 وتمرد المقاتلين المعوقين في ماي حبار وأخيرا ظهور مجموعة ال 15 التصحيحية في 2000.

وكما أمنت الجبهة الشعبية بنياتها الداخلية، حددت خيارها تجاه مسألة الوحدة الوطنية فيما يعرف بالجبهة الوطنية المتحدة. هذا على مستوى النظرية. أما في الواقع الفعلي، فلقد حسمت خياراتها بوضع العقبات تلو الأخرى في ترس عجلة الوحدة، وذلك لإيمان دفين في صدور قيادتها بأن الجبهة الشعبية وجبهة التحرير هما كالماء والزيت لا يتحدان. وعندما اشتد ساعد الجبهة الشعبية وقويت شوكتها، ثأرت لجراح الماضي عبر تحالفها الشهير مع الجبهة الشعبية لتحرير تيقراي، وتمكنت من تحقيق هدفها غير المعلن منذ بداية السبعينيّات وهو تصفية جبهة التحرير دون رحمة. ومع تحقيق هذا التغيير الاستراتيجي، تحقق لإسياس الهدف الذي التحق من أجله بالثورة وهو "تصحيح مسارها". وسنرى لاحقا أي نوع من أنواع الوحدة الوطنية سعى إسياس لفرضه في الساحة الإرترية. ويمكننا القول، ونحن نتناول هذه الحقبة من تاريخ التفاعل السياسي الإرتري، بأن إسياس أفورقي، وهو أبرز رموز هذه التفاعل خلال الثلاثين سنة الماضية، يشبه في تكوينه النفسي الجمل، وقد اتخذه شعارا للدولة بعد الاستقلال. فالجمل، كما هو معروف، لا ينسى الضغينة أبدا ويتحين لحظة الثأر مهما طال الأمد. وكذلك كان إسياس، لم ينس جراحات الماضي وتحين الفرصة المواتية وضرب ضربته المميتة التي أصابت وجود الجبهة في الداخل في المقتل.

لم يكن إسياس ليحدث هذا التحول الجوهري إلا بعد قراءته لمتغيرات مرحلة ما بعد كامب ديفيد. فهذه المتغيرات غيرت ملامح المنطقة بشكل حاسم. وتأثر بها السودان القاعدة الخلفية لجبهة التحرير. وبدأت الولايات المتحدة بإعطاء حلفائها الذين دعموا الاتفاق اهتماما متزايدا. وضمن هذه المتغيرات الّتي أدت إلى خروج الجبهة، يمكن قراءة التحولات بخفوت التوجه الماركسي للتنظيم بعد المؤتمر التنظيمي الثاني.

ضمن هذه الظروف التاريخية، أعاق إسياس أي فرص للتقارب الوحدوي الحقيقي في الساحة الإرترية، ووضع شروطا تعجيزية تمهيدا لضرب ضربته القاضية التي سمحت بها الأوضاع المتردية للجبهة والتحالف مع الجبهة الشعبية لتحرير تيقراي ومتغيرات المنطقة. إن نوع الوحدة الفريد الذي ترتضيه الجبهة الشعبية هو الذوبان الكامل داخل كيانها دون السماح بتفرد الكيان المتحد معها بنفسه. وهذا ما تحقق بعد "اندماج" فصيل ساقم وذوبانه التام، قيادة وقواعد وأفكارا، داخل الجبهة الشعبية. هذا النوع من الوحدة هو النوع المثالي للوحدة الوطنية حسب مفهوم الجبهة الشعبية. أما اشتراط الجبهة الشعبية على الكوادر كَيْ يُسمح لهم بالدخول والمساهمة في مرحلة بناء الوطن بعد التحرير كأفراد وليس كتنظيمات، فكان استمرارا لنهج الوحدة التذويبي هذا والذي تبنته الجبهة الشعبية منذ بداياتها.

هذه كانت رؤية الجبهة الشعبية لوحدة الفعاليات السياسية الإرترية. أما على صعيد وحدة الشعب، فلدى الجبهة افتراض مؤداه بأن تجربة الكفاح المسلح خلال الثلاثين عاما الماضية صهرت الشعب في بوتقة واحدة، كما يجري التعبير عنه في الإعلام الرسمي للبلاد. ولكن هل هذه هي حقيقة الوحدة الوطنية؟ يحمل إسياس ضغينة متجذرة ضد بعض فئات الشعب الإرتري، وأخص بالذكر هنا قبائل بني عامر والجبرتة. كما أنه لا يستنكف عن ازدراء بعض سكان سمهر وسنحيت وبعض قبائل

الساحل. ودعم كراهيته لهذه المجموعات باحتضان فئات اجتماعية لها تظلمات تاريخية ضمن برنامجه الذي يدعي رفع الظلم عن الفئات المطحونة من الشعب الإرتري، وهو الهدف الذي خرجت من أجله الجبهة الشعبية. ولكن هذا البرنامج المزعوم كان الهدف منه اللعب على وتيرة التناقضات الاجتماعية للشعب الإرتري.

تمخض عن هذا البرنامج، غير الوطني وغير المعلن، اتباعُ الحكومة الإرترية لسياستين لهما أثر سلبي بالغ على الشعب. الأولى هي إصرار الحكومة الإرترية على منع عودة اللاجئين الإرتريين من السودان، وذلك بحجج كثيرة منها ما يتعلق باللاجئين، ومنها ما يتعلق ببرنامج العودة الطوعية، والكثير منها يتعلق بخلق عوائق كثيرة أمام المفوضية السامية للاجئين. والمتابع لهذا الموضوع من بداية الاستقلال حتى قطع العلاقات مع السودان وشن الحرب عليه بالتعاون مع إثيوبيا، يعرف أن كل هذه السياسات، بما فيها الحرب ضد الخرطوم، كان الهدف منها هو منع اللاجئين من العودة إلى إرتريا والاستيطان بها، لأن ذلك سوف يغير ديموغرافيا البلاد وتوازنها الثقافي والاجتماعي في غير ما تنتهجه الحكومة الإرترية من سياسات. هذا موضوع يستحق دراسة وافية ومستفيضة خاصة ضمن سياسية الحكومة الإرترية في توطين سكان المرتفعات في المنخفضات الشرقية والغربية.

أما السياسة الثانية فكانت على الصعيد الاقتصادي. بهذا الخصوص، منعت الحكومة قيام أي نشاط اقتصادي وتجاري حر وخنقت المبادرة الاقتصادية الحرة ومنعت قيام سوق تعتمد على شروط الإنتاج والعرض والطلب. لماذا؟ لأن النشاط الاقتصادي الحر سوف يسمح لفئتين مهمتين من الشعب الإرتري بالبروز وتأدية دور اقتصادي وسياسي وذلك عبر نمو طبقة وسطى حضرية سوف تغير مع الزمن الأسس التي تقوم عليها الحكومة الإرترية ومرتكزاتها. وأعني تحديدا فئة التجار والجبرتة وتجار المدن الأخرى، إضافة لفئة المغتربين التي يمكن أن تغير الواقع الاقتصادي للبلاد عبر

الخبرات ورؤوس الأموال. وهذا أمر لا تسمح به الجبهة الشعبية وسياساتها الاقتصادية التي تتبعها. شركة البحر الأحمر أصابت اقتصاد البلاد بفقر الدم المزمن، ولكن الأبعاد الاجتماعية لهذه السياسة تعتمد على هذه المرتكزات المذكورة. فوجود طبقة وسطى مؤثرة سوف يغير وبلا شك الوجه الاقتصادي والاجتماعي للبلاد وتبعا لذلك، سوف تتوجه مؤشرات التفاعل السياسي الجديد نحو التعددية السياسية المتناسبة قلبا وقالبا مع قيم الطبقة الوسطى وتطلعاتها. فكان الأجدر، وحسب فهم الجبهة الشعبية، منع هذه التحولات الاجتماعية من الحدوث قسرا. ولكن حتى متى تستطيع الجبهة الشعبية أن تبقي الأبواب موصدة أمام عودة كل الإرتريين إلى بلادهم؟ أما على الصعيد الاقتصادي فإلى متى تستطيع حبس المارد في القمقم؟

# الحس الطائفي الدفين

السمات التي شابت وجدان إسياس أفورقي السياسي تجاه الثورة الإرترية واتجاهاتها التاريخية منذ انطلاق شرارة الكفاح المسلح وحتى منتصف السبعينيّات، تبقى علامات فارقة وتمتد بآثارها إلى عقدي الثمانينيّات والتسعينيّات فما بعد. عندما نشير إلى إسياس فإننا نقرنه قرنا بالجبهة الشعبية. فهذا التنظيم اكتسب سماته وعبر عن مشاعره وأفكاره بدءا من التنظير المجرد وانتهاء بالممارسة العملية. سيكون هذا التعميم على الإطلاق مجحفا في حق قيادة التنظيم، خاصة القيادة العسكرية له. فخلال مسيرة التنظيم الطويلة، نجد هناك أسماء لامعة في التخطيط والتنفيذ العسكري، ناهيك عن ألوف الشباب والشابات الشجعان الذين رسموا الإنجازات العظيمة على وجه الوطن. رغم ذلك يظل إسياس لاعتبارات سوف نتناولها بتوسع أكثر لاحقا، هو الشخصية الأبرز، بعد القائد الشهيد حامد إدريس عواتي، التي أثرت في التفاعل السياسي الإرتري خلال ربع القرن الماضي.

ضمن دراستنا لتأثير إسياس على ظاهرة التفاعل السياسي الإرتري، سوف نتناول حدثا في مسيرة الجبهة الشعبية قلما يفطن له، وكثيرة هي الأحداث التي لا يفطن لها داخل التنظيم نتيجةً للتعميم أو لمحاولة التنظيم إسدال الستار على هذه الأحداث وتجاهلها وتناسيها. وهذا الحدث الذي سوف يلقي بظلال كبيرة ويحدث تأثيرات

جوهرية منذ منتصف السبعينيّات وحتى استقلال البلاد في 1991. وهذا الحدث حقيق بالمحلل السياسي تناوله والتعمق في دراسته. ولكن، للأسف، هذا الأمر لا يتأتى في ظل غياب المعلومات والتعتيم.

دون تطويل، هذا الحدث يتمثل في النداء الذي وجهه إسياس أفورقي لأبناء المرتفعات بالعودة إلى إرتريا وإنقاذ ما يمكن إنقاذه، لأن أبناء المرتفعات أصبح وجودهم في إرتريا مهددا تهديدا وجوديا. هذا البيان الذي يستصرخ نخوة وضمير أبناء المرتفعات في الغرب والاتحاد السوفيتي، وجهه إسياس أفورقي في سبعينيّات القرن الماضي. وهذا النداء، دون الوطني، ترتب عليه أمورٌ مهمة في مسيرة الجبهة الشعبية والبلاد.

هذا النداء الفئوي، طائفي البعد ويدق طبول الحرب ويستفز مشاعر أبناء المرتفعات ويستعديهم على أعداء مفترضين ويجرم آخرين. ويبيّن خاصة بأن هدف جبهة التحرير النهائي هو كسر شوكة أبناء المرتفعات وهو أمر طالما تردد منذ نهاية الستينيّات وحتى مطلع الثمانينيّات. هذا النداء، مثله مثل كثير من الحقائق، تمّ دفنه داخل الجبهة الشعبية على غرار الحقائق المتعلقة بمجموعة "المنكع" الّتي طُمِست من قبل. ولكن ما ترتب على هذا البيان الطائفي لم يكن من سبيل لإخفائه.

استجاب لهذا البيان، في النصف الثاني من السبعينيّات وحتى بداية الثمانينيّات، عدد مهمّ من أبناء المرتفعات القادمين بشكل خاص من الولايات المتحدة وإثيوبيا والاتحاد السوفيتي السابق ودول أوربية أخرى. جاء هؤلاء إلى الميدان بحماس وزخم قل نظيرهما. وتنازل بعض منهم عن حياة رغيدة في الخارج من أجل معركة إثبات الوجود التي أصبح عرابها إسياس أفورقي. عاد هؤلاء أيضا وفي أذهانهم أن الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا هي إطارهم المنقذ والند العنيد لجبهة التحرير الإرترية التي لم تعد مجموعة كبيرة منهم تثق فيها بل وتعاديها عداء صريحا. ماذا أضاف هؤلاء بدخولهم إلى الميدان؟

قبل التحدث عما أضافوه، يجب علينا أولا معرفة أن أغلب هؤلاء كانوا من الذين تلقوا قسطا من التعليم في مؤسسات التعليم الإثيوبية المختلفة. أما المجموعة التي وفدت من الاتحاد السوفيتي، فكانت من الذين بُعثوا للدراسة هناك كطلاب إثيوبيين وفقا لاتفاقية التعاون الثقافي بين موسكو وأديس أبابا. أما الذين عادوا من الغرب، فكانوا من الذين فروا أساسا من إرتريا وإثيوبيا واستقروا هناك. كان من ضمن هؤلاء ضباط في الجيش الإثيوبي وخريجو معاهد تقنية وكليات أخرى. وأبرز هؤلاء، تمثيلا لا حصرا، هو يماني قبرآب الذي قاطع دراسته في الولايات المتحدة والتحق بالميدان بعد المؤتمر التنظيمي الأول للجبهة الشعبية. وهناك آخرون معه ضمن هذه النخبة الجديدة.

فلماذا إذاً نشير إلى هؤلاء النفر بالنخبة؟ لقد تميزت هذه المجموعة من بين المؤسّسين للتنظيم، بتلقي قسط وافر من التعليم، استفادت منه الجبهة الشعبية في أجهزة التنظيم، كالإعلام والتوعية والجهاز الطبي وجهاز التعليم وجهاز الأمن، لأن بعض هؤلاء كان خريج معاهد وكليات طبّ وقانون وكليات علمية أخرى. وباعتبار أنهم "نخبة تكنوقراطية"، فإنهم دعموا القدرات غير السياسية للتنظيم، وأعطوا قوة لأجهزة المواصلات وشق الطرق، ولهم دورهم في تأسيس وإدارة هيئة الإغاثة الإرترية، التي أدّت دورا كبيرا في تأمين الغذاء للشعب أثناء المجاعة الرهيبة التي ضربت القرن الأفريقي في الثمانينيّات ومات جراءها ألوف الإثيوبيين، بينما استطاعت الجبهة الشعبية تجاوزها بقدرات تنظيمية فذة.

إذاً نحن أمام نخبة جديدة وصلت إلى صلب العمل الثوري بعد أن بدأ التنظيم بإثبات وجوده. ووظفت هذه النخبة قدراتها العلمية في دعم قدرات التنظيم غير السياسية. بعد دخول هذه النخبة، وجد أفراد هذه النخبة أن مسألة القيادة داخل التنظيم قد تم حسمها بحيث لا يكون هناك أي صراع بخصوصها. وترافق مع دخول هذه النخبة

إلى إرتريا تحرير المدن والتصدي لحملات العدو المتلاحقة والانسحاب الإستراتيجي. في هذه الأثناء كانت تجربة "المنكع"، والتي انتهت نهاية مأساوية، قد ألقت بظلالها على التنظيم فأصبح هناك توجس حقيقي من "البرجوازية الصغيرة"، وقام العمل الاستخباراتي للتنظيم على تكبيل كلّ نخبة جديدة تحاول أن تبرز سياسيّا. إن النهاية المأساوية التي لقيها أعضاء حركة "المنكع" كانت كفيلة بإلقاء الرعب في قلوب من يحاولون مقاومة الشكل السياسي المحكم الذي اتخذه التنظيم.

هذا من ناحية، وكان استتباب الأمور في التنظيم من ناحية القيادة والقواعد واحدا من عوامل عدم قيام هذه النخبة بدور سياسي مناوئي لما هو سائد. وكانت المكاسب التي حققها التنظيم، خاصة في النواحي العسكرية، سببا كافيا للرضا والقناعة بما هو متاح دون التطرف إلى مسائل الديمقراطية والحقوق داخل التنظيم. في الحقيقة إن "المنكع" مجموعة ناهضت قيادة إسياس المتسلطة وتوجهاته في فترة مبكرة كان التنظيم ما زال يحبو فيها ويتلمس طريقه. ولكن التعامل الصارم مع هذه الحركة حجم أي طموح سياسي للنخبة الجديدة خارج الدور المرسوم لها سلفا. قد يجادل البعض بأن تلك الفترة لم تشهد عودة أبناء المرتفعات فقط، بل شهدت أيضا عودة إرتريين آخرين من مناطق أخرى، وكان هؤلاء لا يقلون عن أقرانهم من أبناء المرتفعات من حيث التعليم. هذه حقيقة لا يمكن إنكارها، فلقد شهدت تلك الفترة عودة مجموعة من الذين تلقوا تعليمهم في الشرق الأوسط وقليل من هؤلاء من كان في الغرب أو الاتحاد السوفيتي. نذكر من بينهم أحمد الحاج علي الذي شغل عدة مناصب وزارية بعد الاستقلال، وكان مندوب إرتريا الدائم في الأمم المتحدة، الّذي رفع علمها إيذانا بنيل عضويتها الكاملة في المنظمة سنة 1993.

ولكن عند مقارنة وضع المجموعتين، نجد أن المجموعة الأولى من أبناء المرتفعات عادت والتحقت بالتنظيم وهي تحس بأنها في "بيتها". فلغة التنظيم وثقافته وتوجهاته

حسمها العنصر البشري الغالب على التنظيم. أما الآخرون، والذين كانت دوافعهم من الالتحاق وطنية خالصة، فلقد أصبحوا غرباء داخل التنظيم. ولتجاوز شعور الغربة الماحق هذا، تماهت هذه المجموعة تماما مع محيطها الجديد فأجادت لغته تحدثا وكتابة واندمجت في ثقافة العنصر الغالب. أصبح "ودي فلان" و"ودي علان" جزءا مكملا لنسيج التنظيم. وتأثير المحيطين المادي والمعنوي لا يمكن القفز عليهما ولا يمكن كذلك الاستهانة والتقليل من شأنهما. وهما ليسا عاملي ملامة لأن الجدار الذي أصبح هؤلاء جزءا من مداميكه تم إرساءه من فترة طويلة. وأما التأثر بالوسط الغالب فلقد تمت دراسته من زمن ابن خلدون. ولا يمكن بالطبع التقليل من إسهام هذه العناصر داخل التنظيم ولكن العبرة في النهاية بمن يسيطر على الموارد ومصادر القوة في التنظيم.

إذاً شكلت النخبة الثانية من أبناء المرتفعات الرافد الثاني والمؤثر داخل الجبهة الشعبية. وتم توظيف هذه النخبة في الأنشطة غير السياسية للتنظيم. وأصبح هؤلاء لاحقا يعرفون بقيادة الصف الثاني. هذا إذا افترضنا جدلا بأن هناك قيادة صف أول وقيادة صف ثان كما هو معروف في كل الأحزاب والتنظيمات السياسية في العالم. عمقت هذه النخبة، بمهاراتها التقنية وخبراتها العملية، تجربة الجبهة الشعبية، ولكنها لم تؤثر على المسرح السياسي أو تغيّر من توجه التنظيم وفقا للأسباب التي ذكرناها آنفا.

# الوصمة القاتلة

عند تناول مسألة النخبة ودورها في التفاعل السياسي الإرتري، يصعب علينا تخطي الحقيقة المتمثلة في شح الدراسات التي تتناول دور النخبة في التفاعل السياسي الإرتري. نأمل أن يكون جهدنا إسهاما بهذا الخصوص. ففيما يتعلق بدور النخبة داخل الجبهة الشعبية، يجب علينا معرفة أن تجارب الانشقاق، نظرا للطبيعة المركزية للتنظيم، تعتبر قليلة. هناك الكثيرون ممن انشقوا عن التنظيم في مراحل تاريخية مختلفة. أما على مستوى انشقاق المجموعات، فإن مجموعة "المنكع" هي أول مجموعة تعلن أهدافا مغايرة لقيادة التنظيم وفي فترة مبكرة من عمره. تناول الأكاديمي الأمريكي جون ماركاكيس، والمتخصص في الدراسات الإثيوبية، جانبا مهما من تاريخ الجبهة الشعبية، وهذه المجموعة بالتحديد، في كتاب قديم حول الصراع في القرن الأفريقي. ويمكن للقارئ، من خلال قراءة القسم الذي أفرده لتناول تاريخ الثورة الإرترية، أن يفهم الضنك الذي مر عبره الكاتب ليوفر المعلومات المطلوبة، خاصة عن تنظيم الجبهة الشعبية.

حتى اليوم، وبعد مرور ما يقارب الأربعين عاما على نهاية حركة المنكع أو الخفافيش، فإننا لا نجد اسما آخر نطلقه على هذه المجموعة غير المسمى الذي أطلقته الجبهة الشعبية عليها. وهذا يحيلنا إلى ما يمكن تسميته بـ "الوصمة القاتلة".

إن عملية الوصم stigmatization مهمة جدا لمبحثنا هذا لأنها، وفي ظل غياب المحاكمة القانونية Due Process of Law، تعتبر تجريما مسبقا. يسحب البساط من تحت أقدام المجموعة المناوئة ومن ثم يجردها من "مصداقيتها" في أوساط المقاتلين، وأخيرا يفتح الباب، وفي ظل غياب القانون أيضا، لتنفيذ "أحكام" سياسية وإلباسها ثوب أحكام قانونية. وفي حالة مجموعة المنكع، نجد أن الأحكام السياسية تفاوتت ما بين الاستتابة والسجن والإعدام. وكان المبرر الذي اعتمدت عليه أحكام التصفية هو أن المجموعة هي مجموعة تخريبية. ومن أجل بلورة الصورة بشكل أكثر وضوحا، نقول إن الأجواء التي تم فيها التعامل مع هذه المجموعة لم يحكمها القانون أو تسمها العدالة. ولتجاوز جانب القانون، تم استعمال وصم الخيانة، وتم الارتكاز على حجة أمن التنظيم وسلامة خطه لتبرير تصفية هذه المجموعة. إذاً نحن أمام ثلاثة مراحل تبدأ بالوصم أولا، واتخاذ أحكام في ظل غياب العدالة، وأخيرا استخدام المبررات التنظيمية والوطنية.

لا يكون فهمها وتفسيرها إلاّ ضمن هذا السياق التاريخي. فالضعف القانوني للتنظيم ومؤسساته القانونية هو الصنو الذي رافق الضعف السياسي للتنظيم. فإذاً، كانت اللجنة المركزية، أو المجلس المركزي لاحقا، هي السلطة التشريعية للتنظيم، بين المؤتمرات، وهى أجهزة كانت لا تمارس التشريع حقا. ولم يكن هذا سوى الجانب المرئي لضعف التشريع وسيادة حكم القانون.

# أسوار الشرعية العالية

يمكن لدارسة تجارب الانشقاق - على قلتها - على المستوى الجماعي خاصة، إعطاء قدر من المعلومات حول الجبهة الشعبية، خاصة وأن التنظيم قام على مبدإ السرية المطلقة في كل برامجه وعمله. وتُعزى هذه السرية، والتي أصبحت السمة الأبرز للجبهة الشعبية، إلى التركيبة السيكولوجية لأبناء المرتفعات المكون الأساسي للتنظيم. وهذا أيضا يمكن فهمه ضمن تأثير البيئة والمحيط على السلوك والطباع والأمزجة.

من المعروف أن سكان المناطق السهلية يتميزون بقدرتهم على رؤية الخطر من مسافات بعيدة والتهيؤ والاستعداد له. وهم بذلك لا يعيشون هاجس المباغتة والأخذ على حين غرة. يترتب على هذا أن سكان المناطق السهلية يقومون باتخاذ إجراءات مواجهة الخطر في تؤدة وتأن، ويركنون إلى المواجهة المباشرة للخطر دون مداورة أو لجوء لميكانيزم يعتمد على الدهاء. على هذا الأساس نجد أن قيم الشجاعة ومواجهة العدو عيانا بيانا من الصفات التي تمجدها ثقافة المناطق السهلية المكشوفة. ولا توفر الطبيعة المكشوفة للأرض حيزا للمناورة أو الاختباء. أي أن طبوغرافية الأرض تعمل في غير صالح سكان المناطق السهليةمما يلجئهم لتقنيات التناصر التقليدية المتمثلة في الدعم القبلي أو العشائري. وتؤدي الطبوغرافية والثقافة، التي تلحق العار بالهارب

وتكثف عنصر التناصر، إلى أن تكون المواجهة ذات طابع دموي. ويدعم الانتصار على العدو والقضاء على الخطر مواردُ الموروث التقليدي الذي يمجد الفروسية وملحقاتها.

الطبوغرافية المتعرجة للمناطق الجبلية من ناحية أخرى، بقدر من ما توفر حماية طبيعية للسكان، فإنها تسبغ سلوكهم بحذر دائم تجاه عنصر المباغتة والأخذ على حين غرة، وهذا يولد سلوكا يربو، مع التقادم، إلى توجس من الآخر واعتماد السرية كأساس لنجاح مقاومة الخطر. ليس ذلك فحسب، بل يتميز هؤلاء السكان باستخدام الدهاء في التعاطي مع الخطر. وهذا ما يفسر الجنوح التقليدي إلى استخدام السم للقضاء على الخصوم، والذي أصبح متلازمة من متلازمات تصفية الحسابات السياسية في الهضبة الحبشية من الجنوب إلى الوسط على مدى التاريخ .

تظل هذه تفسيرات تعتمد مبدأ تأثير المحيط على السلوك، وتدرس تأثير الجيوبولتيك على أنماط التفاعل السياسي ودوافعه. ونحن لا نستطيع فصل ظواهر التفاعل السياسي في إرتريا عن محيطه الواسع. وقد يجادل البعض بأن هذه الافتراضات، تعتمد على مبدإ "الحتمية الجغرافية"، وهذا المبدأ نفسه لم يسلم من الانتقاد الجارح، باعتبار الإنسان مخيرا في اتباع أنماط سلوك إرادية. يظل الجدل في هذا الموضوع خارج نطاق هذه الدراسة، ولكننا نؤمن أن مؤشرات الجغرافية السياسية تقدم تفسيرات قابلة للتعاطي في دراسة ما يعتمل داخل التفاعل السياسي الإرتري وظواهره التي تحتاج إلى تفسيرات تنزع إلى تفسير البنية والدوافع.

ضمن هذا الواقع الجغرافي، تميزت الجبهة الشعبية بذلك القدر المفرط من السرية. وهذه السمة المهمة ضمنت للتنظيم النجاح المتواتر في العمل العسكري والاستخبارات، خاصة أمام عدو مسلح بترسانة ضخمة وحلفاء أسخياء. هنا واعتمادا على هذه السرية البنيوية، رفعت الجبهة الشعبية وعلَّت من أسوارها،

وأصبحت هذه الأسوار عصية على التسلق من قبل العدو الرئيس أو الخصوم الآخرين في الميدان. لنأخذ مثلين فقط لتبيان السرية والتكتم داخل التنظيم. المثل الأول هو استشهاد القطب العسكري للتنظيم إبراهيم عافَة. يكتنف ملابسات استشهاد الرجل رداء أسود قاتم من السرية، فلقد استطاع التنظيم التكتم عليها بمهارة قياسية. قد يقول قائل بأن رفاق الشهيد عواتي هم أيضا استطاعوا إخفاء خبر استشهاده ولفترة طويلة. نعم، ولقد نجحوا في ذلك واضعين في الاعتبار استمرارية الكفاح المسلح والروح المعنوية. لكن الفترة الزمنية كانت مختلفة، وكذلك انتشار جيش التحرير ووسائل انتقال الخبر والاستهداف من مخابرات العدو لمعرفة كل شاردة وواردة عن الثورة وتنظيماتها. الظرف الذي تكتمت فيه الجبهة الشعبية على نبإ استشهاد إبراهيم عافة يبدو مختلفا بلا شك عن فترة الستينيّات الميلادية. المثل الثاني هو انشقاق تخلي قبرماريام (عدن) عن التنظيم وهربه، وهو الذي كان مسؤولا عن جهاز أمن الثورة. في رد فعل سريع وحاسم، قامت الجبهة، وبأسلوبها السري المعقد، بتغيير موقع قيادتها وأجهزتها الحيوية وعدلت من خططها بصورة جذرية. بل وقامت بتغيير موقع إذاعة صوت الجماهير في زمن قياسي حتى لا تصبح هدفا لغارات سلاح الطيران الإثيوبي.

قد يقول قائل بأن هذا المقدار من السرية سمة طبيعية لأي تنظيم سياسي يخوض حرب عصابات ويتهدده خطر العدو في كلّ لحظة وساعة. للرد على هذا، نقول بأن جبهة التحرير الإرترية، والتي كان يتهددها خطر العدو في كل لحظة وساعة، كانت، وعلى لسان قادتها، تشكو من اختراقها أمنيا سواء من دول الإقليم أو الجبهة الشعبية ذاتها. إذاً هذا المقدار من السرية ما كان ليتم لولا السمات الجغرافية للجبهة الشعبية. ترتب عن هذه السرية أن استعصى على الأعداء اختراق أمن التنظيم، وتحصنت الجبهة الشعبية بهذه السرية لتقاوم وترد كل الحملات الشرسة لنظام الدرق، وبذلك

رفعت معنويات الجماهير واستطاعت مواصلة سلسلة الانتصارات العسكرية التاريخية. وهنا اعتبرت الجبهة الشعبية الانتصارات المترتبة على أساليبها العسكرية والأمنية هي صك سلامة خطها السياسي وسياساتها الاجتماعية والثقافية، واعتدَّت بذلك دون جدال أو مناقشة. فلو أخذنا من الناحية العسكرية مثلا، الانتصار التاريخي للجيش الشعبي في معركة فنقل وتحرير مدينة مصوع في فبراير 1990، لوجدنا أن الجبهة الشعبية استفادت من محاولة تحرير المدينة في سنة 1978، وهي التجربة التي قام فيها الجيش الشعبي بخوض معركة سالينا وتحرير المدينة عبر الذراع البري لكنّه لم يكتب له النجاح لتفوق العدو في المعركة. أدركت الجبهة الشعبية بعد ذلك بأن الهجوم البري ليس كافيا وحده لتحرير المدينة، وقامت بتكوين نواة القوات البحرية الإرترية التي استطاعت، مع القوات الأخرى، كسر ظهر قوات العدو في مصوع وتحريرها، في عملية عسكرية نادرة في تاريخ حركات التحرر الوطني. وهب هذا الانتصار الهائل، وفي أعقابه الاستقلال التامُّ صكّ "الشرعيةِ"، للجبهة الشعبية لتعتمد عليه في حكم البلاد وتَعُدّ نفسها وحدها من يحق لها كتابة مستقبل البلاد دون شريك أو مشارك بما أنّها وحدها صاحبة الإنجازات التاريخية. وهي بذلك وظفت المكتسبات الوطنية الكبرى في اتخاذ سياسات إقصاء سوف نتعرض لها لاحقا.

بعد المؤتمر التنظيمي الثاني، استطاعت الجبهة الشعبية التخفيف من غلواء السرية في الأمور العامة. فهي في هذا المؤتمر قضت على "قيادة الظل السرية" وأسفر إسياس أفورقي عن وجهه كقائد حقيقي للتنظيم. فالظروف التي حتمت بقاءه وراء الصورة كانت تتعلق بنفي الاتجاه الأحادي لقوات التحرير الشعبية والجبهة الشعبية الوليدة. وعندما انتفت أسباب الحرج ووطدت نخبة المرتفعات السياسية والعسكرية أقدامها داخل التنظيم، برزت القيادة وأفكارها في الواجهة. وينبغي أيضا هنا التأكيد على أن دور النخبة العسكرية داخل التنظيم كان جوهريا وإن اكتفت هذه النخبة بتحقيق

المنجز العسكري. في سنة 1988، تغيرت استراتيجية الجبهة الشعبية العسكرية بصورة جذرية حيث تخلصت من استراتيجيها الدفاعية وانتقلت إلى استراتيجية الهجوم. ومثلت معارك نادو إز التاريخية بدايات هذا التحول الجوهري الذي قاد إلى تحرير مصوع ومن ثم تحرير البلاد كلها. وضمن هذه التحولات التاريخية، حافظت النخبة العسكرية على قدرات "عملياتية" عالية في منأى عن التأثير على المسار السياسي للتنظيم.

اعتمدت الشرعية الثورية للجبهة الشعبية على استراتيجية عسكرية ضاربة. وكان كل انتصار هو ترسيخ لهذه الشرعية. على الصعيد السياسي، لم تولِ الجبهة الشعبية الحلول السياسية للنزاع الإرتري الإثيوبي أهمية كبرى، وركزت على قدرتها العسكرية في حسم الصراع لصالحها، خاصة بعد تحول ميزان القوى بعد حملات الدرق الفاشلة. حتى مفاوضات اطلانطا في سنة 1988 لم تولها الجبهة الشعبية الاهتمام اللازم. ويعزى ذلك بدرجة أساسية لعدم تساوق نمو القدرات السياسية والعسكرية للتنظيم في آن واحد. بالمقابل نجد أن الانقسامات العنقودية التي ابتليت بها جبهة التحرير قلصت من القوة العسكرية للتنظيم على حساب القوة السياسية. لذلك، ونتيجة لأسباب التصدع الداخلي، أصبح التنظيم أكثر مرونة وتقبلا للحلول السياسية ومبادرات دول الجوار بينما لم ترَ الجبهة الشعبية أملا كبيرا في المبادرات السياسية الإقليمية لحل النزاع. من الناحية السياسية، كان للتنميط السياسي الذي اتبعته الجبهة الشعبية أثر كبير في الخصوبة السياسية. فالجبهة الشعبية، كتنظيم ثوري، لم تفرز كوادر ومنظرين سياسيين أسوة بالتنظيمات المماثلة في آسيا وأمريكا اللاتينية، وذلك لأن التوجه العسكري للتنظيم هو الذي آلت إليه الغلبة على حساب النمو السياسي السوي. وللتدليل على ذلك، نجد أن الرئيس في إرتريا هو الوحيد الذي يقول شيئا "جديدا"، ومن عداه من المسؤولين، ومهما ارتفعت مناصبهم التنظيمية أو

الحكومية، تشكل أحاديثهم وتصريحاتهم الإعلامية "تنويعات" فقط لما يقوله الرئيس. هذه التنويعات، التي تدل على عقم سياسي، هي نتيجة لسياسة التنميط السياسي التي اتخذها التنظيم منذ البدايات وحتى اليوم.

أخيرا وعند تناول شرعية التنظيم وآلياتها، علينا التوقف عند دعوة الجبهة الشعبية من طرف البعض إلى التنحي وأن عليها إخلاء الساحة للآخرين بعد أن حققت مكسب الاستقلال. إن أقل ما توصف به هذه الدعوة هو "السذاجة السياسية"، ومن يطلق هذه الدعوة لا يفهم بنية وأهداف تنظيم الجبهة الشعبية. فهذا التنظيم لم يحدد أهدافه الظاهرة، ضمن مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي، بتحرير البلاد وتسليمها لآخرين ليديروها بالنيابة عنه. هذا التنحي يناقض أولا شرعية الجبهة الشعبية التي لا تقبل فيها منازعا، ثانيا يتناقض مع بُعْدِ سياسية الإقصاء المتجذرة في سياسيات التنظيم وأفكاره.

تفهم الجبهة الشعبية الشّرعية التي تستند إليها اليوم في إدارة الدولة، على أن التنظيم الذي حقق "معجزة الاستقلال" هو التنظيم نفسه القادر على تحقيق معجزة التنمية. أرسى هذا الفهم الدعامات الأسمنتية لهذه القنطرة التي تتمدد في المستقبل، ناسية بأن هذه الدعامات تم تثبيتها على أجساد أبناء الشعب المغلوب على أمره وليس على أرضية متينة من التراضي السياسي الوطني. ضمن هذا الفهم، يصرح كوادر التنظيم، والذين هم ضحية التنميط السياسي، بأننا ما دمنا قد قدنا دبابة الأمس فإننا قادرون بالقدر نفسه قيادة طائرة اليوم. سواء كانت القيادة في البر أو البحر أو الجو، كل ذلك لا يهم، بل ما يهمّ هو "دفة القيادة" وليس نوعها أو اتجاهها.

ختاما لهذا الفصل نقول بأن السرية التي ميزت الجبهة الشعبية في تاريخها الطويل، هي سمة جغرافية حملتها معها ضمن سيادة العنصر البشري الغالب فيها وقيادتها. وظفت الجبهة الشعبية هذه السرية في بناء آلة عسكرية وأمنية فعالة أمنت عبرها تحقيق

إنجازات عسكرية حاسمة توجت باستقلال البلاد. تزامن بناء القوة العسكرية مع ضعف التنظيم في البناء السياسي واعتماده على مركزية وسرية في القيادة. جمع التنظيم منجزاته العسكرية في توليد الشرعية الثورية التي أدت به لحكم البلاد. ومنذ اليوم الأول بعد تولي سدة الحكم، أعلن التنظيم، اعتمادا على شرعيته، بأنه التنظيم الشرعي الوحيد الذي له حق تحديد مستقبل البلاد وأجيالها. سنتطرق بتوسع أكبر في الفصول القادمة للأسس والبنى التحتية التي ارتكز عليها هذا التوجه.

# سيول هادرة في سهول رملية

من ظواهر الطبيعة المألوفة أن السيول المندفعة بجنون من المرتفعات وعندما تصل السهول الرملية تقل قوة اندفاعها وقد تتشربها السهول الرملية الفسيحة قبل الوصول إلى البحر. هذه الظاهرة تشهدها سهول سَمْهَر في موسم الخريف، وفي هذا السياق تشبه تجربة الجبهة الشعبية اندفاع هذه السيول التي تنتهي إلى سهول رملية.

وصلت الجبهة الشعبية في التسعينيّات باندفاع هائل إلى سهول الاستقلال الرملية الفسيحة. وحدّت متطلبات بناء الدولة وتحدياتها من اندفاعها. وغاصت حتى الخاصرة في مستنقع البناء عندما عجزت عن مواجهة هذه التحديات.

وكما في الفكر الماركسي الذي تبنته في أحد مراحلها التاريخية، فإنها بدأت تعاني أزمةَ النقائض، أي أن كل فكرة تحمل في رحمها نقيضها إلى أن تنتهي وتبدأ فكرة جديدة في الحلول. ولنرَ الأسباب البنيوية لتوقف تروس ماكينة الجبهة الشعبية إزاء تحديات بناء الدولة. كما أسلفنا في الفصول السابقة، قامت الجبهة الشعبية على قدر عال من التنظيم والتأطير والتنميط والانضباط الإسبارطي، وجسدت في مسيرتها المعاني المتعددة للولاء المطلق وليس للاختيار السياسي الواعي. وهذا الولاء يناقض جوهرا عملية التثقيف السياسي المزعومة التي تهدف، حسب القائمين عليها، إلى خلق كادر واع يتصدى لمهام مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي بكل تحدياتها الماثلة

والمستقبلية. هذه المهام التي تشتمل على مرحلة بناء الدولة كانت هي التحدي الذي أصاب الجبهة الشعبية في المقتل وشل قدرتها العملية.

منذ تأسيسها وحتى عقد المؤتمر التنظيمي الثاني، مثلت الجبهة الشعبية للشباب الإرتري التنظيم القادر على التصدي لجبروت الآلة الاستعمارية الغاشمة. وهذا الإيمان دفع الكثير من الشباب من الجنسين إلى الانخراط في صفوفه وحاديهم الانجازات العسكرية الباهرة للجيش الشعبي لتحرير إرتريا. ومع بداية الثمانينيّات، أصبحت الجبهة الشّعبية التنظيم الوحيد في الساحة. وبهذا نشير ضمنا إلى أنّ إخراج جبهة التحرير هذا الإخراج الذي أتاح للجبهة الشعبية الانفراد بالساحة، بررته قيادة الجبهة الشعبية بأنه وليد التناقضات الداخلية للجبهة. ومن مفارقات التفاعل السياسي في تلك الفترة، أن الجبهة الشعبية طبقت على جبهة التحرير المفهوم نفسه القاضي بأن الساحة لا تحتمل سوى تنظيم واحد. فبينما أقامت جبهة التحرير الأرض وأقعدتها تنظيرا لهذا المفهوم، قامت الجبهة الشعبية وبدم بارد بتطبيقه على الخصم اللدود وأنهت وجوده في الساحة، وأنكرت جزءا كبيرا من حيثيات القصة الكاملة. جاء الانفراد بالساحة دون ضوضاء وتنظير وبعد حرب تصفوية دامية استخدم فيها "تحالف غير مقدس". وسبب هذا الانفراد قطيعة بين قطاع كبير من الشعب الإرتري والجبهة الشعبية، ولا يزال هذا القطاع يقف في الضفة المقابلة لضفة الجبهة الشعبية.

جزء من الملتزمين بخط الجبهة الشعبية رأى أن جبهة التحرير جنت على نفسها بتبني خط تصفوي ضد التنظيمات المناوئة لها منذ البداية. وفي فترة تاريخية حاسمة، آن الأوان لتتجرع من الكأس نفسها التي أذاقتها الآخرين. وبعد خلو الساحة وانفراد الجبهة الشعبية، زادت المركزية المفرطة في التنظيم وتغيرت استراتيجيته العسكرية بشكل لافت في النصف الثاني من الثمانينيات. وكان من ضمن المركزية التي ميزت التنظيم مركزية "القيادة" أو تركزها في يد شخص واحد. فكان الدخول في اللجنة

المركزية للتنظيم يتطلب مواصفات معينة خاصّة للقادة العسكريين. ويلاحظ أنه بقدر ما كانت جبهة التحرير الإرترية "سخية" في توزيع المناصب القيادية للمتعلمين بصورة خاصة سياسيا وعسكريا، نجد في الجانب المقابل، أن الجبهة الشعبية حدّت من المناصب العسكرية والسياسية بالنسبة للمتعلمين بعد تجربة المنكع بشكل خاص. ويعاب على جبهة التحرير أنها أعطت مناصب عسكرية لأفراد لم يحصلوا على تدريب عسكري يؤهل للقيادة، بل إن وضع الجيش في الجبهة كان يتسم بسمات الجيوش النظامية من حيث الترقيات والمناصب والامتيازات. وزاد الطين بلة أن أصبح توزيع المناصب رهنا لنظام محاصصة بين أقطاب التنظيم، بينما كانت الأمر مختلفا داخل الجبهة الشعبية حيث يعتبر الولاء العنصر الأول للترقي. وأكدت الجبهة الشعبية في نظامها العسكري على الممارسة والتدريب الشاق حيث كان شعار: "عرق التدريب يوفر دم المعركة"، قولا وفعلا. لم يكن التعليم الأكاديمي من العناصر الحاسمة للبروز العسكري داخل التنظيم. بهذا الخصوص، نجد أن جبهة التحرير اهتمت بتدريب كادرها العسكري في الدول الصديقة، بينما اكتفت الجبهة الشعبية بالميدان والمعارك الفعلية في اكتساب الخبرات. ويفتخر كثير من القادة العسكريين للجبهة الشعبية بأنهم لم يتلقوا أي قسط من التعليم النظامي أو التأهيل العسكري للوصول إلى ما وصلوا إليه. وبلغت قوة التنظيم العسكرية مرحلة متطورة لتأدية دور عسكري في أحداث السودان في الفترة ما بين 1986 حتى 1988.

العوامل التي شكلت السيل الهادر لمياه الجبهة الشعبية، تحتاج لدراسة متأنية ومقارنتها بتجربة جبهة التحرير، تساعد على فهمها بصورة أكبر على اعتبار المقارنة تجلو النظائر. وتحتاج دراسة هكذا إلى دراسة المكون الاجتماعي وتأثيره والنظر إلى كل من التجربتين ضمن السياق الاجتماعي السياسي مع دراسة المكون الإقليمي. الهدف من كل هذه العوامل فهم الدلالات الكامنة وراء تعثر مهمة بناء الدولة بعد الاستقلال.

إجمالا، ما فتئت الجبهة الشعبية تكرّر أن ما تواجهه إرتريا هو مؤامرة دولية لها طابور خامس من أبناء الوطن تستهدف في الأخير إركاع البلاد. ومهما اختلفت الاتهامات و تغيّر المتّهَمون من يوم إلى آخر، تظل تهمة المؤامرة هي المشجب الذي تعلق عليه الجبهة الشعبية معطف فشلها في إدارة الدولة. والذي نراه نحن هو أن الفشل يكمن في "بنية" التنظيم وليس خارجه كما يتوهم الرئيس إسياس أفورقي.

# الخطوات المتعثرة

نحاول وكما ذكرنا في أول هذا المجهود أن نفكك البنى التي يرتكز عليها التفاعل السياسي الإرتري. ونمتد بالتحليل طورا آخر لنلج دهاليز مؤسسات التفاعل، وأبرزها تنظيم الجبهة الشعبية الذي ورث الثورة الإرترية وقاد دفة قاربها إلى بر الاستقلال. يحاول تنظيم الجبهة الشعبية، وفي محاولة هروب استباقية، التنصل من استحقاقات السياسة القاسية. فعند النظر إلى تاريخ التنظيم منذ السبعينيّات حتى الاستقلال، نجد أنه كان زاهدا في السياسة وجبارا في العسكرية. إنه قام يمشي على ساقين: ساق عسكرية مكتملة العضلات والنمو وبها كل عنفوان الحياة، وساق سياسية ضامرة، ليست مشلولة تماما، وأقل ما توصف به أنها معوقة. وإذا نظرنا أيضا إلى ما سبق من الفعل السياسي والعسكري داخل التنظيم، نجد أن مسيرته، ومن خلال السياق، خير ما يعبر عنها بيت المتنبّي القائل:

السيف أصدق إنباء من الكتب *** في حده الحد بين الجد واللعب.

فالفعل العسكري، تصديا وهجوما، كان دائما داويا ويسمع دويه في إرتريا وخارجها، بينما كان الفعل السياسي خجولا منطويا. وامتد، لِوَيْلِ التنظيم والبلاد، إلى مرحلة ما بعد الاستقلال. وسنرى كيف انعكس ذلك على الجبهة الشعبية بأن خلق أزمتها،

وأدى إلى معاناتها بخطى متعثّرة لعدم التساوق بين القدمين السياسية والعسكرية في نموّهما، ما يعكس برأينا أزمة أبعد غورا في بنية التنظيم التحتية.

فإذا تساءلنا- ولنا الحق في ذلك- ما هو المقابل السياسي لانتصارات نادو إز التاريخية والتي شبهها المؤرخ البريطاني بازل ديفيد سون بملحمة ديان بيان فو الأسطورية سنة 1958؟ وما هو قبل ذلك، المقابل السياسي لانفراد الجبهة الشعبية بالساحة الإرترية في مطلع العقد الذي سبق الاستقلال؟

عندما قلنا مسبقا بأن الجبهة الشعبية لم تول الجانب السياسي الاهتمام الكافي "بحجة عدم التهافت السياسي"، فإن أوهمنا ذلك بحكمة الجبهة الشعبية السياسية، فإنه يعكس في حقيقته ضعف التنظيم البنيوي لهذه الجبهة.

كيف يمكننا التدليل على ضعف الجبهة الشعبية؟

يتميز العمل السياسي والعسكري داخل التنظيم باختلاف في الأدوات والأفراد والأغراض. ويتحدد كل منهما بدور المشاركين فيه. عسكريا وابتداء من مدرسة التدريب، الوعاء الاستيعابي الأول للجنود، نجد أن روح الانضباط هي التي تسود التراتبية العسكرية التي يتطلبها توزيع المهام العسكرية. ويتم داخل العملية العسكرية حساب فعليٌّ للمكاسب والخسائر بعد كل مواجهة عسكرية مع العدو مهما كان حجمها. وتنطوي العملية العسكرية بطبيعتها على تقدير واقعي ومحسوب للقدرات، لعدة وعتاد العدو، وطبوغرافية أرض المعركة، وخطوط الإمداد، وطول وقصر زمن المواجهة، واعتبارات أخرى تتمثل في الحشد الاستخباري الذي يجمع ويحلل ويحدد زمان ومكان كل مواجهة. إضافة إلى محاولة "التحكم" الكلّيّ في مقومات العمل العسكري بحيث يكون هامش المخاطر المفاجئة قليلا أو معدوما بالمرة. ويتم ضمن العملية تحديد الأدوار المساعدة وتوزيعها على الجهاز الطبي وأجهزة التوجيه المعنوي والإعلام. وكما هو معلوم، تنطوي كل هذه الخطوات على قدر كبير من

"الواقعية" و"الحسابات" الدقيقة، ثم ينبني على كل ذلك، مجتمعا أو متفرقا، "تنفيذ" الخطة العسكرية المرسومة. غني عن القول أن ذلك يشمل نشرا للخطة من مستويات القيادة العليا إلى مستويات القيادة الأدنى مرورا بالقيادة الوسطى.

تمضي العملية العسكرية من مرحلة الإعداد إلى مرحلة التنفيذ بدرجة أو أخرى من "التشاور". أي أنّ العمل العسكري، بمفارقة تكوينية، يحتمل درجة من "الديمقراطية التشاورية"، إذا صح التعبير، مع منافاته للأخذ برأي المنفذين على المستوي الأدنى من العملية العسكرية وهنا يكمن التّناقض والفرضَ "القسري" للأوامر العسكرية. ونجد أن الجيش الشعبي لتحرير ارتريا الذراع الضارية للجبهة الشعبية تطور من وحدات صغيرة ليضم الأسلحة الثقيلة والإمداد والقوات الخاصة والاستخبارات ووحدات قراءة الخرائط والجهاز الطبي ونواة القوات البحرية. وما كان الجيش الشعبي ليحقق إنجازاته العسكرية الباهرة دون توظيف لهذه الفعاليات حسب الحاجة إليها. وما كان ذلك التوظيف ليتم دون مشاورة بين القادة المعنيين على كل المستويات. خلاصة الأمر أن العملية العسكرية بطبيعتها المشار إليها تفترض نشوء مؤسسات بعينها تقسم فيها الأدوار، ويستلزم كل ذلك درجة أكبر من الجماعية تسلسلا من الأعلى إلى الأسفل.

قد يقول قائل بأن ذلك كله ما كان ليتم لو لم يكن مسقوفا بقيادة سياسية. طبعا، ولا جدال في هذا لأن الأوامر النهائية للقيادة السياسية. لكن فعليا وداخل التنظيم، لا ينطوي ذلك على قوة جوهرية للسياسي على حساب العسكري، وهذا ما سوف نبرهن عليه من خلال التجربة العسكرية الأبرز وهي مسألة المواجهة العسكرية الأخيرة ضد إثيوبيا. فالأمر الذي أصدره الرئيس بالانسحاب من المدن الإرترية تحت طائلة الهجوم المكثف للجيش الإثيوبي والذي أدى إلى سقوط مدن بارنتو وتسني وصنعفي تحت الاحتلال، أو الأمر الشهير الذي لم ينفذه القائد عثمان صالح لما أُمر

بالانسحاب من جبهة عَصَب، نجده يدل على ضعف سياسي مقابل نار لم تخبُ بعدُ على الصعيد العسكري. هذا المثال أسوقه لأن الشعب الإرتري كله في الداخل والخارج تابع الأداء العسكري والسياسي خلال هذه الحرب. ماضيا، ولو أخذنا عملية سياسية انطوت على قدر كبير من الأهمية السياسية مثل مفاوضات اطلانطا سنة 1988 بين الجبهة الشعبية وحكومة الدرق، لوجدنا أن الوفد المفاوض كان من الضعف لدرجة أن تفويضه التفاوضي كان معدوما. ليس ذلك فحسب بل لم يكن الوفد قادرا على اختيار لغة التفاوض، فما بالك بأجندة التفاوض نفسها؟! هذا الحدث السياسي المهم والذي قد لا يتوقف عنده الكثيرون، يكشف ضعف العملية السياسية في التنظيم. هناك نقطة جوهرية تكشف التمايز في القدرات العسكرية والسياسية للجبهة الشعبية. ففي الفترة ما بين 1994 و2000، قلبت الجبهة الشعبية مقولة مفكر الاستراتيجية الألماني الشهير كلاوسفيتز والقائلة بأن "الحرب امتداد للسياسة"، فأصبحت: "السياسة هي امتداد للحرب". أمثلة ذلك تبدأ من الحرب بالوكالة ضد السودان حتى الحرب الإرترية الإثيوبية.

من أين نشأ عدم التساوق في القدرات السياسية والعسكرية داخل الجبهة الشعبية وما هي الآثار التي ترتبت عن ذلك التفاوت؟

اتسمت مؤسسات التنظيم السياسية منذ البداية، والمتمثلة في اللجنة المركزية: الجهاز التشريعي للتنظيم، والمكتب السياسي: الجهاز التنفيذي للتنظيم، بضعف مؤسساتي فطري جعلهما أجهزة لتمرير قرارات قائد واحد. هذا الشخص لا يؤمن على مستوى الفكر أو الممارسة بأن الفعل السياسي كالفعل العسكري ينطوي على وجود مؤسسات سياسية فاعلة ويتنفس ضمن قدر كبير من التشاور والتفاكر. فكان من الطبيعي أن تكون المؤسسات السياسية، من حيث البنية، ضعيفة لدرجة أنه، وفي مرحلة ما من مراحل التنظيم، تم الاستغناء التام عنها ولم يعد لها وجود اسمي أو فعلي، ولم يؤثر

ذلك على التنظيم! إذاً، لو كانت هذه المؤسسات السياسية تمثل قوة إلى جانب الفعل السياسي داخل التنظيم لما انتهت إلى هذه النهاية. إذاً، بقدر ما تميزت العملية العسكرية داخل التنظيم ببعد مؤسسي وتشاوري نتجت عنه الانجازات الباهرة، بقدر ما انحسر الفعل السياسي مؤسسةً وفعلاً لينتج عنه هذا الاختلال البنيوي في التنظيم. وتميزت، مصداقا لهذا التحليل، بإنتاج نخبة عسكرية قادرة على الانجاز بينما لم تنجب نخبة سياسية مساوية لهذه النخبة العسكرية.

نتيجة لهذا المشكل البنيوي، لم يستطع التنظيم التعاطي مع الاستحقاقات السياسية لمرحلة بناء الدولة. كيف ولماذا مرة أخرى؟

نقول إن الجبهة الشعبية، في مرحلة بناء الدولة، انغمست حتى النخاع في محاولة "إنتاج شرط وجودها التاريخي" الذي ساد في السبعينيّات، وهي في هذه الحالة أصبحت كالأمة التي تلد سيدتها، أو الأفعى التي تبتلع ذنبها. للتدليل على ذلك، نقول بأن الجبهة الشعبية نشأت تاريخيا في ظل تصدع جبهة التحرير الإرترية، وانشقت عنها بأجندة حققت أهدافا واستراتيجيات. وكانت هذه الفترة نفسها هي فترة شيخوخة وتآكل نظام الإمبراطور هيلي سيلاسي. وهي المرحلة التي بدأت فعليا في أديس أبابا بمحاولة انقلاب الأخوين نواي، وقيام عدد كبير من شباب الجامعات من الإثيوبيين والإرتريين بالانضمام إلى الحركات السرية المناوئة لنظام بدأت بوادر نهاياته تطل في الأفق. على الصعيد الإقليمي، هبت رياح الحرب الباردة على المنطقة وانقسمت أنظمتها بين المعسكرين الشرقي والغربي.

تاريخيا توفرت ثلاث شروط: أولها: تصدع الجبهة داخليا. ثانيا: اتجاه نظام الإمبراطور هَيْلي سيلاسي نحو نهايته. وثالثا: تأثر المنطقة بظروف الحرب الباردة. هذا من ناحية الزمان. أما من ناحية المكان، نجد أن الجبهة الشعبية اختارت جبال الساحل المنيعة ملجأ طبيعيا لها. واختارت ما يعرف في الجغرافية السياسية بعامل البعد

Remoteness، وهو العامل القائل بأن السلطة المركزية، كلّما ضعفت، لجأت القوى المناوئة لها إلى اختيار المناطق النائية للمقاومة. ضمن هذه الشروط الزمكانية، قوّت الجبهة الشعبية من آلتها العسكرية الضاربة وأجادت استخدامها للحد الأقصى حتى قصمت بها ظهر الآلة العسكرية للعدو. استطاعت القوة العسكرية للجبهة الشعبية وضمن هذه الشروط الزمكانية أيضا أن تحقق ثلاثة أهداف أولها: إزالة الخصم الداخلي من الساحة، ثانيا: استغلال ظروف إثيوبيا السيئة للتعجيل بسقوط حكم الإمبراطور العجوز، وأخيرا: تأمين جيد ضمن متغيرات المنطقة السياسية. ولم تكن هذه الأهداف محسوبة سياسيا كما يبدو من خلال العرض، ولكن الصيرورة التاريخية للأحداث أدت إلى ذلك ضمن متغيرات أخرى متداخلة.

أمام هذا التمايز في القوة السياسية والعسكرية للتنظيم، وجدت الجبهة الشعبية نفسها وجها لوجه أمام تحديات بناء الدولة. وعند هذه المرحلة التاريخية، لم تجد نفسها جاهزة من الناحية السياسة إلا بشعار "قادرون على تحقيق معجزة التنمية كما حققنا معجزة الاستقلال"، وفوجئت، إن صح التعبير، بأنها لا تملك البنية السياسية المؤسساتية والذهنية المطلوبة لمواجهة تحديات بناء الدولة. ليس ذلك فحسب، بل أكتشف الآخرون بأنها ليس لديها "الرغبة" في بناء مؤسسات الدولة السياسية. وهنا لا نقصد المطالبة بأنوية مؤسسات بيروقراطية ضخمة بل "بنوايا" حقيقية لتوسيع المشاركة السياسية في عملية البناء الوطني. انعدام هذه النوايا بعد عشرين عاما من الاستقلال هو الدليل على عدم الرغبة الذي نقصده. عند هذا المنعطف التاريخي الحاسم، وصلت الجبهة الشعبية إلى طريق مسدود. فكيف تبدت سياستها في محاولة "إنتاج شرط وجودها التاريخي"؟

سياسة الجبهة الشعبية تمظهرت في الرجوع إلى ما تجيده أكثر من السياسة: العسكرة. وعندما نقول إنتاج شرط الوجود التاريخي، فإننا نقصد دخول الجبهة الشعبية في

محاولة عدمية لخلق البيئة والشروط السالفة والتي أصبح الجيش الشعبي ضمنها الذراع التي تم بها تحقيق كل أهداف التنظيم، وللأسف دون وعي بنيوي بصيرورة التحولات التاريخية. نتيجة لذلك، لم تهنأ إرتريا بالسلام بعد استقلالها. وبدأت حروب "إنتاج شرط الوجود التاريخي". وبدأت الكُرَةُ بالسودان وبإيعاز أمريكي واضح ومشاركة ثنائية إثيوبية. وضمن هذه العسكرية المنتجة لشروط الدمار، تم إحكام أغلال الأسر حول أعناق الشباب الإرتري عبر ما يسمي بالخدمة الوطنية. ودارت عجلة الحروب وكانت المواجهة مع اليمن، والحرب المهلكة التي أودت بحياة ألوف الشباب، وأخيرا المواجهة غير المبررة مع جيبوتي. كانت هذه الحروب هي المحاولة العدمية القاتلة للجبهة الشعبية لإعادة إنتاج الشرط التاريخي لتفوقها العسكري الغابر. وهي في الوقت نفسه محاولة للتنصل من استحقاقات مرحلة البناء الوطني والتي، في أحد أبعادها، تحتمل مشاق تفوق في بعض الأحيان، مشاق العمليات العسكرية. لا خلاف أن مرحلة البناء الوطني تستلزم إرساء أسس مؤسسات سياسية واجتماعية تمتد في المستقبل، وتستلزم روح الشجاعة في تجاوز أحقاد الماضي وتوسعة المشاركة السياسية وتسييد حكم القانون. وكل ذلك يتناقض جوهريا مع الإرث السياسي للجبهة الشعبية والذي، تحت قيادة الفرد، رَكَنَ إلى القوة العسكرية وأعاد استخدامها لإطالة أمده الزمني. إن النجاح في التصدي لمهام البناء الوطني يعنى تلاشي دور القيادة القديمة وبروز قيادة جديدة ومفاهيم حديثة تتماشى مع متطلبات المرحلة. وهذا يعنى أولا ضرورة زوال حكم الفرد، ويعنى أيضا عودة ألوف اللاجئين من المهجر لإمداد عملية البناء بعنصرها البشري اللازم، ونحن نعرف أن افتعال الحروب المتعاقبة كان هربا من هذه الالتزامات المصيرية.

من الناحية الاقتصادية، تعنى مرحلة البناء الوطني فيما تعني، ظهور شروط اقتصاد السوق الذي يفتح المجال لقوى اقتصادية حضرية جديدة يكون لها دور سياسي في

مستقبل البلاد. ونعنى بذلك طبقة وسطى ضمن شروط النمو الطبيعي للمجتمع ومؤسساته. وظهور هذه الطبقة يعنى ضمنا زوال روح العسكرة التي وسمت الجبهة الشعبية لأن تحقيق الأهداف عبر القوة العسكرية والتجييش يتناقضان مع قيم "وتطلعات" المجتمعات الحضرية المتكوّنة من طبقة وسطى وبرجوازية صغيرة.

أخيرا وتأكيدا لمفهوم عدم تساوق القدرات السياسية والعسكرية وانعكاس ذلك على التنصل من تحديات مرحلة البناء، نقول بأن العسكرة التي دمغت الجبهة الشعبية، وكما ذكرنا، أنتجت نخبة عسكرية مستفيدة من سياسات العسكرة ولم تنتج نخبة سياسية موازية تتولى مهام البناء الوطني. وبذلك تم رهن البلاد لشرط إعادة إنتاج الشرط التاريخي، وهو الأزمة البنيوية للتنظيم. فإذا نظرنا إلى حزب المؤتمر الهندي، أو حزب المؤتمر الوطني لجنوب أفريقيا، لوجدنا أن ممارساتهما السياسية أفرزت نخبا سياسية قادت البلاد في مرحلة التخلص من القوى الاستعمارية. طبعا، هنا لا ننسَى السياق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي برزت فيه النخبة في البلدين. ولكن ورغم تساوي المقارنة، لا نجد داخل الجبهة الشعبية نخبة سياسية موازية لنخبتها العسكرية.

في نهاية هذا المبحث نقول إن الجبهة الشعبية تنظيم عسكري من ناحية البنية لا يرغب ولا يقوى على تقديم حلول سياسية لتطلعات الشعب الإرتري، لأنه لم يكن مسلحا بالقدرة المرنة التي تساعده على التوائم مع متغيرات التطلعات من مرحلة إلى أخرى وذلك بحكم البنية الهيكلية له. ولا يستطيع بعد هذا العمر أن يتسيس ويتنكر لتاريخه وأمجاده العسكرية وفاقد الشيء لا يعطيه.

ننتقل بالبحث خطوة للإجابة على سؤال: كيف عجزت الجبهة الشعبية عن تحقيق تطلعات الشعب الإرتري في الحياة الكريمة؟

# الصيرورة التاريخية لتطلعات الشعب الإرتري

عندما قلنا في المقال السابق بأن تنظيم الجبهة الشعبية لا يستجيب لتطلعات الشعب الإرتري، كنا بذلك نستنج بأن فاقد الشيء لا يعطيه، استدلالا بأن التنظيم نشأ عسكريا وصبغت العسكرة مسيرته التاريخية. وتبعا لذلك، بات يحاول جاهدا تحقيق كل أهدافه عبر العسكرة الداخلية والخارجية. استلزم القيام بحروب "إعادة إنتاج الشرط التاريخي" بروز وتشكل بارانويا وتهييج مؤداها أن إنجازات الشعب الإرتري مستهدفة تارة من قبل الأصولية الإسلامية المدعومة من الحكومات الأصولية، خاصة حكومة الإنقاذ في السودان في التسعينيّات، وتارة أخرى مستهدفة بالعقلية التوسعية لحكام تيقراي في إثيوبيا في النصف الثاني من التسعينيّات أيضا، وأخيرا الإمبريالية الأمريكية المناهضة لحريات الشعوب. كانت نتيجة هذه البارانويا المتلبسة هو الدق المستمر على طبول الحرب مما حرم الشعب الإرتري العيش في سلام، بل أصبحت هذه الحروب المتعاقبة هي الكابح أمام تطلعاته.

علينا، بدايةً، تقصي تطلعات شعبنا التاريخية، مع بيان حقيقة أولية مفادها أن تطلعات الشعوب تختلف حسب المراحل التاريخية التي تمر بها. واختلاف هذه التطلعات تاريخيا قد يتغاير من حيث الشكل ولكن جوهرها يظل واحدا. ويستتبع ذلك أن الأدوات التي يلجأ إليها الشعب تختلف أيضا تاريخيا وكذا الأثمان التي

يدفعها لتحقيق تلك التطلعات. ويمكن تشبيه تقلبات أطوار التطلعات التاريخية بالأطوار التي تمر بها حياة الأفراد. فلو أخذنا تمثيلا حياة طالب كنموذج، نجد أن التفوق الدراسي معلم بارز في مسيرته الطّلاّبيّة السّويّة. خاصة إذا كانت تلك المرحلة هي المرحلة الجامعية والتي تعتبر عتبة الحياة العملية. فإذا تحقق النجاح الذي هو غاية التطلع الدراسي وتم التخرج، فإن الطالب سوف يطمح دون شك إلى الحصول على وظيفة تؤمن له حياة كريمة. وبعد توفر الوظيفة والحياة الكريمة، يبدأ الحلم بتكوين الأسرة والاستقرار وهكذا يمضى به الحال من تطلع إلى آخر. ومجموع تطلعات وآمال الأفراد هي أنوية التطلعات الكبرى للشعوب وإن اختلفت غاياتها ووسائل تحققها.

تطلعات الشعب الإرتري أثناء فترة حق تقرير المصير والنضال السياسي، تركزت في الحق العادل في تقرير المصير، أسوة بالشعوب الأخرى وتحديدا الشعبين الصومالي والليبي اللذين رزحا تحت نير القوى الاستعمارية نفسها. وكانت هذه التطلعات تصب في الحصول على دولة مستقلة كما تحققت للشعوب الأخرى. جوهر العمل السياسي المنادي بالاستقلال ارتكز على هذا التطلع. وكان التفاعل السياسي للأحزاب السياسية والأفراد يصب كله في تحقيق هذا التطلع، بدءا من تكون الأحزاب المنادية بالاستقلال التام، مرورا بتجربة استشهاد عبد القادر كبيري، الذي كان يطمح بعرض هذا التطلع في أروقة الأمم المتحدة، انتهاء بقناعة الشعب بأن الحق الذي ليس وراءه بندقية هو حق ضائع. وهذه قناعة تحقق التطلع المشروع للشعب بوسيلة جديدة تختلف عن وسائل التفاعل السياسي السائد. هذه القناعة هي التي أدت إلى انطلاق شرارة الكفاح المسلح في الفاتح من سبتمبر 1961.

الحصول على دولة تحت الشمس أسوة بالشعوب الأخرى، سلما أو حربا، كان هو تطلع الشعب الإرتري. وهذا التطلع لم يكن "غاية" في حد ذاته بقدر ما كان "وسيلة" لغاية أكثر سموا ونبلا وهي الحياة الكريمة. ومع استمرار تدفق أنهار دماء الشهداء الغالية،

أصبح التطلع نحو الحرية والانعتاق أكثر وضوحا يوما بعد يوم، وزاد تمسك الشعب به يوما إثر يوم، وأصبحت فوهة البندقية هي القناة التي يمر منها هذا التطلع. حملت هذا التطلعَ أحزابُ الكتلة الاستقلالية وسلمت رايته لحركة تحرير إرتريا. وواصلت جبهة التحرير الإرترية المسيرة وأكملتها الجبهة الشعبيةووصلت إلى خط النهاية بتحقيق استقلال البلاد. وبعد الاستقلال، تغير التطلع من الحصول على دولة تحت الشمس إلى تطلع إلى حياة كريمة داخل حدود هذه الدولة. فهل حورت الجبهة الشعبية سياساتها ومفاهيمها لتحقيق هذا التطلع؟

تعتبر التنمية الوطنية هي المركبة التي تحقق تطلعات الشعب إلى حياة كريمة وما يتعلق بها. اتبعت الجبهة الشعبية ما يمكن تسميته بنمط "التنمية البطريركي"، وهو نمط التنمية الأبوي الذي يخطط وينفذ ويقيم وتحدد أهدافه وغاياته من أعلى إلى أسفل، أي من القيادة دون مشاركة أو تشاور مع الشعب، لأن القيادة ترى أن لها حق تحديد أولويات التنمية مطلقا. فهي التي تحدد الجسور والمدارس والنظام التعليمي وحتى المأكل والمشرب. وهنا يكون لسان حال القيادة البطريركية "ما أريكم إلا ما أرى." يقوم هذا النمط من أنماط التنمية على السلطة المطلقة في تقرير مصائر الآخرين تعظيما لدور القيادة وتهميشا لدور المستفيدين من التنمية. في حالة الجبهة الشعبية، ارتكز هذا النمط من التنمية على مقولة بأن الجبهة الشعبية قادرة أيضا على تحقيق معجزة التنمية كما حققت معجزة الاستقلال. ولم تضع الجبهة الشعبية، بضعفها السياسي البنيوي، تغير مرحلة التطلع الشعبي في الاعتبار، إذ إن تحقيق التنمية ارتبط عند التنظيم بشق الطرق وبناء المدارس في المناطق النائية. ويمكن، أثناء التجول في إنحاء إرتريا، أن تجد أن فصول المدارس أصبحت زرائب للأغنام لأن الطلاب غير موجودين، وهذا ما شاهده كاتب هذه السطور بأم عينه في منطقة سدوحا عيلا. تتطلب التنمية تفكيرا أوليا وتحديدا للأولويات وتوزيعا للأدوار وتخصيصا

للموارد، وهذه المتطلبات عجزت عنها الجبهة الشعبية لأنها في الأساس متطلبات تستلزم مؤسسات ومشاركة سياسية. وهذا الشرط البنائي، الّذي هو من شروط التنمية التي تحقق العيش الكريم وتصل بالتطلعات الشعبية إلى مرساها، لم يتوفر في المرحلة التي أعقبت الاستقلال والتي فتحت الطريق أمام تغير التطلعات الشعب. ولنرَ كيف تم "خيانة" تطلعات الشعب الإرتري في العيش الكريم.

# أركيولوجيا الأزمة

لا نستطيع، ونحن نتناول تجربة تنظيم الجبهة الشعبية، فصلها عن سياقها الزمكاني، حيث إن التنظيم يمثل أخيرا ظاهرة اجتماعية وسياسية ضمن شروط الواقع العالمي والإقليمي والمحلي، يتأثر بها ويؤثر فيها كلها سلبا وإيجابا. كان تنظيم الجبهة الشعبية، بقدرته العسكرية الفذة، امتدادا لما عرف في الستينيّات والسبعينيّات من القرن الماضي بلاهوت التحرر. أي موجة الثورات العارمة التي اجتاحت قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية: كفاح الشعب الفيتنامي والجزائري والثورة الكوبية والتحرر المتتابع للدول الأفريقية. تزامنت ظاهرة التحرر من الاستعمار في العالم النامي مع تعمق أزمة المجتمعات الرأسمالية الحديثة وغربة الإنسان فيها. خرجت الحضارة الغربية من أتون الحرب العالمية الثانية وهي أكثر شكا في قيمها، وعادت لتعيش تأثيرات حرب أخرى وهي الحرب الباردة التي أدت لما يعرف بتوازن الرعب. وبينما كان الإنسان في العالم النامي يبحث في كيفيه كسر أغلال العبودية والاستعمار، كان الإنسان في الغرب يبحث عن معنى وغرض للحياة.

تؤدي الأزمات التي تنطوي على صراع إلى تجلّي الأزمات المحيطة بها من اجتماعية ونفسية. وكان لتهميش مؤسسات القيم الغربية، وخاصة الكنيسة، أثر غائر في الإنسان في الغرب. لقد ترك الفرد "وحيدا" إزاء مصيره في هذه الحياة دون معين أو

سند. وبسحب البساط من تحت قدميه، ترك ليحدد معنى وغرض حياته منفردا وفي حالة اغتراب شاملة. شكلت فترة الانتقال من القيم التقليدية التي مثّلها الدين إلى قيم أخرى جديدة حالة ضياع وتشتت روحي عميق، وأصبح هذا أهم مظاهر أزمة الحداثة في الغرب. أزمة القيم في الغرب ليست موضوع بحثنا هذا ولكنها طرف من الموضوع له علاقة بما نتحدث عنه هنا.

كان من أبرز عناصر الحداثة بروز العلمانية. وقدمت العلمانية بدورها قيما بديلة لتعطي حياة الإنسان معنى على الأرض خاصة بعد انقطاع أو قطع الحبل الذي يربط السماء بالأرض. هنا حاول الفن أيضا تقديم قيم جديدة للحياة في غياب القيم التقليدية. ولجأ الأفراد إلى المؤسسات الاجتماعية كالحزب السياسي والمنظمات الفئوية الأخرى لكي تقدم لهم معنى للحياة. نتج عن هذا ما يسمى في الغرب بظاهرة "التدين المدني" Civic Religiosity وهو تقديس القيم العلمانية الكبرى كالحرية والمساواة والأخوة. وعلى أرضية هذا القيم الكبرى، نشأ "التراضي الديمقراطي" على قدسية هذه المبادئ وإرساء قواعد المجتمع الليبرالي، وأصبح، ومنذ عهد الثورة الفرنسية، هذا التدين المدني جزءا من مقومات الديمقراطية الغربية. وبينما كان الغرب يعيش أزمته الخاصة، كان العالم النامي يعيش أزمة دولة ما بعد الاستعمار. تلك الدولة التي تقودها نخبة نشأت في العهد الاستعماري ورسخت تبعية الدولة الجديدة الاقتصادية بالقوى الاستعمارية السابقة. انكسر تطلع الشعوب الأفريقية الوليد إلى حياة كريمة نتيجة أزمة دولة ما بعد الاستعمار. وبرزت إلى السطح ظاهرة الحروب الأهلية (السودان- نيجيريا- الكونغو- أنغولا، إلخ.) وكفرت الأجيال الجديدة بالأسماء الكبرى التي كانت رسلا للاهوت التحرر: ناصر، كابرال، نكروما و سيكو توريه. وبعد خمسة عقود من الاستقلال الاسمي، عادت ما بعد دولة الاستعمار إلى سؤال الهوية الذي لم يحسم منذ البداية وظل كالسرطان ينهش في جسد هذه الدولة.

وكان السودان أبرز ضحايا مسألة الهوية، وكانت النتيجة أن انقسمت البلاد إلى شطرين ضمن أزمة دولة ما بعد الاستعمار. وبما أن الأزمة تجدد نفسها في الدول الأخرى فما حدث في السودان قابل للتكرر في دول أخرى. إذاً، بينما سادت في الغرب أزمة قيم الإنسان، تجسدت في أفريقيا أزمة قيم الأوطان.

ما علاقة هذا كله بتجربة الجبهة الشعبية؟ أولا، طرف النزاع التاريخي في إرتريا كان هو إثيوبيا. وهي "دولة" لم تشهد استعمارا غربيا طويلا أو متعاقبا ولكنها حملت أزمة دولة ما بعد الاستعمار نفسها والتي تمظهرت في الحروب الأهلية والمجاعات المتعاقبة وعدم استقرار نظام الحكم فيها. فإثيوبيا دولة قسر فسيفسائي للقوميات التي تكونت منها الإمبراطورية السابقة أو الجمهورية الاشتراكية اللاحقة. فبينما واجهت القوميات الإثيوبية الحكم المركزي للأمهرا قوميا، كانت التجربة الإرترية مختلفة في البواعث والمآلات كذلك. فإذا تم استثناء تجربة حزب الوحدة "الاندنت" الّذي نادى بوحدة ضمن إثيوبيا، نجد أن الأحزاب الأخرى نادت بالاستقلال ضمن كيان سياسي جديد يسمى إرتريا. ضمن هذا السياق التحرري، ارتكزت تجربة الجبهة الشعبية على إعلاء قيمة "الوطنية"، وهي القيمة المشتقة من الوطن المتخيل قبل التحرير والوطن الواقعي بعد التحرير. وباعتبار أن هذه القيمة علمانية خالصة، فهي مجردة من الارتباطات السماوية، أي كان شكلها. وكان التنظير اليساري للوطن الثاوي في رحم المستقبل، يجسد وطنا يبنى على قيمة الوطنية ويرتكز على مشتقاتها من الوطن والمواطنة. وتنتفي في هذا الوطن أشكال الاستغلال التي أوجبها انطلاق شرارة الكفاح المسلح، ولكن يبدو أن ما انتفى هو الاستقلال وليس الاستغلال.

ارتدت قيمة الوطنية العلمانية هذه لدى الجبهة الشعبية لبوس العدالة، وأصبحت العدالة "معيارا" على المستوى النظري يحدد وظيفة التنظيم في دولة المستقبل. فأصبحت قيمة العدالة الواصفة لقيمة الوطنية هي "مهمة" التنظيم وأصبحت الجبهة

الشعبية هي الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة. ونسير بتؤدة لنتبين معا أسس الأزمة وتناقض المظهر والجوهر.

بالنسبة إلى مفهوم الديمقراطية، لا تنظر الجبهة الشعبية إلى نموذج الديمقراطيات الغربية كنموذج يحتذى، لأن الجبهة الشعبية تعتبر الديمقراطية الغربية، أو نسختها الأفريقية غير كاملة و"عادلة"، مقدمة بذلك مفهوم "العدالة الاجتماعية" على الديمقراطية السياسية. على هذا الأساس، تقول الجبهة الشعبية بأن الديمقراطية السياسية هي "آخر مظاهر تحقق العدالة الاجتماعية" وهي هنا تفصلها تماما عن العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان. ضمن هذا السياق، يصرح مسؤولو الجبهة الشعبية تكرارا لمقولة الرئيس بأننا "لا نؤمن بديمقراطية الصناديق". وعند الأخذ بمفاهيم الجبهة الشعبية ومحاكمتها على أساسها، نجد أن العدالة الاجتماعية هي أحد تجليات الديمقراطية بما أنّها حقّ طبيعيّ للإنسان، وأن العدالة الاجتماعية تعتمد على الإيمان بالآخر والتوزيع المتكافئ للحقوق والواجبات والثروات والفرص، وهذه لم توجد في يوم من الأيام داخل الجبهة الشعبية. المساواة الوحيدة التي نجحت الجبهة الشعبية في تحقيقها بين مكونات الشعب الإرتري هي المساواة أمام طلقة العدو، مساواة حق الموت فقط.

على مستوى هياكل التنظيم، لم تنشأ تحولات تمهد الطريق لبروز مفهوم العدالة الاجتماعية. وهو مفهوم يرتكز أساسا، قبل المأكل والمشرب، على تبلور مفاهيم حقوق الإنسان التي ناضل الشعب الإرتري من أجلها. ولنرَ تجلّي العدالة في إرتريا اليوم: ببساطة، تحوّلت البلاد، بعد عشرين سنة من الاستقلال، إلى أكبر باستيل في العالم. المفارقة أن تغييب العدالة في إرتريا لم يصل إلى هذا المستوى حتى في عهد الإدارات الاستعمارية المتعاقبة؛ حتى في زمن الإمبراطور العجوز وسلفه منغستو، كان

الإرتريون يحصلون على محاكمة – بصرف النظر عن عدالتها- وكانت تعرف أماكن سجنهم ويسمح لذويهم بزيارتهم.

إذا، يمكن محاكمة الجبهة الشعبية بنجاحها أو فشلها في تحقيق العدالة الاجتماعية التي تنادي بها. ويمكن للجبهة الشعبية، وكعادتها، أن تبرر عجزها عن تحقيق العدالة الاجتماعية ومؤسساتها خلال مسيرة الكفاح لأن الهدف كان تحرير البلاد. أين وصلنا بعد عشرين عاما من التحرير؟ وصلنا إلى طريق مسدود لأن القيم الكبرى تحتاج إلى قاعدة متينة لكي ترسى، ومسيرة الجبهة الشعبية، كما رأينا، كانت تسير عكس متطلبات العدالة الاجتماعية.

وباعتبار أن العدالة الاجتماعية مظهر من مظاهر التنمية، فإنها تمثل تطلع الشعب الإرتري. وإخفاق الجبهة الشعبية في تحقيق هذا التطلع سببه أنها حددت بدورها الأبوي المطلق تطلع الشعب الأسمى في الاستقلال. عند هذه النقطة، توقفت الجبهة الشعبية بينما ظل الشعب مواصلا المسير نحو تحقق تطلعه الأسمى في حياة كريمة. التخلف عن مواكبة مسيرة تطلعات الشعب الإرتري نتجت عن أنّ الجبهة الشعبية حددت، عسكريا وليس سياسيا، المراحل التي يتطلع إليها هذا الشعب. لذلك لم تستطع، خلال العشرين سنة الماضية، من وضع برنامج يحقق بروز هذه التطلعات. إن ما حققته الجبهة الشعبية خلال العشرين سنة الماضية هو "ضد" لتطلعات الشعب الارتري، لأن برامج تحقيق هذه التطلعات كان من المفترض أن تظهر داخل الجبهة الشعبية قبل تحرير البلاد.

على مستوى أركيولوجيا الأزمة، فشلت الجبهة الشعبية في تحقيق تطلعات الشعب الإرتري لأن ادعاءها الوطني العلماني لم يخلق تدينا مدنيا تتطلبه القيم الوطنية، ويعتبر من مرتكزات المفهوم العلماني الحقيقي. أي أن علمانية التنظيم هي مجرد ظاهرة سطحية لا عمق لها لأنها تتطلب شروطَ تحققٍ صعبة المنال. تقديس القيم

العلمانية يتطلب هو الآخر تحقق إجماع كمظهر من مظاهر التدين المدني. ويفترض هذا الإجماع الوطني "تشاركية" عامة في صياغة القيم والمنافحة عنها. وبالنظر إلى تجربة الجبهة الشعبية السياسية غير السوية، نجد أنها لم تخلق إجماعا يرتقي إلى خلق قيم وطنية موحدة للجماعة، لأن هذا الشرط يتنافى مع الصمت والقمع وإلغاء الآخر، وهي السمات الأبرز لسياسية الجبهة الشعبية ماضيا وحاضرا. كان طبيعيا، ضمن هذا السياق المعتل، أن يعجز التنظيم عن تحقيق تطلعات الشعب الإرتري. لو بحثنا في مفهوم الجبهة الشعبية للوحدة الوطنية، والتي يمكن اعتبارها سمة من سمات التراضي الوطني، لوجدنا أنها تدعي بأن تجربة النضال الطويل "صهرت الشعب الارتري في بوتقة" واحدة كما يحلو لها القول. ونسأل هنا: كيف يمكن أن يحدث ذلك في ظل غياب القيم الوطنية الجامعة؟ هل يشعر ابن الكوناما أو العفر، مثلا، بأن هناك وحدة وطنية في إرتريا في ظل إلغاء متعمد لتطلعاته المشروعة في الحياة الكريمة؟ تؤكد تجربة دولة ما بعد الاستعمار في أفريقيا بأن بداية طرح سؤال الهوية بعد خمس أو ستة عقود من الاستقلال يعنى إثارة الشك في مفهوم الوحدة الوطنية ويفتح الطريق أمام الدولة للدخول في نفق الاقتتال الأهلي والانفصال. الإجابة التي تقدمها الجبهة الشعبية عن سؤال: "من هم الإرتريون؟" تتنافى تماما على مستوى التنظير والممارسة مع عوامل "الجمع"، بل على العكس، تؤكد عوامل "التفرق" لأن طريقة الجبهة في الإجابة على الأسئلة الوطنية الكبرى تعكس نمط تنميتها البطريركي، وهذا النمط يتساوق شكلا وجوهرا مع الطغيان في مظاهره كلها. فالارتريون، وبقرار سياسي، ليسوا عربا، وبقرار أبوي آخر، هم أيضا ليسوا أفارقة لأن القارة الأم تنكرت لابنتها إرتريا عندما كانت في أشد الحاجة إليها. وطبيعة الجبهة الشعبية هي تقديم الأجوبة الكاملة دون الرجوع إلى الشعب. فهي عندما حققت معجزة الاستقلال لم تشاور أحدا. واليوم كذلك، ولتحقيق معجزة التنمية، ليست في حاجة إلى مشاورة أحد كذلك وليذهب

التراضي الوطني والمنادون به إلى الجحيم وكما يقول المثل: "كيف يستقيم الظل والعود أعوج؟". الاعوجاج داخل البنية التكوينية للجبهة الشعبية يعجزها تماما عن الاستجابة إلى تطلعات الشعب الإرتري الآنية والمستقبلية. وبما أنها تكابر في رفض التراضي الوطني، فهي بذلك تقود البلاد نحو الهاوية. وبالفعل بدأت مظاهر الأزمة في البروز بشكل لا يمكن تداركه. ولنتناول الآن المظاهر الحاسمة لاختلال بنية الجبهة الشعبية الهيكلية وكبحها نمو تطلعات الشعب الإرتري.

# مفاصل الأزمة

عند هذا المستوى من دراسة تنظيم الجبهة الشعبية وفعله السياسي، نرى لزاما أن نقرر ونحدد أن هناك أزمة يعيشها التنظيم وتلف البلاد عامة. ولكي ننجح في تلمس مفاصل ومظاهر الأزمة، ولكي أيضا ندرس المرض وأعراضه معا، علينا أن نصطلح على مفهوم الأزمة وننطلق منه كأرضية مشتركة لوضع حلول لها تتناول الجوهر والمظهر.

يعرف علم النفس الأزمة بأنها: حالة شعورية عميقة مسببة للقلق تؤدي بنا إلى تبني سلوكيات مخالفة لسلوك "التأقلم" المعهود عندنا. نتيجة لذلك، يشعر الفرد المأزوم بالاضطراب والضعف والخوف والقلق والغضب والذنب وفقدان الأمل وتختلف مدركاته وتضطرب ذاكرته تبعا لذلك.

أليس هذا الوصف هو ما تعيشه الجبهة الشعبية اليوم؟ رغم أن هذا التعريف أعلاه هو تعريف "لنوع" من أنواع الأزمات، الأزمة النفسية وليس السياسية، ولكنه ينطبق تماما على الحالة التي سوف نتناولها الآن. حقيقة إن أزمة الجبهة الشعبية اليوم هي نفسها أزمة الطاغية في تجلياتها المختلفة. فلو أخذنا عنصر العمق لوجدنا أن الأزمة غائرة في التنظيم خاصة من الناحية الزمنية. فالجبهة الشعبية انشقت عن جبهة التحرير وكونت نفسها وهي تستشعر وتهول من الخطر المحيط بها، وتظن أن مؤامرة

ما تستهدفها داخل إرتريا وخارجها، وبارانويا المؤامرة تحيط بها إحاطة السوار بالمعصم. هذه الأزمة بدأت مع نشأت التنظيم وكبرت معه. انظر إلى كل خطابات الرئيس تجد أنها لا تخلو من المؤامرة وتم إسقاط الماضي على الحاضر. فإرتريا كانت ضحية مؤامرة دولية في الخمسينيّات، وهذه حقيقة لا خلاف حولها، ولكن مؤامرات اليوم تبدو هواجس أكثر منها أخطارا محدقة بالبلاد، وإن وجدت فإن سياسات الحكومة هي السبب الرئيس في خلقها.

قلنا إن سلوك الجبهة الشعبية العسكري، ضمن الشرط التاريخي للصراع المسلح، كان ناجحا بالمعايير البراغماتية وبالنتائج التي حققها نتيجة التضحيات الجسيمة، مما خلق للتنظيم، في فترة ما، التحكم نسبيا في متغيرات العملية العسكرية، وهو ما يمكن الإشارة إليه بـ "التأقلم". وعند تحقق اكتمال الفعل العسكري المتفوق، انتفت الشروط التاريخية للتفوق. مثل التفوق العسكري للجبهة الشعبية على نظام الدرق أعلى درجات التأقلم. عندما استحدث النظام المشاكل مع دول الجوار، ظن أن متغير التأقلم متوفر، ناسيا أن الشروط التاريخية ضمن الدولة المستجدة تعتبر السلوك العسكري مخالفا لأساليب التأقلم المألوفة، أي أنه سلوك مخالف للعادات السالفة.

قد يقول مدافع عن التنظيم بأننا نتهمه عبثا بإثارة كل النزاعات مع دول الجوار. ونحن نقول نعم لأنه، بعد الاستقلال، تم إيقاف الآلة العسكرية، ولكن محركها كان لا زال دائرا. فالرئيس يعلم تمام العلم بأن الجيش لديه القدرة على تغييره وتغيير وجهة البلاد كذلك. فإذا أخذنا حركة 1993 وسجن المسؤولين عنها نجد أنها حركة محدودة وذات صبغة مطالبية أكثر من أنها حركة سياسية. ولكنها أعادت للجبهة الشعبية أساليبها التي عرفت بها منذ حركة المنكع. وكشرت الجبهة الشعبية عن أنيابها ولم ترحم حتى معوقي حرب التحرير إذ أطلق عليهم الرصاص الحي في ماي حبار. هذه الأحداث خلقت دواعيَ حقيقية لزج الجيش في معارك لا تنتهي. وكان السبب في الحروب

المستمرة هو إلهاء الجيش عن التغيير من ناحية، والهروب من الاستحقاقات السياسية للتنمية وهو بناء دولة دستورية تتعايش مع جيرانها بسلام. عناصر تعريف الأزمة الأخرى تصف مشاعر المأزوم. وهي حالة معدية نقلها الطاغية عبر ترديدها المستمر على أسماع المواطنين في البلاد عامة. إذاً إذا غابت نظرية المؤامرة ولم تعد هناك أزمة يستخدم فيها الجيش، فَقَدَ الطاغية القدرة على حكم البلاد.

تَوَفَّرَ للجبهة الشعبية مخرجان مهمان من الأزمة التاريخية التي تعانيها ولكنها لم تستفد من أي منهما. الأول، والذي مثل المكسب السياسي، هو الاستفتاء الذي تمخض عنه الاستقلال "القانوني" للبلاد. وهو مكسب سياسي كبير كان الغرض منه إسماع العالم بأن لحظة الاستفتاء كان من المفترض أن تتم قبل خمسة عقود مضت. وحسب المكسب للشعب الإرتري وللحكومة الإرترية المؤقتة لأنه مثل حالة توحد أمام حالة الانقسام التي سادت في خمسينيّات القرن الماضي من ناحية، وعبر عن التطلع القومي ولو بأثر رجعي. وبدل أن تستخدم الجبهة الشعبية دروس الاستفتاء في تدعيم الوحدة الوطنية، أصبح مجرد كرنفال انتهى بمجرد رفع العلم في سارية أمام مبنى الأمم المتحدة.

أما الإنجاز السياسي الآخر، الذي أجهض في المهد ممثلا تحديا صعبا للجبهة الشعبية، فكان الدستور الإرتري. تم استخدام آليات مشابهة لآليات الاستفتاء من أجل صياغة الدستور. فبينما كان الكل يعمل من أجل صياغة دستور وطني يرسي قواعد دولة القانون، كان الطاغية يفكر في إجهاض الحلم. حسب الرواية فإن "حادثة" إجهاض الدستور الإرتري الرسمية هي "المؤامرة" الدولية التي قادتها الوياني ضد إرتريا.

وضمن تشخيص الأزمة، نجد أن رحم الجبهة الشعبية كان وسيطا معاديا لحملين سياسيين كبيرين تم إجهاضهما مبكرا. بمحاولة تفسير إجهاض الدستور، نجد أن السبب الحقيقي ليس هو المؤامرات كما تدعي الحكومة الإرترية، بل هو أن الجبهة

الشعبية تثق في الشعب الإرتري ثقة مجتزَأة. ففي حالات الحروب واشتداد أوارها، تثق في الشعب ودعمه. وكان ذلك حالها منذ أيام الميدان غاية جولات الحرب المتعاقبة مع إثيوبيا. في مثل هذه الأوقات العصيبة، تعرف الجبهة الشعبية الشعب الإرتري وتثق بأن شِيَبَه وشبابه، رجاله ونساءه، لن يقفوا مكتوفي الأيدي أمام أي اعتداء. ففي الذكرى التاسعة للاستقلال، كانت البلاد على حافة الضياع التام، ولكن أنهار الدماء الغالية حالت دون ضياعها. رغم ذلك، تم احتلال جزء عزيز من التراب. هنا وعند المحن، "تؤمن" الجبهة الشعبية بأن الشعب الإرتري هو شعب عظيم، تزيده المحن تعاضدا وتآزرا. ولكن عندما يتعلق الأمر "بالحكم"، خاصة الدستوري منه، لا تثق الجبهة الشعبية بقدرة الشعب على الحكم. وتبرر ذلك بأن الشعب لم يرتق بعد إلى مرحلة ومتطلبات الديمقراطية الحقيقية. هذه الثقة المجزأة وذات النفس الانتهازي الكريه هي أبرز مفاصل أزمة الجبهة الشعبية وأبشعها على الإطلاق. وبناء على أن التنظيم قائم على الولاء الأعمى ولا يضع اعتبارا للكفاءة، فإن ثقته أصبحت فقط في من يتسمون بهذه السمة. وهذه السمة سمة نسبية تتغير بتغير الظروف وليس لها معايير ضابطة. ولقد عبر أحد المواطنين بحكمة عن هذا المظهر من مظاهر الأزمة بالقول بأن الجبهة "الشعبية بدلا من أن تجعل البلاد هي الوعاء، أصبحت هي الوعاء". ضمن هذا الاعتبار الاعتباطي للثقة، خلقت الجبهة الشعبية حاجزا بين المدنيين والمقاتلين. وهي تنكر حقيقة وجود نوع من الكراهية بين الطرفين. وهذا مظهر آخر من مظاهر أزمة الثقة. ولا تثق الجبهة الشعبية بإرتريّي المهجر، ولا ولن تستفيد من الكفاءات الإرترية في المهجر لأن إتاحة الفرص لهؤلاء، حسب ما تفهم هي، سوف يسحب البساط من تحت قدميها.

ومن ضمن مظاهر الأزمة عجزها عن مسايرة المتغيرات الجديدة. فالتنظيم مبني على فكرة الولاء الأعمى وليس على عنصر الكفاءة والقدرة. أي لا مكان في صفوفه لعنصر

الكفاءة أو الجدارة. فالكفاءات الإرترية القادمة بخاصة من المهجر غير موثوق فيها مطلقا ولا تسند إليها أي مسؤولية في البلاد. بعد الاستقلال وعندما سئل الرئيس عن دبلوماسيي الدولة الوليدة، أجاب بأن الّذين في الخارج ويحلمون بأن يكونوا دبلوماسيين للبلاد، عليهم نسيان حلمهم لأننا سوف نؤهل للعمل كدبلوماسيين الذين كانوا يحملون السلاح أنفسهم، وهذا ما يفسر علل الدبلوماسية التي تتبعها الجبهة الشعبية، والتي تعكس عجزها السياسي أولا وأخرا. وكان المظهر الأكبر لأزمة الجبهة الشعبية هي القطيعة العميقة الجذور مع الشباب الإرتري. وهي قطيعة تحاول رتقها بكل السبل لكن أقل ما يمكن قوله هو أن الفتق اتسع على الراقع. أغلال ما يسمي بالخدمة الوطنية والعذاب الذي يكتنفها والثمن الغالي الذي يدفعه الألوف للنجاة منها وتدمير جامعة أسمرا وتفريق الطلاب في أنحاء البلاد بحجة نشر التعليم، كل تلك كانت خناجر في قلب العلاقة التي تربط بين الجبهة الشعبية والشباب. وهي اليوم تتهافت في الخارج لكسب ود الشباب عبر ما يعرف بشباب الجبهة الشعبية. مفاصل الأزمة التي تمثلت في القطيعة المتعددة المستويات مع الشعب هي ما سبب لهذا التنظيم "الغر غرينا" السياسية التي يعانيها اليوم. أعضاء جسم التنظيم لم يعد الدم يصلها، وجفت وما عاد لها من علاج سوى البتر. خير مصداق لذلك هو أن الجبهة الشعبية لم يعد لها عضوية جديدة خاصة في أوساط الشباب. في الأخير نستطيع القول إن كل مواطن إرتري يستطيع أن يحدد مفصلا من مفاصل الأزمة. فهي أزمة متعددة الأبعاد ولكنها، في المحصلة النهائية، توفّر كل مسوغ شرعي لوضع نهاية لحكم الجبهة الشعبية للبلاد.

# إرث الطغيان وضياع الأمل

كيف يمكن، بعد عشرين سنة من الاستقلال، وصف إرتريا تحت حكم الطغيان والجبروت؟ إن إرتريا، لو كانت تعلم أن رحمها سوف ينجب ولدا عاقا كإسياس أفورقي، لتمنت لنفسها حتما العقم قبل أن يخرج من رحمها. هل هذه شهادة قاسية في حق الرجل؟ بالتأكيد كلا. إنها قاسية بقدر القسوة التي أبداها في خلال مسيرته الطويلة، منذ التحاقه بصفوف الثورة في شرخ الشباب، لحين وصوله أعتاب السبعينيّات من العمر. وهي مرحلة تقلبت فيها مسيرته لتوصله إلى سدة الحكم لينتج ملكا عضوضا لم يتخيّله الأوائل ولا الأواخر من أبناء الشعب الإرتري. بالنسبة إلى الشعب الإرتري، مبررات التطلع إلى حياة كريمة شريفة تبررها التضحيات الأليمة والدماء الطاهرة خلال مسيرة هذه الشعب البطل المدلهمة السواد. وأخيرا جاء الطاغية وحاشيته ليصادروا الحلم في ميعة الصبا. وطن علت أسواره ليصبح أسوأ السجون. أفواه مكممة والزنازين يملأها الأنين. وغيبت الأرض أجسادا أخرى كانت تحلم بغد مشرق للبلاد. وتغرب جزء آخر فأصبحت إرتريا اليوم بلا حرية ولا عدالة ولا كرامة. جور وصلف وطغيان. هذا هو إرث الجبهة الشعبية وإرث إسياس أفورقي. إنه إرث الأرض اليباب. حتما سوف يذهب الطاغية، فالطغاة الّذين فاقوه عتوا وتجبرا

مادت الأرض تحت أقدامهم وأصبحوا أحاديث، وكذلك إسياس سوف يمضي غير مأسوف عليه.

أكتب هذه السطور مشتتا بين ألم يعتصر الفؤاد وأمل يبرق تارة ويخبو تارة أخرى ليبشر بفجر جديد. وكما نقول في الأمثال بأن "العثرة تصلح الخطوات"، فهل ستصلح عثرة الجبهة الشعبية وطغيان الفرد من أحوال الشعب الإرتري المستقبلية؟

بداية، نقول إن أنهار الدماء الطاهرة والتضحيات الجسيمة وعذابات السجون والبطش والتنكيل ستكون شموسا تنير لنا الدروب. لا نشك في ذلك وإن طال ليل الظالمين. فقدَر الشعب الإرتري أن يعيش تحديا إثر آخر، ابتلاءات مغموسة بالدماء ومختومة بعذاب البحث الدائب عن التحرر والانعتاق. قديما بحث شعبنا عن خلاص وهو اليوم يبحث عن خلاص. وليس من التمني الفارغ المحتوى أن نقول بأن ليل الطغيان لا محالة زائل، فالمؤشرات التي سقناها والتي تكشف الضعف الغائر في البنى العميقة كلها شواهد على مغرب النظام، هذا النظام الذي يجلس على تله زعيم وحيد. وهذه التساؤلات والأشواق تسوقنا في تسلسل بديهي إلى التّساؤل عن صفات هذا الزعيم الوحيد الذي أورثنا هذا الألم الكبير.

إسياس أبراهام أفورقي رجل سيئ الطوية، لا يحتاج سوء طويته إلى تدليل بعد القسوة التي أبداها في حكم البلاد. إنه رجل استخدم "أحسن" ما فيه من صفات ليخلق "أسوأ" ما يمكن من عادات وممارسات ونجح في ذلك أيما نجاح. لم يكمل إسياس دراسته في كلية الهندسة بجامعة أديس أبابا باختياره. ولكنه يحس دوما أن ذلك الاختيار فرض عليه فرضا فظل، نتيجة لذلك، يعاني عقدة يكره بسببها كل من نال قسطا وافرا من التعليم. وأصبح ديدنه في الحياة التجريب والاعتداد المتهور حتى في القيادة. وأصبح كل درس يتعلمه من التجربة درسا مقدسا لا يستطيع بأي حال من الأحوال تجاوزه نحو الأحسن. بل نجح في إرغام الآخرين على الاقتداء بتجربته التي

أصبحت اليوم فوق مستوى السؤال. بناء على هذه الذّهنيّة القائمة على حالة مرضية، رسخت عند إسياس قناعة بأن الجهد والعرق والعمل والمثابرة تغني قطعا عن التعليم. وبهذا الفهم أصبح جنرالات الجبهة الشعبية يتباهون دون حياء بأنهم لم ينالوا أي حظ من التعليم وحققوا ما حققوا دون استعمال القلم والورق. عوّض إسياس تعليمَه النظاميَّ بالإطلاع النهم والقراءة. وفي وسط أُمِّيٍّ وشبه جاهل، استخدم ما توفر لديه من معارف ليخلق "هالة" من التبجيل في أوساط المحيطين به. وهذا أمر طبيعي في وسط مجموعة تدرس تاريخ الثورة الصينية ولا تستطيع التمييز بين الكومينتانغ والخمير الحمر. دمغت هذه القدرة سلوك إسياس بأستاذية مستفزة يمكن استشفافها من خلال مقابلاته التلفزيونية حيث يستطيع أن يحاضر فيها ولساعات طويلة في الاقتصاد والعلاقات الدولية ومعايير سلوك الدول وما هو كائن وما يجب أن يكون. وهو إذ يمارس هذه الرذيلة لا يضع في حسبانه أن أيا من الذين يخاطبهم يملك مثقال ذرة من الفهم.

من ناحية أخرى، يرزح إسياس أفورقي تحت طائلة وهم يثقل حِمْلُه كتفيه وهو أن الثورة الإرترية ابتدأت به وانتهت أيضا به وأن إرتريا اليوم هي وليدة عبقريته السياسية والعسكرية . ألم تكن الجبهة الشعبية، وحتى الثمانينيّات من القرن الماضي، تَعُدُّ مفجر شرارة الكفاح المسلح حامد إدريس عواتي أحد الشفتا، وضمن هذا السياق حاولت دون كلل طمس سيرته من صفحة النضال الوطني الإرتري؟ ويظن إسياس، وقد عبر عن ذلك غير مرة، بأن ذهابه سوف يعني أن إرتريا سوف تتحول إلى صومال آخر. ونجح في ترسيخ هذا الفهم لدى قطاع كبير من المقربين له والمحيطين به. بل إن كثيرا من أفراد الشعب يظنون أن ذهابه سوف يعنى نهاية إرتريا. يعيش إسياس في قمة متخيلة سامقة ويرى الناس صغارا ويرونه، من بُعد، صغيرا. على مستوى الجيش ولإطالة عمر حكمه المستبد، عمد إلى خلق إقطاعيات عسكرية

تشمر سواعدها للفتك والتنكيل. ويوم يذهب السلطان، سيحلم كل أمير من أمراء هذه الإقطاعيات بأن يكون هو الأمير القادم للبلاد، وهنا مكمن الخطر على البلاد مستقبلا. لا يشبه إسياس من طواغيت الزمان إلا نيرون والذي دوزن قيثارته اللعينة على صوت احتراق روما الحزينة ولسان حاله يقول: "من بعدي لا تصبح ولا تمسي."
سيمضي الرجل كما مضى السابقون من قبله وهل سيتبصر الشعب ويعي دربه المملوء بالألغام المميتة ؟ هذا السؤال الذي خلفه إرث الطغيان وهو التحدي الجديد أمام الشعب الإرتري للإجابة عليه عملا لا قولا.

# جدلية الثنائية المحتومة

رسخت الجبهة الشعبية خلال تاريخها معتقدا "أحاديا" ضارا بالمصلحة الوطنية. ودعمت هذا المعتقد بممارسة التنميط السياسي أو خلق الاستريوتايب. وكما أسلفنا، التنميط هو قولبة مسبقة الإعداد حاولت الجبهة الشعبية صب كل أعضائها وكوادرها فيها. ويرتكز هذا التنميط على أسس ظاهرة وأخرى خفية. أما الأسس الظاهرة فهي التي تمّ التأكيد عليها في البيان الأول أي بيان "نحنا علامانا". وفيه أن إرتريا ليست عربية وإن كانت تمت للعروبة بصلات واهية وقديمة ومنبتة. وتبعا لذلك، فإن اللغة العربية هي لغة دخيلة على البلاد. وأمّا الوطنية، فإنّ الديانة ليست هي المحدد الأساسي للانتماء الوطني. هذه هي الأسس المعلنة في البيان أعلاه. ولكن ما خفي كان أعظم. ما لم يظهر من الجبل ظل غارقا تحت البحر. ولكن ممارسة الجبهة الشعبية خلال مسيرتها أظهرته، وكما يقول الشاعر:

ومهما تكن لدى امرئ من خليقة *** وإن خالها تخفى على الناس تعلم

هذه الأسس تقوم على أن إرتريا، هذا الوطن الذي لا يمت بصلة إلى محيطه الجغرافي، هو وطن لغته الوحيدة والرسمية هي التقرينية، وأن من لا يجيد هذه اللغة ليس إرتريا، لأنها أصبحت على يد الجبهة الشعبية هي المقياس الأول للمواطنة الإرترية. وليس غريبا ضمن هذا السياق أن يسأل غير الناطق بها عما إذا كان إرتريا حقا!! وصار

بعض الأجانب بدورهم يسألون هذا السؤال الغريب، ضمن السياق العبثي الذي قامت الجبهة الشعبية بصنعه، ليس بغريب لأن اللغة الرسمية لإرتريا اليوم هي التقرينية شاء من شاء وأبى من أبى.

فيما يخص المساواة بين القوميات الإرترية في غير المجال الثقافي، فلقد تناول الكثيرون هذه المسألة وأشبعوها دراسة وتحليلا ولكنني أشير هنا إلى مسألتين بهذا الخصوص: الأولى هي أن الجبهة الشعبية، وبعد التحرير، احتاجت إلى كادر متعلم وسيط في مجال الإدارة، خاصة في الوزارات المختلفة، فماذا كانت سياستها بهذا الخصوص؟ في سنتي 1995 و 1996، تم تعليق إعلانات في السفارة الإرترية في أديس أبابا، باتّجاه الإرتريين من خريجي مؤسسات التعليم الإثيوبية المختلفة، بغرض التقدم لشغل وظائف مدنية متعددة في إرتريا. وعندما بدأ الراغبون في التقدم لشغل الوظائف المذكورة، لم يتم رفض أي واحد منهم بل تم قبولهم جميعا وتم توقيع عقود العمل المختلفة معهم داخل مبنى السفارة، علما أنّ جزءا كبيرا من هؤلاء لم يكن يجيد اللغة الرسمية لإرتريا وهي التقرينية. ولكن ما شفع لهم بالدرجة الأولى، هو أنهم من القومية التقرينية ومن خريجي المؤسسات التعليمية الإثيوبية. وتم قطع تذاكر سفرهم إلى أسمرا على نفقة الوزارات المعينة لهم. وحال وصولهم إلى أسمرا، تم تسكينهم في فندق لقسي، أكسوم سابقا، في وسط أسمرا، وبدأوا في مزاولة العمل وهم مقيمون في الفندق. وبعد ذلك، قامت كل وزارة بإسكان موظفيها في مساكن حكومية يسيرة الأجرة، وقامت الحكومة الإرترية بصرف مخصصات مالية لهم قبل البدء بالعمل في الوزارات. كل هذا تم بتخطيط مسبق ومدروس. في هذه الأثناء، تم إقصاء كل الإرتريين من خريجي جامعات الشرق الأوسط (السودان، السعودية، ليبيا، العراق ودول أخرى) من التقدم للوظائف نفسها إذ لم تشهد سفارات إرتريا في أي من هذه الدول حملة حكومية لتوظيف إرتريين وجلبهم للعمل في الداخل. ليس ذلك

فحسب، بل الذين قدموا على نفقتهم الخاصة للعمل في أسمرا وقدموا شهاداتهم، لم يقبلوا سوى عدد ضئيل منهم للعمل في الدوائر الحكومية. أما الجزء الأكبر فقد حمل شهاداته وعاد من حيث أتى. وتم قبول أغلب هؤلاء في وزارة التعليم والزراعة رغم أن بعضهم كان يحمل مؤهلات في مجالات أخرى.

هذه الممارسة تعكس فهم الجبهة الشعبية وتمييزها لأبناء قومية التقرينية على حساب أبناء القوميات الأخرى. ويمكن التدليل على حال سلاح الجو الإرتري، ففي هذا السلاح لا يوجد أي "طيار" من غير أبناء القومية التقرينية. حتى الطيارون من أبناء القوميات الأخرى، والذين يحسبون على أصابع اليد الواحدة، تم تخفيض درجاتهم الوظيفية ليصبحوا فنيين أرضيين، أو تم توزيعهم على وظائف مكتبية لسبب بسيط تؤمن به الجبهة الشعبية وهو أن أبناء القوميات الأخرى غير جديرين بالثقة للعمل في قطاع حيوي كسلاح الجو الإرتري.

بالقدر نفسه، وزعت الجبهة الشعبية المنح التي خصصها البنك الدولي لتطوير الكادر البشري الإرتري في جنوب إفريقيا، على أبناء القوميّة التقرينية ونال أبناء القوميات الأخرى نصيبا ضئيلا منها. أما عن المنح الدراسية في اليابان والدول الأوربية وأمريكا الشمالية واستراليا، فهي محرمة قطعا على غير أبناء القوميّة التقرينية. تمثل هذه الممارسة الجانب غير المعلن من سياسية "نحنا علاماناا" التي لم تغيرها الجبهة الشعبية منذ نشأتها كقوات التحرير الشعبية حتى اليوم. فعندما يقف الرئيس في منصة إستاد أسمرا ليخاطب المواطنين في الداخل والخارج باللغة التقرينية، فهو يقول بلا لبس أن لغة البلاد هي لغته فقط وليذهب الآخرون إلى الجحيم. تظل مسألة اللغة هي الوجه الأبرز للتمييز والحرمان الذي تمارسه الجبهة الشعبية في حق الآخرين. وهذا لا يمنع بروز أوجه أخرى للتمييز تتمثل في توزيع السلطة والثروة والنمو غير المتكافئ للأقاليم الإرتريّة ويظل الحرمان الثقافي هو الأكثر إثارة للتململ والسخط.

تظل مسألة اللغة بصورة عامة واللغة العربية بصورة خاصة مسألة شائكة وذلك نتيجة للتسييس الذي رافقها منذ البداية. وأحسب أن مسألة اللغة اعتُبِرَت "تخندقَ سياسة وهوية" إزاء الهجمة الشرسة لحزب الإندنت، وهي تحتاج اليوم لنقاش هادئ بعيد عن التعصب، والحقيقة التي تكابر الجبهة الشعبية في رفضها هي أن اللغة العربية تمثل عنصرا مكونا في هوية الشعب الإرتريّة وهو أمر يحظى بقدر متنام من "التراضي" الشعبي على عكس ما تؤمن به الجبهة الشعبية، ويزداد هذا التراضي كلما زادت الهجمة على اللغة العربية. فعندما أخذت جبهة التحرير الإرترية بهذا التراضي واعتبرت ثنائية اللغة من أسس الحياة في إرتريا، وقفت الجبهة الشعبية ضده بكل ما أوتيت من قوة معتبرة أن هذه الثنائية صنيعة استعمارية بريطانية تستهدف وحدة الشعب الإرتريّ وكأن وحدة الشعب الإرتريّ قالب تقريينٌّ صرف لا يقبل أي بديل آخر.

إنكار الجبهة الشعبية لهذه الثنائية التكوينية ينم عن إنكار الجبهة الشعبية للثنائية الدينية المكونة للشعب الإرتريّ والتي تقسم البلاد إلى مرتفعات مقابل منخفضات، وهي بذلك تنكر حقائق التاريخ والجغرافية. وتبدو الجبهة الشعبية أكثر شبها بثور هائج يناطح حائطا صلدا ليوهنه وما يوهن إلا رأسه. الإنكار والتعتيم الذي فرضته الجبهة الشعبية على هذه الثنائية أدى إلى ظهور "ثنائيةِ أزمة" إن جاز التعبير أكثر ما تبدى في الاستخدام الباثولوجي لمصطلحي "نحن" و"هم"، أي الأنا المقموع مقابل الهو القامع، أو ظهور إشكالية وعي بالأنا مقابل الآخر في سياق غير صحي ومشحون بكل مقومات العداء، مما زاد في تصدع وشروخ جدار الوحدة الوطنية. وزادت الجبهة الشعبية، عبر ممارساتها التفريقية، من تصديع جدران الوحدة الوطنية، وزرعت كل أسباب التنافر المستقبلي بين مكونات الشعب الإرتريّ التاريخية.

أحسب، ولا أظنني مخطئا، بأن الجغرافية السياسية لدولة إرتريا تضع ثنائيات تاريخية لا سبيل لطمسها. وأول هذه الثنائيات هي انقسام الشعب بين سكان في المرتفعات وسكان في المنخفضات، وهذا إقرار لحقيقة قديمة وليس لشيء جديد. ولكن الإقرار بالتمايز الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والقيمة الناتجة عن هذه التمايزات هو ما يجب التفكر فيه بصورة تتطلب شجاعة أكثر ونضوجا فكريا. ولا تقود النتائج المتولدة عن هذه التمايزات حتما إلى التصادم، بل يعتبر التصادم مجرد "حالة" من حالات التفاعل ضمن الكيان الإرتريّ الواحد. ففي ظل غياب مفهوم "الوحدة ضمن التنوع"، أصبح التصادم الثنائي انعكاسا لحالة التجافي مقابل حالة التقارب الوطني. وأصبح التجافي المتولد عن حالة الصدام هو المعبر الحقيقي عن سياسة التنميط والتوحيد القسري التي تتبعها الجبهة الشعبية. فبينما كانت تجربة جبهة التحرير الإرتريّة هي تجربة المنخفضات بتراكمها الإيجابي والسلبي، فإن الجبهة الشعبية تظل هي تجربة المرتفعات بتجلياتها المختلفة.

يرى البعض بأن تناولي لهذه الجوانب من مكونات إرتريا الثقافية تعسف يبتسر "سمو" المفاهيم الوطنية. ولكنني أدفع هذه الحجة بالقول بأن الواقع في إرتريا اليوم يحتاج إلى منظار جديد لفهم التاريخ أولا، وفهم ما ترتب على هذا التاريخ ثانيا، أي فهم تحليلي بنيوي لما يدور في إرتريا اليوم. ضمن هذا الفهم، تنكر الجبهة الشعبية ثنائية أخرى عميقة الجذور وهي ثنائية المسيحية والإسلام. كان من أبجديات التفاعل الديني في إرتريا احتفاظ كل طرف بموروثه الديني في حالات تفاعل اتسمت حينا بالصدام وحينا آخر بالتعايش حسب المؤثرات التاريخية التي تفضي إلى كل حالة على حدة. ونجد أن حالة الصدام والتعايش، مما يمكن أن يطلق عليهما حالتي التجافي والتقارب بين هذين المكونين، كان يحددهما الوعي ودرجة التسامح وعامل رئيس آخر ألا وهو التدخل الخارجي. هنا يمكننا تلمس علاقة طردية بين المكونات. فكلما قلت

درجة التسامح والوعي وزاد التدخل الخارجي كلما زادت احتمالات التجافي والاصطراع. وكلما زادت درجة التسامح والوعي وقل التدخل الخارجي زادت احتمالات التقارب والانجذاب. هذه هي فيزياء الواقع الإرتريّ التي لم تألُ الجبهة جهدا في طمسها في محاولة لإنكار ثنائيات الواقع الإرتريّ. ففي الميدان وحسما للخلاف، تم تنحية يَوْمَيْ العطلة الدينية المتمثلين في يومي الأحد والجمعة كَيَوْمَيْ عطلة رسمية. ولكن بعد التحرير، عادت إلى يومي العطلة المسيحية تحججا بأن وتيرة العالم تسير وفقا لهذا الترتيب. مع زيادة حدة الكبت الديني والقومي في إرتريا، برزت هذه الثنائية بفيزياء غريبة لا تستطيع الجبهة الشعبية التحكم بعناصرها. وما تصر الجبهة الشعبية على رفضه، هو أن الاعتراف والإقرار بهذه الثنائية ليس بالضرورة "مهددا" للوحدة الوطنية. إن عوامل التجافي والتقارب الاجتماعي، إن صح التعبير، "مختبرية" يمكن التحكم في شروطها، ولكن الجبهة الشعبية تنسف المختبر من أساسه. وعندما يطل الوجه القبيح لهذه الثنائية في البروز، لا تجد الجبهة الشعبية إلا أدوات التجريم والإرهاب لمعالجة الأزمة وهي بذلك تصبح كمن يصب الزيت على النار.

أي تجربة تالية لتجربة الجبهة الشعبية عليها أن تعرف بأن إرتريا ذات مكونات ثنائية بطبيعة جدلية محتومة. البلاد كطائر جميل لا يستطيع الطيران دون جناحين، جناح في المنخفضات وآخر في المرتفعات، جناح يشدو بالعربية آخر يغرد بالتقرينية، وجناح عليه وشم الصليب وآخر منقوش عليه لا إلٰه الإ الله.

مجمل القول إن عقلية "التنميط" السياسي والثقافي التي ميزت الجبهة الشعبية خلال مسيرة تجاوزت الربع قرن، أوصلت التفاعل السياسي الإرتريّ إلى طريق مسدود. فما هي احتمالات المستقبل؟

# خيار العلمانية

تدعي الجبهة الشعبية اليوم بأنها تقود دولة علمانية تفصل الدين عن الدولة. وتعتقل كلّ داعية ديني بتهمة إثارة الفتنة وتفتيت الوحدة الوطنية. تحت هذه المبررات، حاربت الجبهة الشعبية الإسلام في إرتريا، وقامت عمليا بسجن مدرسي اللغة العربية والدين لمدة غير محدودة. وحجرت على أموال الوقف الإسلامي وقيدت التعليم الديني في الداخل والخارج (المنح الدراسية للأزهر الشريف) وعرقلت بناء مساجد ومعاهد دينية جديدة. وهي عندما تمارس هذا التعسف غير المبرر، تستند على حجة العلمانية والوحدة والوطنية.

نقول أولا بأن العلمانية لا تقضي بفصل مؤسسات الدين عن الدولة. حتى في الغرب، لم يُمنَع التدين الفردي والجماعي ولكن حُدِّدَتْ علاقاته بمؤسسات الدولة فقط. ولا تحد العلمانية من النشاط الديني بأي شكل من الأشكال باعتبار أنّ ذلك من مرتكزات حقوق الأفراد والجماعات. والعلمانية هي وليدة الحداثة ودولتها الديمقراطية كما أنّها السمة الأبرز للمشروع الحداثي في الغرب. وضمن هذا السياق، فالحداثة والعلمانية منجزات تاريخية غربية خالصة ليس لإرتريا دور فيها. ولأن النتائج تتبع المقدمات، فإذا كانت الحداثة سبقت العلمانية ومهدت الطريق لها، فأين إرتريا من الحداثة التي، من أهم مظاهرها، احترام حقوق الإنسان والديمقراطية

الاجتماعية والسياسة؟ تقتضي العلمانية فصل مؤسسات الدين عن مؤسسات الدولة وليس في إرتريا مؤسسات دولة حتى يتم فصل مؤسسات الدين عنها!

وليس المقصود بالمؤسسات هنا مؤسسات السلطة من سلطة تنفيذية وأجهزة قمع تمتلئ بها إرتريا وما شابهه، بل الأسس الوطنية التي تقوم عليها المؤسسات كقاعدة التراضي الوطني العريض وشرعية الدولة ومؤسساتها وتجذرها في الواقع الاقتصادي والاجتماعي العام. الجبهة الشعبية، بكل سياساتها في كل النواحي، لا تستطيع إنشاء دولة علمانية تعتمد التدين المدني، كمظهر حقيقي للعلمانية، أساسا للدولة الحديثة. بل حتى على مستوى السيادة الّتي هي أبرز مظهر من مظاهر الدولة الحديثة، لم تستطع الجبهة الشعبية هضمها وتمثلها جيدا. ففي أثناء الحرب الحدودية، فقدت الجبهة الشعبية السيادة الفعلية على ربع مساحة إرتريا وأعادت تكرار تجربة الانسحاب الاستراتيجي التاريخية في سياق مختلف، جاهلة بأن عنصر السيادة الوطنية أبرز مظاهر الدولة الحديثة التي تدعي العلمانية.

تدعي الجبهة الشعبية بأن الشرط التاريخي الذي يستوجب نشوء الديمقراطية السياسية لم تبلغه إرتريا بعد. وتحاول الالتفاف على عدم توفر هذا الشرط التاريخي باعتماد سياسة "حرق المراحل" والاعتماد على الذات وخلق سياسات اقتصادية عبارة عن طلاسم لا يمكن فهمها مطلقا. من الطبيعي وضمن هذا السياق التاريخي أن لا يتفق ادِّعاء الجبهة الشعبية للعلمانية مع درجتي التطور الاجتماعي والسياسي في إرتريا، وهي ادعاءات سياسية مرحلية الهدفُ منها الحجر على الحرية الدينية تحت مسميات زائفة.

# هل من الممكن أن تفقد إرتريا استقلالها؟

لم أرد بحال من الأحوال إنهاء هذه المجادلة بهذا السؤال المخيف، ولكن كل حادب على مصلحة البلاد عليه أن يسأل نفسه هذا السؤال. من الطبيعي أن يولد هذا التساؤل مشاعر غضب واستياء لدى كل ارتري غيور، وتعبر مشاعر الغضب والاستياء "الصادقة" هذه عن قيمة السؤال وأهمية الإجابة عليه أيضا من زاوية أخرى. ربما يكون هذا السؤال من ضمن الحقائق المؤلمة التي أشرت إليها في المقدمة، ولكن يظل الواقع كما أشرت أيضا أكثر إيلاما.

كيف إذاً ولماذا يمكن لإرتريا أن تفقد استقلالها؟ لو أخذنا قواعد المرور كدليل إرشادي لعرفنا بأن الحادث المروري يمكن أن يحدث بسبب علة في المركبة أو السائق أو الطريق أو الطقس. ضمن هذا الدليل الإرشادي علينا أن نسأل أنفسنا: من يقود مركبة إرتريا اليوم، وفي أي طريق، وفي ظل أي طقس محلي وإقليمي ودولي؟

كلنا يعرف القائد وقيادته المتهورة وطريق الهاوية الذي تتسارع البلاد إليه. ولكن لنلقِ نظرة فاحصة إلى المحيط الذي تسير فيه مركبة إرتريا نحو الهاوية. ليس هناك من يندم على فقدان إرتريا استقلالَها سوى الشعب الإرتري! فقدان إرتريا لاستقلالها يعني عودة البحر لإثيوبيا وعودتها إلى البحر. فقدان إرتريا استقلالها يعنى السلام الدائم لليمن والسودان، شماله وجنوبه، وجيبوتي. فقدان إرتريا لاستقلالها يعنى

استراحة الدول العربية من هواجس العلاقات الإرترية الإسرائيلية والإيرانية. فقدان إرتريا لاستقلالها لا يعنى سقوط حليف استراتيجي للولايات المتحدة أو إسرائيل أو روسيا. بصريح العبارة، ليس هناك من يؤسفه ضياع استقلال إرتريا سوى الشعب الإرتري. ضاع استقلال إرتريا مرة في الخمسينيّات، ويمكن أن يضيع مرة أخرى إذا توفرت عوامل الضياع، وأولها حكومة تقود البلاد نحو الضياع. ولنعِد شريط الذاكرة مرة أخرى؛ فعندما فقدت إرتريا ربع أراضيها في الحرب مع إثيوبيا، مَنْ مِنَ الدول ناصرها أو وقف إلى جوارها؟ وإذا تكرر هذا السيناريو اليوم، فمن الذي يقف إلى جوارها وهي أشد عزلة من الأمس؟

قد لا تسعى كل الدول إلى أن تفقد إرتريا استقلالها. وهناك من يعمل على أن تفقد استقلالها. وسوف يرحب بفقدان هذا الاستقلال الكل حتى حلفاء إرتريا الحاليون. في حال فقدان إرتريا لاستقلالها، سوف يعاودون ترتيب أوراقهم بناء على الواقع الجديد.

إن أهم سبب يمكن أن تفقد إرتريا استقلاله بسببه هو بؤسها الراهن وعدم قدرتها على حماية نفسها وشعبها.

الوسيلة التي يمكن أن تفقد إرتريا استقلالها بها هي الاحتراب الأهلي الذي بذرت الجبهة الشعبية بذوره وسقت نبتته الشيطانية. وستظل هذه العوامل الخارجية والداخلية قائمة أكثر من أي وقت مضى. إن وضع الجيش الإرتري اليوم لا يسمح له بالصمود أمام أي حملة عسكرية وحماية البلاد. أما الشباب فليس له مصلحة في الدفاع عن بلاد لا يجد حريته فيها. خلقت الجبهة الشعبية حالة اغتراب في وسط الشعب الإرتري يمكن أن تمهد بكل سهولة لضياع البلاد وفقدانها لاستقلالها. لقد خونت الجبهة الشعبية الإرتريين وجردتهم من حقوق المواطنة، وهؤلاء سوف ينتظرون نهايتها على يد من يكون. وإذا تعاملت الحكومة الإرترية مع أي عدوان على البلاد بعقلية الانسحاب الاستراتيجي "الميدانية" فعلى البلاد السلام. ليس لإرتريا

اليوم صديق حميم يحرص على سيادتها ووحدة أراضيها، ومن يبتسمون لإسياس أفورقي في الخرطوم يفعلون ذلك على مضض متمنين حلول أجله عاجلا غير آجل.
سيناريو الكارثة موجود ولكن ما الذي يمكن فعله بخصوصه، هذا السؤال الذي يجب أن يجيب عليه كل إرتري غيور على وطنه؟

# عود على بدء: السياق الظالم للتفاعل

إن فهم آلية عمل الطغيان داخل سياق التفاعل السياسي الإرتري يخدم هدفين نبيلين أولهما هو إدراك الجذر الفلسفي الذي تتكئ عليه شجرة الطغيان الفاسدة من أجل اجتثاثها من الجذور، والهدف الثاني تطهير تربة التفاعل السياسي الإرتري حتى لا تنبت نبتة طغيان أخرى.

الواجب الأول يحوز قصبَ السبق. فإذا تم إنجاز الجزء الأول يمكن أن نقول بأن جزءا كبيرا من الجزء الثاني تم حله إذ إن إدراك المشكلة وأبعادها المختلفة يمثل نسبة 50٪ من الحل. ويمثل 25٪ المعالجة وتكون 25٪ الأخيرة لمنع تكرار التجارب الفاشلة.

لقد تم إرساء البنية الأساسية للتنظيم وتفصيلها لتتناسب مع الفرد الطاغية. بهذا الصدد أسوق جدلا يبرهن على أن المنظومة/الأداة هي التي أصبحت البنية العميقة للطغيان في إرتريا. أي يترتب على ذلك أن ذهاب الطاغية لا يحل المشكلة: لماذا؟

يمثل انشقاق إسياس أفورقي عن جبهة التحرير الإرترية وتأسيس قوات التحرير الشعبية، هذا الانشقاق المدروس والمعد له سلفا، انعكاسا حقيقيا للقيم السياسية التي يتبناها إسياس أفورقي والتي تتناقض حتى الموت مع القيم السياسية والاجتماعية التي تبنتها جبهة التحرير الإرترية، وهي قيم تعكس أيضا المحيط المكون لها. ولإيضاح

هذا السياق التفاعلي، دعونا نستعير نسقا يمكن عبره فهم آلية العمل السياسي التي أسست لطغيان إسياس أفورقي.

باستعارة مفهوم المتضادات البينية Binary Oppositions، وهو مفهوم يدرس المتضادات التي تقوم بإقصاء المتضاد الآخر Mutually Exclusive Opposites في علم الأنثروبولوجيا الثقافية. ومؤداه أن وجود مفهوم مضاد يؤدي إلى بيان/إلغاء مفهوم آخر كالنور والظلام والوجود والعدم حيث لا يتفق المفهومان وجودا. ويمكن الاستدلال على الثاني بالأول بينما يلغي أحدهما الآخر مطلقا. ضمن هذا المفهوم، نقول إن الجبهة الشعبية خلقت بيئة لحدوث وتواتر المتضادات الخطية. وأصبح سياق التفاعل السياسي الإرتري، منذ السبعينيّات وقيام الجبهة الشعبية بإقصاء جبهة التحرير الإرترية وحتى تحرير البلاد، سياقا محكوما بإقصاء الآخر، وهو مفهوم يجسد آلية عمل المتضادات الخطية.

لو عدنا إلى تفحص سياق التفاعل السياسي الإرتري في الأربعينيّات والخمسينيّات، لوجدنا أنه اتسم بالاصطراع والاستقطاب التخندقي. مثلا: اعتمد دعاة الوحدة مع إثيوبيا على الأداة السياسية المتمثلة في حزب الوحدة "الاندنت" والموارد المتاحة له لشن حرب ضروس على دعاة الاستقلال وأغلبهم من المسلمين والوطنيين من أبناء المرتفعات. اعتمدت توجهات حزب الوحدة على "إقصاء" الآخر المنادي بالاستقلال وذلك باتباع الإرهاب، مما دفع الآخر إلى التجمع في حملة استقطاب "تخندقت" سياسيا وراء الرابطة الإسلامية والكتلة الاستقلالية، وثقافيا وراء اللغة العربية كحامل ثقافي لقيم المسلمين إزاء الآخر. لم يتسم سياق التفاعل السياسي حينها، في مجمله، بإنتاج متضادات خطية مطلقة، لأن تلك الفترة شهدت وجود المبعوث الأممي البوليفي إدواردو إنزو ماتنزو الذي لعب دور الوسيط التفاوضي لتخفيف حدة الاحتقان السياسي، وللعمل بشكل لا تلقائي على منع السياق من التدهور نحو سفح إنتاج

المتضادات الخطية الإقصائية. فبينما كان موقف حزب الوحدة من اللغة العربية يتسم بإنتاج متضاد خطي يقصي اللغة العربية لحساب التقرينية أو الأمهرية، تبنت الكتلة الاستقلالية اتجاها مغايرا غير إقصائي اعتمد على ثنائية اللغتين العربية والتقرينية مما أدى إلى منع السياق التفاعلي من الانحدار إلى خط المتضادات الخطية.

الفترة اللاحقة اتمست بوجود سياق تفاعلي مشوش. على المستوى الثقافي، تبنت جبهة التحرير الإرترية ثنائية اللغتين العربية والتقريبية كمحدد أساسي للهوية الوطنية الإرتري ذات الطابع المزدوج. وهي بهذا سلكت خطا يمنع ظهور سياق تفاعلي يؤدي إلى إفراز متضادات خطية إقصائية. أما على مستوى الممارسة السياسية، وبإعلانها الحرب على التجمعات التي انفصلت عنها، نجد أنّها أوجدت متضادات خطية دفعت ثمنها دمارا في النهاية. ولا يمكن تفسير منطق إنتاج المتضادات الخطية السياسي داخل الجبهة بمنأى عن إفرازات الواقع السياسي في الأربعينيّات والخمسينيّات، إذا إنها جنحت إلى اتخاذ سياسات "عقابية" ضد أبناء المرتفعات كرد فعل على سياسات حزب الوحدة من ناحية، وحاولت سياسيا فرض "مسار" للوحدة الوطنية. فالجبهة عانت على مستوى اللاشعور الجمعي المكون لها "رعبَ" انشقاق الآخر، وشل أداة الثورة المتمثلة فيها، في المهد. قامت الجبهة الشعبية بمنهجة عدائها لجبهة التحرير باتهامها بإنتاج متضادات إقصائية، وحقيقة كان هذا على المستوى السياسي، ولكن إقرار جبهة التحرير للغتين وطنيتين في إرتريا يهدم الفرضية التي أسستها الجبهة الشعبية والتي بموجبها أقصت جبهة التحرير الإرترية من الميدان.

إن الطريق إلى جهنم مفروش بالنوايا الحسنة. التكتيك السياسي لجبهة التحرير كان ينتج سياق متضادات خطية إقصائية دون جدال، ولكن هذا السياق كان يهدف إلى "توحيد" الكلمة حتى لو أدى إلى إقصاء وتصفية الآخر. أما على الصعيد الإيديولوجي فنجد أن الجبهة لم تقفز على منطق الواقع الثنائي التكوين. ويمكن القول بأن النهج

الإقصائي السياسي لجبهة التحرير الإرترية كان وليد "أمومة سياسية" اتسمت بدرجة كبيرة من القسوة. ليس هذا دفاعا عن جبهة التحرير فسياسية جبهة التحرير لا تترك حيزا للدفاع عنها، ولكن ضمن شروط دراسة التفاعل السياسي الإرتري، تظل هذه التجربة بحاجة إلى تقصٍّ ودراسة عميقين. والسؤال الذي نرى أن الإجابة عليه تلقي ضوءا على شروط التفاعل السياسي الإرتري هو: هل كانت تجربة الجبهة الشعبية مشابهة لتجربة جبهة التحرير؟ سياسيا، استخدمت جبهة التحرير الإرترية الحرب الأهلية "لفرض الوحدة والمحافظة على أداة الثورة". ونبل الهدف لا يبرر الوسائل التي اتخذت من أجل تحقيقه. من ناحية أخرى، الحرب التي شنتها الجبهة الشعبية والتي انتهت بإقصاء جبهة التحرير الإرترية لم تكن حربا ذات غرض توحيديّ. لماذا ؟ لأن السياق التفاعلي كان سياق متضادات خطية سياسية وثقافية، على عكس سياق التفاعل داخل جبهة التحرير الذي كان ينتج متضادات خطية متناحرة على مستوى التكتيك السياسي. تمثل الإقصاء السياسي للجبهة الشعبية في إخراج جبهة التحرير من الساحة الإرترية، والإقصاء الثقافي تمثل في تعميم قيم المرتفعات ولغتها على حساب قيم المنخفضات ولغتها.

على صعيد البنية التحتية للتنظيم وباستعارة مفهوم تحالف المجموعات المضطهدة الذي أوجده المنظر السياسي نيكولاس بولانتزاس (1936-1979)، نجد أن الطبقة الحاكمة، وضمن تحالفاتها من أجل الحكم، تحتاج إلى (تراضي) الفئات المحكومة والمسحوقة لأن القسر ليس هو الأداة الوحيدة لإنتاج تراض بين الحاكم والمحكوم. وضمن هذا السياق، فسر بولانتزاس دور البرجوازية الصغيرة الجديدة. فهي أولا تعزز تحالفها مع الحكام وهي بذلك تعزز قدرة الطبقة الحاكمة. من ناحية أخرى، تقوم هذه البرجوازية بالإضرار بالبروليتاريا لأنها تمنعها من تنظيم نفسها لأن البروليتاريا تعيش/تنخدع بكون الطبقة البرجوازية حليفة لها، ويضيع تبعا لذلك جهد

البروليتاريا في دعم هذا التحالف. والحقيقة هي أن البرجوازية تضع نفسها في موقف طبقي متناقض عبر "تماهيها" مع الطبقة المسيطرة.

إذا أخذنا هذا السياق السياسي التفاعلي وطبقنا شروطه على واقع الجبهة الشعبية، نجد أن الملتزمين بخطها السياسي من أبناء المنخفضات، وبصورة خاصة "نخبة سمهر" الحضرية، قد مارست صفة "التماهي" في الطبقة الحاكمة وهي الأكثر وضوحا داخل التنظيم. وهذا التماهي يجسد رضا بسياق المتضادات الخطية الذي تعيد إنتاجه الجبهة الشعبية بصورة خاصة بعد النجاح في إقصاء جبهة التحرير الإرترية، ومن ثم تحقيق الاستقلال ليعم النهج الإقصائي، وبدون استحياء، كل مناحي الحياة في الدولة الوليدة. فكانت الدولة الوليدة ممتلئة بالمتضادات الخطية: مقاتلين/مدنيين، مقاتلين/ خدمة.

السياق التفاعلي المضاد لسياق المتضادات الخطية هو سياق التفاعل السياسي القائم قناعة وفعلا على مبدإ "الوحدة الطوعية ضمن التنوع". هذا السياق يتطلب تسامحا اجتماعيا وسياسيا ويلغي مفهوم إقصاء الآخر، سواء على المستوى السياسي أو الثقافي، ويشكل تحديا أمام الفعاليات السياسية الإرترية في المستقبل خاصة مع إرث من المظالم لا يتناسب وحجم البلاد الصغير.

المطلوب اليوم إنتاج سياق التفاعل القائم على التعايش مقابل سياق المتضادات الخطية الذي ساد منذ السبعينيّات حتى اليوم وهو السياق الذي نبتت وتمددت فيه بذرة الطغيان.

# خاتمة

خمس محطات قبل الهاوية.

قبل التوقف في نهاية هذا التحليل في المحطات الخمس الأساسية لمحاولات الإصلاح داخل الجبهة الشعبية، نرى لزاما علينا أن نطرح سؤالا جوهريا يدخل في لب التفاعل السياسي الارتري، وهو بعد هذه المسيرة الطويلة للتنظيم هل يمكن إصلاح الجبهة الشعبية؟

يمكننا الإجابة على هذا السؤال بالتوقف عند خمس محطات أساسية للإصلاح داخل الجبهة الشعبية منذ تأسيسها وحتى الآن وقبل الوصول إلى النفق المظلم المؤدي إلى الهاوية.

نقول بداية إن سياقا طبيعيا لتطور الجبهة الشعبية كان من المفترض أن يحوّل التنظيم من تنظيم عسكري ذو قوة ضاربة إلى حزب سياسي يعتمد الممارسة السياسية السلمية للبقاء في السلطة. ومن خلال تناولنا لتجربة التنظيم في الصفحات الماضية تأكد لنا بأن سياق تطور التنظيم لم يكن متساوقا من الناحيتين العسكرية والسياسية، لذا كان من الطبيعي أن ينتهي هذه النهاية المأساوية التي أدخلت البلاد في نفق مظلم.

وقبل الولوج إلى هذه المحطات الإصلاحية حري بنا أولا الإشارة إلى المطالب التي طرحها البعض بعد الاستقلال من داخل التنظيم وخارجه والتي نادت بفكرة تحول التنظيم من تنظيم ثوري عسكري إلى حزب سياسي وتهيئة الأرضية الملائمة لتداول سلمي للسلطة، وللأسف انتهى كل أولئك إلى التهميش أو السجن أو النفي.

لو عدنا إلى الوراء لتفحص محاولات الإصلاح داخل التنظيم لوجدنا أنها انتهت نهايات مأساوية، مؤكدة بأن التنظيم ليس لديه استعداد للتحول والإصلاح. كان هذا ديدنه في السابق، وزاد تمسكا بنهجه المضاد للإصلاح وبروح عدوانية تزداد شراسة يوما بعد يوم.

في المحطة الاولى وكما رأينا قامت الجبهة الشعبية بالقضاء المبرم على مجموعة (الـمَنْكَع) بل وضمنت بعد القضاء عليها بأن أي محاولة للإصلاح لن تتكرر مرة أخرى، فعلا كان التعامل الوحشي مع مجموعة المنكع مخيفا لدرجة أن الجبهة الشعبية أخافت وأرعبت كل من توفرت لديه نوايا للإصلاح داخل التنظيم.

لم تستطع البرجوازية الصغيرة ونخبة التكنوقراط والتي مثلت الموجة الثانية من الدفعات التي التحقت بالتنظيم من القيام بأي دور سياسي يذكر والسبب في ذلك يعود أساسا لعدم الثقة من قبل التنظيم في هذه الفئات الاجتماعية إضافة إلى الوحشية التي قضت بها الجبهة الشعبية على حركة المنكع.

أصبح المسرح خاليا من أي منادين بالإصلاح لمدة عقدين من الزمان حتى فجر يوم 23 مايو 1993 هذا اليوم الذي مثّل فيه تمرد وحدات من الجيش الشعبي المرابطة في أسْمَرا المحطة الثانية للإصلاح، طرحت هذه الوحدات المتمردة مطالب إصلاح أحوال المقاتلين. وكما هو معلوم قامت قيادة التنظيم بضرب التمرد بيد من حديد وسجنت القائمين به لمدد طويلة ودون محاكمة عادلة.

في الحقيقة لم تتوفر مادة مكتوبة بالقدر الكافي بما يسمح بتناول ودراسة هذه المحاولة. على العكس من ذلك عتّمت الحكومة على هذا التمرد ومطالبه مما أدى الى نسيانه حيث لم يعد يُذَكّر به بين الفينة والأخرى سوى الفنان (وَدْ تُخول). المحطة الرابعة والتي انطبعت في وجدان الشعب الارتري وأكدت له بأن الجبهة تنظيم ذو يد ملطخة بالدماء وقلب أسود قاس.

محطة (مايْ حَبار) هي المحطة المؤلمة والتى قام فيها مُعَوّقو حرب التحرير الشعبية بالتعبير عن مطالبهم المستحقة في حياة كريمة أمام الحكومة. هؤلاء الابطال من المعوقين أعطوا البلاد والتنظيم أرواحهم وأصيبوا بعاهات مستديمة حرمت الكثير منهم من ممارسة حياة طبيعية بعد التحرير.

قامت الحكومة بعد الاستقلال بإيوائهم في معسكرات متناثرة، ولم تلبِ مطالبهم الحياتية الملحة، مما دفعهم إلى التمرد. فكانت ردة فعل الحكومة قاسية بصورة لم تخطر على بال، حيث قامت وحدات من الجيش بإطلاق الرصاص الحي على هؤلاء المعوقين مما أدى إلى استشهاد نفر منهم فيما أصبح يعرف بمجزرة مايْ حَبار.

أكدت هذه المجزرة المرعبة بأن الجبهة الشعبية سوف (لن ترحم) أو تتساهل مع أي مبادرة للإصلاح أو المطالب الشرعية. انتهت المجزرة بشكل مؤلم ترك أثرا غائرا في نفوس الشعب الإرتري. وأصبح الإنذار والذي مضمونه (اذا لم ترحم الجبهة الشعبية معوَقيها، فهل يمكن أن ترحم الأصحاء؟)

كان من الطبيعي أن تُلجم هذه المجزرة الوحشية وأن تُخرس كذلك أي مطالب مشروعة للإصلاح، ولكن تراكم المظالم ودخول البلاد في نفق مظلم فتح الطريق أمام المحاولة الرابعة وقبل الأخيرة للإصلاح داخل الجبهة الشعبية، وهي المحاولة الشهيرة بمحاولة مجموعة الـ 15 الإصلاحية.

تحتاج هذه الحركة الإصلاحية والسياق الذي ظهرت فيه مع تناول خلفية محاولات الإصلاح داخل التنظيم إلى دراسة موسعة ومستفيضة.
للأسف، هذه الصفحات ليست كافية لهذا التناول، الأمر الذي يدفعنا لتناول هذا الموضوع بتوسع في عمل آخر في المستقبل القريب.
كلنا يعلم المصير الذي آلت اليه رموز هذه الحركة الإصلاحية الأمر الذي رسخ لدي الشعب الإرتري أن الجبهة الشعبية والتي بدأت تأكل أبناءها طورا بعد طور تنظيم ميئوس من حالته ولا يمكن إصلاحه مطلقا.
المحطة الأخيرة في مسيرة محاولات إصلاح الجبهة الشعبية كما نعلم جميعا هي حركة 21 يناير الجريئة. إن الحقائق المتعلقة برموز ومطالب وخطط حركة 21 يناير لا زالت في طي الكتمان، وسوف تمر فترة قبل أن تتكشف الحقائق كاملة ولكن السؤال الذي يشغل الأذهان هو: لماذا لم تستفد هذه الحركة من تجارب الحركات الإصلاحية والمطالبية التي سبقتها؟
أيضا قد تمضي فترة قبل العثور على إجابة شافية على السؤال.
مرة أخرى أثبت التعامل الوحشي ضد رموز هذه الحركة بأن الجبهة الشعبية سوف تسحق كل من يجرؤ على التعبير عن أي مطالب أو إصلاحات. وأجزم أن الجبهة الشعبية في سحقها لحركات الإصلاح المتعاقبة لم تترك خيارا لأي إصلاح سوي المرور بفوهة البندقية واتخاذ العنف كوسيلة أخيرة لتغيير الواقع الراهن.
المؤسف حقا أن تقود نهايات هذه التجارب والدروس المستخلصة منها إلى قناعة أن الحديد والنار هما السبيل الوحيدة المتبقية لتخليص الشعب الإرتري البائس من إرث الجبهة الشعبية البغيض.